وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم: التاريخ والآثار
تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية الألغام المضادة للأفراد "أنموذجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبتان
- مكارم عمارة
- مريم سوايدية

إشراف الأستاذ (ة)
شنتي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نصر الله فريد	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
شنتي أحمد	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
بن رابح سليمان	أستاذ مساعد -ب-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023 / 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم: التاريخ والآثار
تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية الألغام المضادة للأفراد "أنموذجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبتان
- مكارم عمارة
- مريم سوايدية

إشراف الأستاذ (ة)
شنتي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نصر الله فريد	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
شنتي أحمد	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
بن رابح سليمان	أستاذ مساعد -ب-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023 / 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : عمارة مكارم رقم التسجيل 360138561

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم 110003640478900 المؤرخة في: 27 على 2023

الصادرة عن بلدية/دائرة : تبسة / تبسة

و المسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية :2024/2023

و المكلف/ة/ بانجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

جوانب الدعم المقدم من الجزائريين في أوساط الثورة التحريرية
الدعم العسكري للثورة التحريرية أنموذجا

تحت إشراف الأستاذ (ة) أحمد حنشي

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في 2024/05/26

مصادقة البلدية

25 ماي 2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بتفويض من
رئيس الدائرة
المحامي الطاهر
رئيس مكتب الإدارة المحلية

توقيع المعني

23/03/24
308786169

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / :سوالمية مريم رقم التسجيل 193401646866.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم :124135639595 المؤرخة في: 2021.09.21

الصادرة عن بلدية/دائرة : بئر العاتر دائرة بئر العاتر.....

و المسجل في ماستر :تاريخ المغرب..... خلال السنة الجامعية :2024/2023

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية.....

الاهتمام بالصناعة التقليدية في الجزائر.....

.....

تحت إشراف الأستاذ (ة) .....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في .....

مصادقة البلدية

توقيع المعني

تظلم للمصادقة على امضاء السيد
المؤرخ :
بلدية
رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه
عون الدورة الاقليمية
بياذة محمد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

إذن بالإيداع

- أنا الموقع أدناه الأستاذ/ة/ ..أحمد بشتي.. الرتبة :..محاضر أ..
- المشرف على مذكرة الماستر تحت عنوان:

.....جرائم الاستعمار الجنسي في الجزائر إبان.....
.....الثورة التحريرية.....
.....الإعدام الصادرة الدكتور أتمونجا.....

- و المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية
- من اعداد :
- الطالب /ة/:..مريم بوايدية.....
- الطالب /ة/:..عكاب عادل.....
- أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي 2024/2023 ،وأنها تتوفر على الشروط العلمية الأكاديمية و الأسس المنهجية و الجوانب الشكلية و الموضوعية التي تجعلها مؤهلة للعرض أمام لجنة المناقشة.

و عليه أجيز هذه المذكرة للايداع لدى أمانة القسم

تبسة في ...../...../.....

توقيع الأستاذ المشرف

بسم الله الرحمان الرحيم

"وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ"

[آل عمران: 169]

إهداء

الحمد لله الذي تتم باسمه الصالحات وتتنزل برحمته البركات

الصلاة والسلام على النبي المصطفى المبعوث رحمة للعالمين

أهدي ثمرة جهي إلى من بتضحياتهم ضمنوا لنا العيش الكريم والحرية في بلد المليون ونصف المليون شهيد

إلى الوالدين الكريمين اللذان ضحيا وسهرا من أجل أن أصل إلى لحظة النجاح والتخرج

إلى العائلة الكريمة التي آزرتني خلال مشواري الدراسي

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل من قريب أو من بعيد

مكارم

إهداء

الحمد لله الذي تتم باسمه الصالحات وتنزل برحمته البركات

الصلاة والسلام على النبي المصطفى المبعوث رحمة للعالمين

أهدي ثمرة جهي إلى من بتضحياتهم ضمنوا لنا العيش الكريم والحرية في بلد المليون ونصف المليون شهيد

إلى الوالدين الكريمين اللذان ضحيا وسهرا من أجل أن أصل إلى لحظة النجاح والتخرج

إلى العائلة الكريمة التي آزرتني خلال مشواري الدراسي

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل من قريب أو من بعيد

مكارم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ثم الحمد لله على توفيقنا لإنجاز هذا العمل

نتقدم بأسمى كلمات الشكر والعرفان والإمتنان إلى الأستاذ المشرف "شنتي أحمد" وإلى أعضاء اللجنة الكريمة التي تشرفت بمناقشة هذا العمل

إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

إلى كل من ساهم في انجاز العمل المتواضع

قائمة المختصرات

باللغة العربية:

الح ع II: الحرب العالمية الثانية.

- د.س.ن: دون سنة نشر.

- ج: الجزء.

- ص: الصفحة.

- ط: الطبعة.

- ع: العدد.

بالغة الفرنسية:

- Op.Cit : Oeracitato

- I.B.I.D: Ibidem

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية	
تمهيد	8
المبحث الأول: سياسة التّعذيب والمعتقلات	9
مفهوم التّعذيب "Torture"	9
أساليب التّعذيب المسلطة على الشعب الجزائري	10
آثار التّعذيب على الشّعب الجزائري	11
الآثار الجسديّة	11
الأثار النّفسية	12
المعتقلات	12
أنواع المعتقلات	13
المبحث الثاني: الإبادة الجماعية وإنشاء المناطق المحرمة	15
أولا -تعريف جريمة الإبادة الجماعية	15
نماذج من جرائم الإبادة الجماعية التي إرتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري	16
ثانيا: المناطق المحرمة والمحتشدات	18
1-المناطق المحرمة	18
2-إنشاء المناطق المحرمة في الجزائر	18
3-المحتشدات	19
المبحث الثالث: إقامة الخطوط الشائكة المكهربة	21
-إستراتيجية جيش التحرير الوطني لمواجهة خط موريس المكهرب	25
المبحث الرابع: تدعيم خط موريس بخط شال المكهرب	26
1-بناء خط شال: "1958-1959"	26
2-مواصفات خط شال	27
3-مخطط شال في التطبيق	28
4-استراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال	33
5-فشل مخطط شال العسكري	35
الفصل الثاني: جريمة الألغام المضادة للأفراد و آثارها على مسار الثورة التحريرية	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية الألغام	39
أولا: التعريف بالألغام	39
ثانيا: خصائص الألغام	40
ثالثا: أنواعها	40
المبحث الثاني: حقول الألغام على الحدود الشرقية والغربية الجزائرية	43
أولا: الألغام على الحدود الشرقية	43
ثانيا: الألغام على الحدود الغربية	44

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: جهود الثورة في مواجهة الألغام ومخاطر العبور 45
1/تفجير الألغام بواسطة المدفعية المضادة للدبابات 45
2/تكوين فرق جيش التّحرير الوطني المختصة في المتفجرات 46
3/ استخدام الشراك الخداعية: 46
4/استخدام الشراك الدفاعية: 47
5/استعمال أنابيب البنقالور طوربيدو (Bangalore torpedo) 47
6/تنظيم هجومات مستمرة على طول الحدود: 47
المبحث الرابع: تأثير الألغام المضادة للأفراد على مسار الثورة التحريرية 48
أولا: التأثير العسكري 48
ثانيا: التأثير الاجتماعي والإقتصادي 52
1. اللاجئون الجزائريون بتونس 53
2. اللاجئون الجزائيون بالمغرب الأقصى 54

الفصل الثالث: الأضرار الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد بعد الإستقلال

تمهيد 58
المبحث الأول: الألغام المضادة للأفراد في منظور القانون الدولي 59
أولا: حظر الألغام المضادة للأفراد على ضوء مبادئ القانون الدولي 59
ثانيا: تحريم إستخدام الألغام المضادة للأفراد دوليا 61
إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد 62
المبحث الثاني: الآثار النفسة والجسدية للألغام المضادة للأفراد من خلال الشهادات الحية 64
أولا: الآثار الجسدية 64
ثانيا: الآثار النفسيّة 65
ثالثا: معطوبو الألغام من خلال الشهادات الحية 65
المبحث الثالث: جهود الجزائر في التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد 69
أولا: المرحلة الأولى 69
ثانيا: المرحلة الثانية 70
المبحث الرابع: جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد 72
أولا: جهود الجزائر في إزالة الألغام من الإستقلال إلى غاية 2017م 72
1. المرحلة الأولى: 1963-1988م 73
2. المرحلة الثانية: 1997-2017م 75
خاتمة 80
قائمة الملاحق 84
قائمة المراجع 112
ملخص الدراسة

مقدمـــة

منذ أن وطئ الإستعمار الفرنسي أرض الجزائر عمد إلى قمع شعبها وتشريده وإبادته، حيث إرتكب بذلك أبشع الجرائم التي ظلت ذنب لا يُغتفر لفرنسا الإستعمارية، ومع إندلاع الثورة الجزائرية شكلت هذه الأخيرة هاجسا يهدد التواجد الفرنسي في الجزائر، فعملت بذلك القوات الإستعمارية جاهدة بكل ما أوتيت من قوة لإجهاض الثورة والقضاء عليها ، وذلك بارتكاب جرائم لا إنسانية بغية فصل الشعب عن الثورة بإعتباره المحرك الأول والأساسي لها، فعملت على إبادته والزّج به في المعتقلات والمحتشدات، وسلّطت عليه أبشع أنواع التعذيب والإهانة.

ومع إشتداد الثورة وشموليتها عملت فرنسا على تضييق الخناق عليها، ومحاصرة المجاهدين من خلال تطويق الحدود وذلك بمخططات من شأنها أن تقضي على أهم دعائم الثورة، عُرفت هذه المخططات بخطا "موريس وشال" على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، ولكن العائق الكبير الذي كان يهدد عبور المجاهدين لا يكمن في هذان الخطان اللذان لطالما وجد المجاهدون طرق عديدة لإجتيازهما، بقدر ما يكمن في السّلاح الفتّاك الذي كان مزروع بينهما، المتمثل في الألغام عامة ونخص بالذكر الألغام المضادة للأفراد، التي حصدت عدد كبير من أرواح المجاهدين خلال الثورة حيث أصبحت عملية المرور على الحدود ضربا من المجازفة والمخاطرة، كما ظلّت هذه الألغام تحصد أرواح المدنيين حتى بعد الإستقلال.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إماطة اللثام على جزئية حساسة ومهمة من جزئيات الثورة المتمثلة في الألغام المضادة للأفراد والتي خلّفت آثار جسيمة على الشعب الجزائري ظل يعاني منها خلال الثورة وبعد الإستقلال، وبالتالي تمثل جريمة بشعة تدل على شراسة المستعمر الفرنسي الذي ظل يطور وسائله الحربية بغية القضاء على الثورة والشعب الجزائري معا، والإحتفاظ بأسطورة الجزائر الفرنسية، حيث أن جريمة الألغام المضادة للأفراد بالجزائر كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا الإستعمارية التي لطالما تغنّت بالإنسانية والحرية والمساواة في ثورتها.

دواعي إختيار الموضوع

- الأسباب الموضوعية

- قلة الدراسات التاريخية التي تتناول موضوع الألغام المضادة للأفراد كجريمة من ضمن الجرائم الشنيعة واللاإنسانية التي إرتكبتها فرنسا في الجزائر.

- تسليط الضوء على الجهود الجبارة التي بذلها أفراد جيش التحرير الوطني لمواجهة هذه الألغام والدفع بالثورة للأمام وإفشال كل ما تسعى فرنسا لتحقيقه من خلال هذه الحقول القاتلة.

- الأسباب الذاتية

- الرغبة الشّخصية في دراسة موضوع الألغام المضادة للأفراد كعائق من العوائق الكبيرة التي وضعتها فرنسا الإستعمارية أمام الثورة الجزائرية بغية إجهاضها وعزلها عن الخارج.

- تسليط الضوء على الآثار الخطيرة التي خلفتها حقول الألغام على الثورة الجزائرية وذلك على جميع الأصعدة.

-إبراز الدور الفعّال الذي لعبته الجزائر المستقلة في القضاء على مخلفات الإستعمار الفرنسي خاصة فيما يتعلق بمجال الألغام المضادة للأفراد.

إشكالية الدراسة

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى أثرت زراعة حقول الألغام المضادة للأفراد على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية على مسار الثورة التحريرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- كيف كان تأثير الجرائم الفرنسية على الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية وبعد الإستقلال؟

- ما حجم المعانات التي تعرض لها الشعب الجزائري جراء حقول الألغام أثناء الثورة وبعد الإستقلال؟

- فيما تمثلت السبل والحلول التي لجأت لها الدولة الجزائرية المستقلة للتكفل الأمثل بضحايا الألغام المضادة للأفراد بعد الإستقلال؟ وما هي الإستراتيجية التي إتبعتها بغية تطهير التراب الوطني من حقول الألغام التي أصبحت خطرا يهدد حياة الشعب الجزائري عامة وسكان المناطق الحدودية خاصة؟

مناهج الدراسة

وللإجابة عن هذه الإشكالية إعتمدنا المناهج التالية:

المنهج التاريخي الوصفي ذلك لوصف الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، كما وظّفنا هذا المنهج في وصف الأساليب الشنيعة التي إعتمدها الجيش الفرنسي لإلحاق الضرر بالشعب الجزائري وكذا وصف الآثار المروعة التي خلفتها حقول الألغام على الشعب الجزائري أثناء الثورة وبعد الإستقلال.

المنهج التاريخي التحليلي ذلك لدراسة المادة التاريخية وتحليلها، وتحليل الدور الذي قامت به وحدات جيش التحرير الوطني في مواجهة حقول الألغام إضافة إلى دور الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد وكذا التكفل بالضحايا.

عرض الخطة

إعتمدنا بذلك على خطة مقسمة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

1/ الفصل الأول (الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية)

تضمن دراسة لسياسة التعذيب والمعتقلات التي سلطتها قوات الإستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري وآثارها الجسيمة التي بقيت عالقة في أذهان الجزائريين وكذا جرائم الإبادة الجماعية التي تعتبر من أبشع الجرائم على مر التاريخ، والتي لم تقتصر على التراب الوطني فقط وإنما أُبيد الشعب الجزائري على التراب الفرنسي نفسه كمجزرة 17 أكتوبر1961 التي طبقها المجرم موريس بابون ضد المدنيين الجزائريين بفرنسا.

ثم نعرج إلى إقامة المحتشدات والمناطق المحرمة هذه الأخيرة التي مهدت إلى المشاريع الجهنمية التي قامت بها القوّات الإستعمارية على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية المتمثلة في خطا موريس وشال 1957-1958 ثم تمّ تعزيزهما بجريمة تعتبر هي الأفضع على الإطلاق تمثلت في حقول الألغام.

2/الفصل الثاني: (جريمة الألغام المضادة للأفراد وأثارها على الثورة التحريرية)

خصصنا هذا الفصل للتعمق أكثر في جريمة الألغام المضادة للأفراد، فتطرقنا إلى الألغام من حيث المفهوم والخصائص والأنواع والهدف من إستعمالها كسلاح حرب، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى سياسة تطويق الثورة من

خلال زراعة حقول الألغام على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية وتأثير ذلك على مسار الثورة والمجتمع الجزائري المُستَعمر، ثم أضفنا كيفية تصدي وحدات جيش التحرير الوطني إلى هذه الألغام ومحاولة إجتيازها بكل قوة وشجاعة لأجل الدفع بالثورة للأمام والقضاء على مشروع فرنسا الإستعمارية لخنق الثورة.

الفصل الثالث: (الأضرار الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد بعد الإستقلال)

ركزنا فيه على الألغام في منظور القانون الدولي حيث أشرنا بذلك إلى مبادئ القانون الدولي التي تحظر إستعمال الأسلحة التي تلحق الضرر بالمدنيين خاصة تلك التي لا ينتهي مفعولها بانتهاء الحرب، ثم تطرقنا إلى الأضرار الجسدية والنفسية الجسيمة والمروعة التي ألحقها هذا السلاح بالشعب الجزائري، مستعينين في ذلك ببعض الشهادات الحية لمعطوبي الألغام، كما أشرنا إلى المجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ إستقلالها للتكفل بمعطوبي الألغام، وكذلك الدور الذي قامت به الجزائر في مجال تطهير أراضيها من الألغام التي تركها الإستعمار الفرنسي تدّمر حياة المدنيين الجزائريين الأبرياء.

مصادرومراجع الموضوع

- أهم المصادروالمراجع

يمكننا التركيز على أهم المصادر والمراجع التي إعتمدنا عليها خلال دراستنا لهذا الموضوع لأنه ليس بالأمر الهيّن ذكرها كاملة نظرا لكثرتها وتنوعها.

- **الشهادات الحية:** عبارة عن مجموعة من المقابلات الشّفوية مع بعض ضحايا الألغام المضادة للأفراد من ضحايا مدينة تبسة وضواحيها كشهود عيان على هذه الجريمة التي تركت آثار مروعة وذكرى أليمة مازال الشّعب الجزائري يعاني منها إلى يومنا هذا، حيث إعتمدنا عليها أساسا في عرضنا لضحايا الألغام كشهود حول الموضوع في الفصل الثالث وتحديدا في المبحث الثاني الخاص بالآثار الجسدية والنفسية للألغام المضادة للأفراد على الشعب الجزائري.

- المذكرات الشخصية:

من أهمها مذكرات العقيد عمار بوجلال بعنوان "les barrages de la mort 1957-1959 le front oublié" حيث إعتمدنا عليها في الكثير من الجزئيات فيما يخص الأسلاك الشائكة وبعض أنواع الألغام وكذا جهود الجزائر في عملية تطهير أراضيها من الألغام، وكذا مذكرات الطاهر سعيدوني بعنوان "القاعدة الشرقية قلب

الثورة النابض" حيث إعتمدنا عليه في الجزئيات الخاصة ببناء السدود المكهربة في الفصل الأول وكذا أنواع الألغام في الفصل الثاني.

- المراجع

تنوعت المراجع التي إعتمدنا عليها في هذه الدراسة بتنوع جزئيات الموضوع حيث إعتمدنا على كتب، مجلات، دراسات، أطروحات دكتوراه، ومذكرات ماجستير، وغيرها من المراجع التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب لمؤلفه يوسف مناصرية وآخرون بعنوان الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، حيث أفادنا كثيرا في الجزئيات الخاصة بالألغام من حيث الأنواع وكذا كيفية زراعة الألغام على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية ذلك في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني، إضافة إلى كتاب لمؤلفه جمال قندل بعنوان خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957-1962، حيث إعتمدنا عليه في ما يخص الطرق التي إتبعها جيش التحرير الوطني لعبور حقول الألغام وكذا الإنعكاسات السلبية التي خلفتها جريمة زراعة حقول الألغام على الشعب الجزائري، والثورة التحريرية على السواء، وذلك في المبحثين الثالث والرابع من الفصل الثاني، وغيرهما من المراجع المتنوعة التي لا يسعنا ذكرها بالتفصيل في هذا الموضع.

صعوبات الدراسة:

كأي عمل أكاديمي لا يخلوا من العراقيل والصعوبات، واجهتنا عّدة صعوبات لعل من أبرزها على وجه الخصوص:

- صعوبة الوصول إلى شهود العيان من ضحايا الألغام المضادة للأفراد بالكم المطلوب لتغطية كل جوانب الدراسة.

- صعوبة الحصول على المصادر المتخصصة في الموضوع فجل ما حصلنا عليه يتناول الموضوع من زوايا معينة فقط حسب إطلاعنا.

- إمتناع العديد من ضحايا الألغام تقديم شهادتهم حول الموضوع أو تقديم وثائق رسمية تثبت إصابتهم.

الفصل الأول

الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية

تمهيد

منذ إندلاع الثّورة التحريرية إنتهجت القوات الإستعمارية إستراتيجية خطيرة؛ إتسمت بعدة أساليب وأشكال طُبقت على الشعب الجزائري بكل وحشية، وذلك من خلال تطبيق سياسة قمعية أقل ما يمكن أن نصفها به أنها لا إنسانية، وإن دلت على شيء فإنّما تدل على فضاعة الإستعمار اللامتناهية بالجزائر، حيث إتخذت هذه الإستراتيجية أشكالا عديدة تمثلت في سياسة التعذيب والمعتقلات وإقامة المحتشدات ثم المناطق المحرمة إضافة إلى إقامة الحدود الشائكة المكهربة المتمثلة أساسا في خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية.

المبحث الأول: سياسة التّعذيب والمعتقلات

التّعذيب من الممارسات التي نصّت على تحريمها كل الشرائع السّماوية، ومنعتها كل القوانين الدوليّة، وذلك لما فيها من إهدار للكرامة الإنسانيّة، حيث نصت المادّة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه لا يُعّرض أي إنسان للتّعذيب أو المعاملات القاسية، إلاّ أن هذا الأخير بات من أكثر القضايا المقلقة التي وقعت إبّان الثورة الجزائرية فأصبح هو الطريقة الرائجة للحصول على المعلومات من طرف الإدارة العسكرية الفرنسية.

مفهوم التّعذيب "Torture"

التّعذيب هو إلحاق الأذى الجسدي والنفسي بالإنسان مع سبق الإصرار من طرف شخص يعمل لصالح هيئة معينة، أو بناءً على أوامر كُلّف بتنفيذها من أي سلطة كانت، بهدف إرغام شخص آخر على الإدلاء والبوح بمعلومات أو إجباره على الإعتراف بما يُنسب إليه من تُهم، وعلى الرّغم من تجريمه دوليًا وأخلاقيا إلا أنّ السلطات الفرنسية ضلت تمارس شتّى أنواع التّعذيب على الشّعب الجزائري[1]، كما أن التّعذيب في الجزائر لم يكن وليد الصدفة بل هو لازمة في المستعمرات الفرنسية[2] حيث أن المضّللين تمادوا في إرتكاب التجاوزات وإنتهاك مبادئ حقوق الإنسان وهذا بعد التعليمة التي أصدرها الجنرال جاك ماسو (Massu Jacques)[3] في 18 فيفري1957 يدعوا فيها العسكريين إلى تكثيف نشاطهم البوليسي[4].

إن من أكثر الأسباب التي يتم من أجلها التّعذيب هي جمع معلومات حول جبهة التحرير الوطني وأعضاءها، فالتّعذيب كظاهرة إستعمارية أصبح عملا روتينيا بالنسبة للفرنسيين المقتنعين بفكرة أنّ الأفارقة يتحملون الألم المادي أكثر من الأوروبيين، وهذا ما أكده منشور طبي سنة1957[5].

---

[1]-شاطو محمد: الأسرى والمعتقلون وذاكرتهم بالولاية التاريخية الخامسة خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار تاريخ كوكب العلوم، ص220.

[2]-إيف بونو: مجازر إستعمارية الجمهورية الرابعة 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، وزارة المجاهدين، 2000، ص244.

[3]-جاك ماسو: عقيد خلال حرب الأندوشين 1945-1947، وأصبح ضابط سامي في 7 جانفي 1957 حيث كان قائدا للفرقة العاشرة للمضليين، حيث كانت له شعبية كبيرة في أوساط المعمرين. أنظر:

hocine bouzaher: algerie 1954-1962 la guerre d'independance au jour le jour préface de benyousef benkhadda, editions houma, alger, 2004,p.234.

[4]- براهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، ص307.

[5]-رفائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة، تر: بكلي أمد وعال، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص20.

أساليب التّعذيب المسلطة على الشعب الجزائري

لقد سلط الفرنسيون أبشع أنواع التّعذيب على الشّعب الجزائري تقليدية منها ومتطورة ومهما تعددت أساليبه فهي تبقى متطورة في نظر المستعمر ومنها:

التّعذيب الجسدي: يتّم هذا النوع من التّعذيب بهدف النّيل من معنويات الشخص الموقوف وإجباره عن الإدلاء بحقائق تتعلق بجيش التحرير الوطني[1].

التّعذيب بالكهرباء: هي الطريقة الأكثر شيوعا حيث تُمارس بعدة أشكال منها أن يمدد الشخص على طاولة وتُقيد رجلاه ويداه على أن يكون عال الجسد، ثم يفرغ على جسمه الماء وذلك لتعميم التيار الكهربائي عند إرساله، ويمكن تصنيف هذه الطرق إلى:

إدخال الأسلاك الكهربائية في الجلد: تطبق هذه الطريقة في الأماكن الأكثر حساسية في الجسم وهي اللسان والأذن والأعضاء التّناسلية.

الحوض الكهربائي: يتم رمي الضحيّة بعد تجريده من الثّياب في حوض من الماء المكهرب[2]، فحسب تقرير نشرته صحيفة لا كروا في 24 نوفمبر 1959 فإن الجلادون يطبقون التّعذيب بالكهرباء وكأنه لعبة، وأن الضّباط يرتكبون أعمال القتل بدون محاكمة بكثرة وأحيانا يجبرون السكان على حضورها[3].

التّعذيب بالماء: يتم التّعذيب بالماء بثلاثة أنواع أي على الوجه والأنف والفم[4]، وهذه الأخيرة تتم من خلال وضع قمع في فم الضحيّة ويفرغ فيه الماء بكمية كبيرة بحيث تمتلئ معدته ويصل إلى حد الإغماء[5].

التّعذيب بالنار: يتم هذا النوع من التعذيب على طريقتين هما:

الحرق الجزئي: فيه يتعرض الموقوف إلى الحرق بواسطة المكوات أو الشاليمو، وذلك بعد وضعه على الكرسي وتكبيله وتوضع تحت قدميه النيران الملتهبة حتى يعترف أو يموت.

---

[1]- سليم بعلوج: التعذيب في فلسفة الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1954-1962المبدئ أو الممارسة، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، ع 03، جامعة مولود معمري، الجزائر، نوفمبر 2021، ص178.

[2]-شاطو محمد: المرجع السابق، ص227.

[3]-المجاهد: ج2، ع58، بتاريخ 1959/12/15، ص11.

[4] -Pierre vidal-Naquet, Les crimes de l'armée française Algérie 1954-1962, édition la découverte, Paris, 2001, P.121.

[5]- إيف سالفات: حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954-1962، تر: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر 2001، ص23.

الحرق الكلي: أقدمت فرنسا في هذا النوع على حرق المساجين أمام الملأ بما في ذلك أهاليهم ثم إعدامهم ليكونوا عبرة للآخرين[1].

التّعذيب بالإغتصاب: هذا النوع من التّعذيب يتعرض له الرجال في حضور زوجاتهن أحيانا، كما تعرضت له النساء الموقوفات بغرض الإنتقام من المجاهدين نتيجة الحقد الجنوني تجاه الجزائريين وهذا النّوع من التّعذيب من أشّد الأساليب تحقيرا وإهانةً بالنساء ومثال ذلك تم إعتقال "جميلة قلال" سنة 1959 والتي تبلغ عشرون سنة وزوجها واللذان كانا يأويان المجاهدين، حيث تم حجزهم بمزرعة أمزيان بقسنطينة وتم تسليط كل أنواع التّعذيب عليهم وصولا إلى الإغتصاب[2].

التعذيب بالكلاب: هذا النوع من التعذيب يتعرض له الشخص بطريقة همجية، حيث يقوم الجنود الفرنسيين بتقييدة وتثبيته جيدا ثم يتركون الكلاب المدربة تنهش لحمه بكل شراسة ودون رحمة، فيخلف له ذلك جروح بالغة الأثر قد تؤدي به إلى الموت تحت ذلك التعذيب[3].

التّعذيب النفسي: يعتبر التّعذيب النّفسي جزء لا يتجزء من التّعذيب الجسدي ذلك أن الشّتائم التي تصاحب التّعذيب الجسدي، وتجريد الشخص من ثيابه، وإهانته بالكلمات البذيئة، وتهديده بواسطة المحارم[4] وأسلوب غسل الأدمغة الذي يهدف إلى التّحكم بالشّخص كليًّا وإجهاده بمنعه من النّوم لساعات طويلة مما يؤدي به لإضطرابات نفسية والهذيان وكل هذا يمثل نوع خاص من التّعذيب النفسي الذي قد لا يُنسى مدى الحياة[5].

آثار التّعذيب على الشّعب الجزائري

الآثار الجسديّة

-العجز الجزئي وهذا ناتج عن الضرب المبرح أو تعرض الشخص للبرد لمدّة طويلة في المعتقل.

-فقدان السّمع أو الرُّؤية وهذا ناتج عن تعرض الشخص لصعقات كهربائية عالية أو البقاء في الزنزانات المظلمة لسنوات طويلة.

-الإعاقة الجزئية نتيجة تعرض الضحايا لضربات جسدية قوية ومتكررة.

---

[1]-شاطو محمد: المرجع السابق، ص228.

[2]- جان لوك إينيو دي: مزرعة أمزيان تحقيق حول مراكز التعذيب إبآنة حرب الجزائر، تر: رابح حسين وآخرون، وزارة الثقافة، الجزائر، ص14-16.

[3]- شهادة المجاهد عمار قصار الليل: مقابلة شخصية، بمنزله العائلي، بلدية تبسة، ولاية تبسة، 2024/3/16، على الساعة 16:15.

[4]- المجاهد: ج2، ع90، بتاريخ 27 فيفري1961، ص5.

[5]-شاطو محمد: المرجع السابق، ص238.

-الإعاقة الحركية نتيجة بتر أعضاء الشخص دون أن ننسى التّشوهات التي قد يعاني منها الشخص الذي تعرض للتّعذيب.

-عجز أو خلل جنسي وهذه الحالة تنتشر عند ضحايا الإغتصاب أو التّعذيب الجنسي.

-الأمراض المزمنة التي يصاب بها الشخص جراء الأوضاع التي يعيشها تحت التّعذيب وتأتي في مقدمتها أمراض القلب وألام أخرى ناتجة عن القروح والأوجاع وكذلك تأثُّر الرئتان جراء الخنق بالماء إذ يصاب ضحايا التّعذيب بالسُّعال الدائم ومرض السل هذا بالإضافة إلى أمراض المفاصل والروماتيزم وأمراض صدرية ومعدية.

الأثار النّفسية:

-الإضطراب النفسي الذي يصيب الشخص نتيجة صدمة مادية أو نفسية تعرض لها إثر التعذيب.

-صعوبة النوم وهذيان وسرعة الغضب، وعدم القدرة على التركيز بالإضافة إلى الإضطرابات النفسية والإحباط وكثرة الأفكار الإنتحاريّة نتيجة التّعذيب الوحشي.

-القلق الحاد والخوف الشديد أو عدم الإرتياح وذلك يسبب الإرتعاش، الإختناق، الإضطرابات البدنيّة إضافة إلى الإكتئاب والتوتر والكوابيس والغضب الشديد مما ينتج لدي الشخص نزعة عدائية تجاه الأخرين[1].

المعتقلات:

لقد عملت السلطات الإستعماريّة الفرنسيّة على تطوير وسائلها القمعية ضدّ الشّعب الجزائري من خلال ممارساتها الوحشية وهذا بمختلف الطرق وذلك للقضاء على الثّورة الجزائرية وفصل الشّعب عنها ولعل من أبشع تلك الوسائل نجد "المعتقلات".

مفهوم المعتقل:

المعتقل يختلف عن السجن وهو ليس من نوع خاص، ويطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتُقيد حريتهم فيه، ويساقون إليه نتيجة لفوضى أو ثورة قائمة[2]، حيث يُحجز فيه الجزائريون من طرف السّلطات

[1]- ريم بلال، سوالمية نورية: رؤية نفسية للتعذيب الفرنسي في الجزائر، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2012، ص، ص105،106.

[2]- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية خلال الثورة التحريرية من1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، ص13.

الإستعماريّة ويتّم تشديد الحراسة عليهم[1]، وفي الغالب لا تتم محاكمتهم إنّما يتّم تسليط أبشع أنواع التّعذيب عليهم[2].

تم تشريع الإعتقال وإنشاء مراكز الإعتقال بالجزائر بتاريخ 31مارس1955 حيث صدر قانون حالة الطوارئ الذي عرضه الحاكم العام آن ذاك جاك سوستال على البرلمان الفرنسي والذي نص في مادته السادسة على إعطاء كل الصلاحيات لوزير الداخلية وكذا الحاكم العام بالجزائر في إصدار قرار الإعتقال وإقامة المعتقلات حيث تم إنشاء أول معتقل في الجزائر سنة 1955[3].

في هذه المعتقلات يتم تعريض المعتقلين إلى أبشع أنواع التّعذيب الجسدي والنّفسي، وفي كثير من الأحيان يلفضون أنفاسهم تحت التّعذيب، كما أنه في كثير من الأحيان يتّم إحتجاز أشخاص مشكوك في أمرهم دون أن يثبت دليل إدانتهم وإلى جانب التّعذيب يتّم تعريضهم إلى الأعمال الشاقة[4].

أنواع المعتقلات:

1-المعتقلات السياسية:

هذا النوع من المعتقلات أطلقت عليه إدارة الاحتلال "مراكز الإيواء"(Cetre D'hébergement)، وسمت المعتقلين "بالمقيمين"، أو "المحتجزين" (Assigne à résidence)، وتهدف بهذه التسميات المهذبة إلى تفادي الضغوط البرلمانية والإحتجاجات المحتملة عند سماع مصطلح "معتقل" الذي لديه أثر سيئ في نفوس الفرنسيين الذين أُعتُقلوا بالمعتقلات النازية ومن أهم وأول المعتقلات التي تم إنشاءها بالقطر الجزائري معتقل الشلال بقسنطينة بتاريخ 4مارس1955، وما إن إنتهت سنة 1955 وصل عدد هذه المعتقلات إلى ستة اثنين بعمالة الجزائر لودي والبرواقية، وثلاثة بعمالة وهران وهم آفلو وبوسوي وسان لو، وواحد بعمالة قسنطينة هو معتقل الجرف وبلغ عددهم سنة 1960م إحدى عشرة معتقلاً ضمّت أكثر من سبعة آلاف شخص[5].

---

[1]- عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، ص80.

[2]- مقدر نور الدين: المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص2.

[3]-الزوبير رشيد: جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، ص103.

[4]-المجاهد، ع90، 1961/02/27، ص5.

[5]- سعدي خميسي: المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها، جامعة المسيلة، ص، ص 143-145.

2-المعتقلات العسكرية:

هذا النوع من المعتقلات يكون تحت سيطرة الجيش مباشرة هذا ما أدى إلى تزايد نسبة الإعتقال بشكل رهيب، وذلك إبتداءا من سنة 1957 بعدما إشتّد لهيب الثورة حيث يمكن تقسيم هذا النوع من المعتقلات إلى:

- مركز الإعتقال للفرز والعبور للقسم CT, CTTS: وظهرت سنة 1957 تزامنا مع ظهور جهاز DOP المختص في التعذيب والاستنطاق.
- مركز الفرز و الإنتقاء للناحية (Secteur CT, CITT)
- مركز الإعتقال العسكري(CMI)[1]

لقد كانت الغاية من إنشاء المعتقلات تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- عزل الشعب الجزائري عن الثورة ومنعه من المشاركة فيها بأي شكل من الأشكال.
- العمل على بث التفرقة السياسية وضرب وحدة الثورة والقضاء على الوحدة الوطنية.
- بث الخوف والرعب في نفوس الجزائريين لمنعهم من إيواء المجاهدين أو تقديم يد العون إليهم[2].

[1]- نادية نعمان: المعتقلات والمحتشدات إبّان الثورة التحريرية (ولاية المدية أنموذجا)، مجلة تاريخ العلوم، ع07، جامعة خميس مليانة، مارس2017، ص، ص53،54.

[2]- جلامة عبد الوحيد: الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع09، جامعة أبي بكر بلقايد، ص314.

المبحث الثاني: الإبادة الجماعية و إنشاء المناطق المحرمة

أولا -تعريف جريمة الإبادة الجماعية:

تعد جريمة إبادة الجنس البشري من الجرائم التي ألحقت خسائر جسيمة بالإنسانية وذلك لأنها تستهدف أسمى وأقدس حق وهبه الله تعالى للإنسان ألا وهو الحق في الحياة، من خلال إفنائه وسحقه من الوجود.

لقد عبر عنها رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية ونسطن تشرشل Winston Churchill بأنها الجريمة التي ليس لها وصف، وذلك لهول ما تتسبب فيه من حصد للألاف أو الملايين من بني الإنسان[1].

لغة: إن مصطلح الإبادة الجماعية، تقابله في اللغة الفرنسية كلمة Genoside، وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اليونانية Genos وتعني الجنس أو الجماعة، ومن عبارة Gid وتعني القتل، وعند جمعنا للكلمتين نجد أن مصطلح الإبادة الجماعية يعني إبادة الجنس أي الجماعة[2].

إصطلاحا:

لقد تعددت معاني كلمة "إبادة "المألوفة الذكر خلال القرنين 18 و 19 م فنجدها مثلا تعني تنفيذ إعدام بدون محاكمة أو مجازر جماعية، أو موت شخص و إحراق جثته ،و نلاحظ هنا أن سلطات الإحتلال الفرنسي كانت تدرس هذه المشاريع و العمليات و تقنيات الجيش في إفريقيا و التي ظهرت في بداية الأربعينيات من القرن 19 م ، عندما تغيرت نضرته للحرب فأصبحت شاملة وإعتبر كل سكان الجزائر إرهابيين و ممتلكاتهم معسكرات و بهذه الطريقة إعتبرت فرنسا الإستعمارية الجزائريين أعداء يجب القضاء عليهم و جعلت من أراضيهم أهدافا عسكرية، وتمخض على هذا التصور إبادة قرى بأكملها و تخريب ممتلكات الجزائريين وإتلاف محاصيلهم الزراعيّة و سرعان ما أخذت الحرب منحى عنيفا للغايةُ، أُستعملت طرق أقل ما يمكننا القول عنها بأنّها لاإنسانيّة لإبادة الشّعب الجزائري والتّنكيل به [3].

---

[1]- نبيل ونوغي ، يوسفي علاء الدين : جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر "الإبادة الجماعية أنموذجا"، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف02، ع12، ج1، 2018، ص233.

[2] - ليتيم عيسى: جرائم الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر (1830-1962) إستحضار للذاكرة ودعوة للمحاكمة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ص 212.

[3]- عثمان زقب: إبادة الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي بين الأفعال المعزولة والإستراتيجية الإستعمارية، مجلة البحوث والدراسات، ع 16، 2013، ص 308.

جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الشعب الجزائري:

إن ما ارتكبته فرنسا من جرائم إبادة جماعية في حق الشعب الجزائري بهدف سلب أراضيه و القضاء عليه نهائيا ليس له مبرر سوى إشباعا للنزعة الإجرامية التي تطغي على سلوك الفرنسيين إثباتا منهم لمدى كرههم و حقدهم على هذا الشعب ، هذا ما جعل من الجزائر مسرحا لسلسة من جرائم الإبادة الجماعة على أعلى مستوياتها منذ الوهلة الأولى للثورة التحريرية و حتى قبلها محاولة منها لطمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري و القضاء على الحركة الوطنية الجزائرية منذ البداية، هذا القول لا يأتي من العدم و إنما شهد على ذلك الشرفاء من الفرنسيين معترفين ببشاعة الفعل الفرنسي في الجزائر وهذا ما يظهر لنا من خلال نقد المثقف الفرنسي" بيير هنري سيمون" لهذه الأفعال الإجرامية قائلا "هي أساليب ومبادئ هتلرية لذلك علينا أن نتقدم باعتذارنا للألمان لأننا وصفناهم بالمجرمين، إذا أردنا أن نبعد عنا تلك الصفة علينا أن نكف عن هذه الأفعال "[1].

نماذج من جرائم الإبادة الجماعية التي إرتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري

1-مجازر الثامن ماي 1945:

لم يكن القمع الوحشي الذي سلط على الجزائريين في الفاتح من ماي 1945 في الحقيقة سوى بداية لأحداث وأعمال إجرامية ستقوم بها الإدارة الإستعمارية وقوات الجيش وفرق الأمن ضد الشعب الجزائري حيث عقدت السلطات الإستعمارية في جانفي 1945 تحسبا لنهاية الحرب العالمية الثانية إجتماعا تدرس من خلاله الإجراءات التي وجب اتخاذها لتصفية الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت قد عرفت اتّساع كبير في أوساط الشعب الجزائري، ومواجهة حالة التمرد والعصيان التي تعيشها البلاد[2].

سير الأحداث والنتائج:

حدثت هذه المظاهرات بالشرق الجزائري في مدن رئيسية ثلاثة (سطيف، قالمة، خراطة) ثم إنتقلت إلى القرى والأرياف والمداشر فكانت إبادة حقيقية إِقترفتها أيادي المستعمر.

بعد إنتهاء الح ع II وإنتصار الحلفاء خرج الجزائريون في عيد النصر في مسيرات سلمية مرخص لها من طرف السلطات الإستعمارية لمطالبة فرنسا بالوفاء بوعودها المتمثلة في منح الإستقلال للجزائر بعد مشاركة الاف من الشباب الجزائري في حربها على الألمان، حيث خرج 8000 جزائري من المتظاهرين في سطيف يوم 8 ماي 1945م يحملون علم الجزائر وشعارات أخرى "تحيا الجزائر"، "يسقط الإستعمار"، "أطلقوا صراح

[1]- رشيد زبير: جرائم الإستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2012 /2013، ص 280.

[2] - عمار بن التومي: الجريمة والفضاعة الإستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1923-1954)، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.س.ن)، ص 410.

مصالي"، وأمام هذه الحشود الكبيرة أطلقت الشرطة الإستعمارية النار على المتظاهرين فسقط حامل العلم الجزائري شهيدا، لتتحول هذه المظاهرات إلى ثورة وبدأ الجزائريون يقاومون قوات الأمن والمعمرين متصدين لسلاح المحتل ونتيجة لتطور الأحداث تدخلت الطائرات والقوات البرية والبحرية يوم 10 ماي وبدأت في عمليتها الإبادية[1]، وتحولت المظاهرات إلى مجزرة عنيفة راح ضحيتها 45,000 ألف قتيل، حيث كانت عمليات القمع رهيبة[2]، ومما يدل دلالة قاطعة على أنّ القمع كان مخططا له هو أنّ الإدارة الاستعمارية كانت في أتّم الاستعداد له كما أن التّدخل العسكري جاء سريعا للغاية حتى في القرى والمداشر النائية، ولكن بدون أدنى شك أن هذه المجزرة العنيفة تأتي في مقدمة جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية[3].

مظاهرات 17 أكتوبر 1961:

إستطاعت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تأطير أغلبية المهاجرين الجزائريين وكسب دعمهم لصالح الثورة التحريرية، كما نجحت في التأثير على الرأي العام الفرنسي خاصة الطبقة المثقفة منهم، ففي شهر فيفري 1960م، حين بلغت الثورة الجزائرية عامها السادس أبرزت بعض الصُّحف الفرنسية مدى التلاحم بين بعض الفئات الفرنسية والثورة الجزائرية ونظرا لنجاح الثورة الجزائرية دبلوماسيا وتوالي بروز المؤيدين لها من الأوساط الفرنسية، وتمكنها من تنظيم العمال الجزائريين وحصولها على الأموال، وتمكنها من تسريب الأسلحة إلى الجزائر، قامت السلطات الفرنسية بقيادة روجي فري (Roger Frey)[4] وزير داخليتها و(Maurice Papon)[5]محافظ شرطة باريس، بسن قانون حضر التجوال على الجزائريين المقيمين بفرنسا ليلا، ذلك أن العمال الجزائريين كانوا يشتغلون نهارا، أما ليلا فينظمون أعمالهم النّضالية[6].

نتيجة لهذا القرار بادرت جبهة التحرير الوطني لعقد إجتماع في مدينة "كولونيا" الألمانية خلال يومي 09 و10 أكتوبر 1961 م، وتمخض عنه القيام بمظاهرات سلمية بمشاركة مختلف الفئات، ترفع شعارات منّددة بهذا التّمييز وتنطلق على الساعة الثامنة ليلا بمشاركة النساء والأطفال عبر الشوارع الكبرى لباريس.

في يوم 17 أكتوبر 1961م شرع العمال لمنطقة باريس في مسيرة كبرى صامتة عبر أهم شوارع العاصمة خرجوا من كل مكان (ساحة ايتوال، بون نوفال، الأوبرا، الكونكورد...) وضمت المظاهرات كل الفئات حيث

---

[1]- فوزية زنقوفي: وقائع مظاهرات وجرائم 8ماي1945م، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020.

[2]-ايف بونو: المصدر السابق، ص38.

[3]- الزبيري العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكُتّاب العرب، ص، ص76، 78-80، 82.

[4]-روجي فري: وزير داخلية فرنسا في عهد الجنرال شارل ديغول وهو مسؤول مع موريس بابون عن مجازر 17 أكتوبر 1961 في باريس. أنظر: hocine bouzaher: Op.Cit, p.235.

[5]- موريس بابون(1910-2007) شغل محافظا على شرطة باريس في عهد الجنرال ديغول من 1958إلى غاية 1967.أنظر: بزيان سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17أكتوبر1961، ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009، ص55.

5 -عبد القادر خليفي (ابن البشير): أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة وهران،2019/06/30، ص 233.

يتهافتون بكل هدوء (الجزائر جزائرية، أطلقوا سراح بن بلة، ارفعوا حظر التجوال، تحيا جبهة التحرير الوطني)، وفي طليعة المتظاهرين مسؤولو الجبهة بفرنسا كما كان على الجانبين شبان مكلفون بالحرص على نظام المظاهرات حتى لا تتعطل حركة المارة وهذا دليل على مدى سلمية المظاهرات[1].

رغم ذلك الطابع السّلمي الذي تميزت به المظاهرات إلا أن السلطات الإستعمارية ردّت على ذلك بمجازر وحشية ضد المدنيين العزل حيث أن المسؤولون أصدروا أوامر بالقتل ويضيف تقرير الشرطة أن الالاف من الموقوفين تم قتلهم بواسطة مقابض البنادق و العصي التي تسببت في تهشيم جماجمهم و تكسير أضلاعهم و على جسر نويي أقدم رجال الأمن وأفراد CRS بمحاصرة المتظاهرين و ضربهم و رميهم أحياء في نهر السان، وقد شوهدت في اليوم الموالي جثث المتظاهرين تطفوا على نهر السان و عليها أثار التعذيب، وفي محطة الميترو في أوسترليتز AUSTERLITZ ملأ الدم المكان، وغطّت البقايا البشرية أدراج السّلالم و نفس المشاهد تكررت في شوارع كثيرة مثل مكماهون، هوش، تارن، نهج كورسال حيث إغتنمت فرنسا كعادتها هذه الفرصة لكي ترتكب أبشع جرائم الإبادة في حق الجزائريين على أراضيها.[2]

وحسب "علي هارون " في هذا الشأن فإن عدد القتلى قّدر ب 200 قتيل على الأقل قُذِفوا في النّهر وماتوا مباشرة، إضافة إلى عمليات الترحيل إلى الجزائر بإرجاعهم إلى قراهم أو وضعهم في معسكرات حيث أصبحوا مفقودين ومصيرهم مجهول ما إن كانوا أحياء أم أموات[3].

ثانيا: المناطق المحرمة والمحتشدات

1-المناطق المحرمة:

مفهومها: هي عبارة عن مناطق يتّم إخلاءها تماما من سكانها، ومنعهم من الإقامة فيها مهما كانت الظروف وذلك بهدف عزل الثورة عن الشعب ومنع أي دعم مادي أو معنوي للمجاهدين، وبذلك يتم القضاء عليهم كليا، حيث شملت معظم مناطق الجبال في الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل وجبال الونشريس، بالإضافة إلى المناطق الحدودية الشرقية والغربية.[4]

2-إنشاء المناطق المحرمة في الجزائر

رغم كل ما قامت به السلطات الإستعمارية من أساليب لعزل الثورة عن الخارج وتطويق الحدود بين الجزائر وتونس إلا أنها فشلت في ذلك، فانتهجت سياسة المناطق المحرمة التي بدأ العمل بها وفق المقرر رقم

[1] - سامية بن فاطمة: مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا، 17 أكتوبر 1961م وانعكاساتها على الثورة التحريرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الأول، ع04، ديسمبر 2017، ص 224.

[2] - جمال بلفردي: مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، جامعة حما لخضر، الوادي، ص236.

[3] -بن فاطمة سامية: المرجع السابق، ص 229.

[4]-عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية للنشر، الجزائر،2013، ص 12.

274/56 المؤرخ في 17 مارس 1956، حيث نصّت المادة الأولى منه على إنشاء المناطق المحرمة والتي تسمى أيضا مناطق المراقبة العسكرية المشدّدة[1].

حيث يتم إجلاء السكان من كل المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس المكهرب وذلك من البحر إلى مشارف الصحراء وجعلت من هذه المناطق محرمة على كل الأشخاص سواء السكان أو العابرين إلا على الجيش الاستعماري.

بلغ طول المنطقة الحرام حوالي أربعمائة كيلومتر ويتراوح عرضها من ثلاثين إلى خمسين كيلومتر، وتبلغ مساحتها حوالي عشرة آلاف كيلومترا مربعا، وهو ما يساوي مساحة ثلاث مقاطعات فرنسية متوسطة، وتتألف هذه المنطقة من مضيق طويل يمتّد من البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، يحده غربا خط السّكة الحديدية الذي يربط عنابة بمدينة تبسة، ويتصل بأجهزة رادار تنتهي إلى قرية نقرين، ويحده شرقا الحدود التونسية[2]، يتم تحويل السكان بشكل لم يسبق له مثيل قصد فصل جيش التحرير الوطني عن قواعده داخل البلاد بينما تعمل الحواجز الحدودية على حرمانه من السّند الأساسي الذي يأتيه من الخارج ثم تهجير قرى بأكملها وجميعها في مخيمات و تحويل أراضيها إلى مجالات قنص بالنسبة للقوات الفرنسية حيث يعتبر كل شخص موجود فيها بالضرورة متمردا[3].

إن وزير الدفاع الفرنسي جاك شابان دلماس Jaques Chaban Delmas كان يريد من خلال سياسة التطويق هذه الإنتصار على إرادة شعب بأكمله، باستعمال كل الوسائل والعمل على إخضاع المدنيين لأبشع أنواع الحصار والإرهاب المادي والنّفسي.

3-المحتشدات

مفهوم المحتشد:

هو عبارة عن مكان شاسع في الأرض خالي من الأشجار، يقع قرب ثكنة للجيش الفرنسي، ومحاط بأسلاك شائكة مزودة بأجهزة إنذار تنبه جنود الحراسة عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص كان وعلى زوايا المحتشد يوجد أبراج عالية تكون الحراسة فيها بالتناوب طوال أربعة وعشرين ساعة، وهي مجهزة

[1]- بوبكر حفظ الله وآخرون: التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص181.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التّاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص،ص226،225.

[3]- رافائيلا برانش: المصدر السابق، ص362.

بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد خارج المكان[1]، حيث تمثل بذلك معسكرات إعتقال حقيقية يعيث فيها الجوع والبرد فسادا[2].

أهداف إنشاء المحتشدات:

تهدف عملية إنشاء المحتشدات أو ما تسمى بمراكز التّجميع إلى القضاء على مختلف اشكال التضامن التي تجمع بين الشّعب والمجاهدين[3].

-حماية المراكز العسكرية التي تكون منعزلة بإقامة مراكز التّجميع حولها بالسكان المحتشدين من هجومات جيش التّحرير الوطني.

ترحيل السكان إلى المحتشدات:

كانت عملية ترحيل السكان من مساكنهم تتم بطريقتين وكلاهما في منتهى الوحشية حيث كانت على طريقتين:

الطريقة الأولى: كانت تسمى ب "الحشود الإختيارية" حيث توجه السلطات العسكرية في البداية أمر لسكان الدوار أو الدّشرة للإلتحاق بمركز التّجمع المعين وتعطي له مهلة 24 ساعة أحيانا ومع إنتهاء المهلة المحدّدة تشرع المدافع مختلفة العيارات في قصف الدوّار أو الدّشرة تمهيدا لدخول القوات العسكرية المدعمة بالدّبابات والطّائرات الإستكشافية فتهدم الديار وتخرب المزارع وتتلف الأرزاق وتقتل عددا من السكان حيث تأخذ الناجون من الموت وتضعهم خلف الأسلاك الشّائكة التي يقّدر عدد إرتفاعها بعشر أمتار[4].

الطريقة الثانية: تكون إراديّة ومنظّمة حيث تعطي مهلة زمنيّة للسكان للإنسحاب من القرى والإجلاء منها، ويتم إقرارها في غياب عمليات تمشيط عسكرية، وتكون بإصدار أمرا من السلطات العسكرية للمنطقة المراد إخلائها حيث تتّخذ الإحتياطات الضرورية كبناء هذه المراكز قرب المراكز العسكرية قبل تنفيذ عملية ترحيل السكان[5].

---

[1]- عمار قليل: الرجع السابق، ص 36.

[2] -Mahfoud Kaddache: ET L'ALGERIE SE LIBERA 1954-1962, édition paris-Méditerranée, paris, 2003, p.160.

[3]- رافائيلا برانش: المصدر السابق، ص 365.

[4]- أحسن بومالي: مراكز الموت البطئ وصمة عار في جبين فرنسا الإستعمارية، ع8، جامعة الجزائر، ص276.

[5]- زبير رشيد: المرجع السابق، ص 115.

بدأ ظهور المحتشدات بشكل واسع منذ بداية عهد ديغول في منتصف1958 م، فتم تهجير السكان من القرى والمداشر في الناطق الريفية، وجمعهم في محتشدات تحت المراقبة وقد سلطت عليهم مختلف أنواع القهر والبؤس والإهانة والتحقير والتّشريد[1].

حيث تم إعادة تجميع حوالي مليوني شخص، أو ما يقرب من ربع السّكان الجزائريين، أي تم طردهم من مواطنهم وأصبحوا في مناطق محظورة محرومين من مواردهم التقليدية، وتحولوا إلى كتلة جماعية تخضع لسيطرة الجيش الفرنسي[2].

المبحث الثالث: إقامة الخطوط الشائكة المكهربة

عند تفطن السلطات الإستعمارية بأهمية الحدود الجزائرية الشرقية والغربية بالنسبة للثورة بحيث مثّلتا الشريان الرئيسي للثورة، إذ يتّم من خلالهما دخول السلاح والمؤونة اللذّان يمثلان العمود الفقري لقيام الثورة ونجاحها، ونتيجة لتنبه السلطات الإستعمارية لهذه الحقيقة خاصة بعد الإنتصارات التي حققتها الثورة التحريرية داخليا وخارجيا وإلى جانب إعتمادها على سياسة التعذيب وإنشاء المناطق المحرمة فكرت منذ البداية في غلق الحدود قصد تطويق الثورة وخنق إمتدادها وبالتالي القضاء عليها.

فكرة إغلاق الجزائر الثائرة فكرة إستعمارية قديمة، حيث كانت إهتمامات الفرنسيين بغلق الحدود الجزائرية التونسية منذ فجر1 نوفمبر 1954، وهذا قبل مجيء موريس بكثير حيث إستعملوا الأسلحة الشائكة في الإحاطة بمراكزهم ثم إغتنموا بها في كل مزرعة وقرية أقاموا بها، فأصبحت الجزائر تكتسي صبغة دفاعية تشبه فرنسا من الناحية الشرقية ومن الشمال الشرقي خلال حرب 1939-1940[3].

إضافة إلى أن فكرة إنشاء الخطوط المكهربة لتطويق الثورة تعود إلى الجنرال "فانكسان" قائد منطقة الشرق القسنطيني، التي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت، لكن الفكرة بقيت في ذهنه وراودته في بداية الخمسينات، غير أن المشروع لم يتحقق إلا في بداية الخمسينات، وهكذا طبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد "أندري موريس[4]" (وزير الدفاع

[1] - عبد القادر فكاير: الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة خميس مليانة، ع1جوان2018 ،425،424.

[2] -Pierre Vidale Naquet, op.cit, p.137.

[3]- الأسلاك الشائكة المكهربة: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص، ص25،102.

[4]- من مواليد 1900م تقلد العديد من المناصب بفرنسا حيث شغل منصب وزير الأشغال العمومية ثم وزير النقل والسياحة، فوزير للتجارة وأخيرا وزير الدفاع الفرنسي والقوات المسلحة عام 1957، حيث أصدر قرار بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 25 جوان 1957، تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، توفي في 17 جانفي 1990. أنظر: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص، ص 261،262.

في حكومة بورجيمي مونوري)، الذي إقترح إنجاز الخط المكهرب الذي يفصل الجزائر عن القواعد الخلفية التونسية والمغربية.

بعد تقديمه للبرلمان الفرنسي صادق عليه وأصبح يحمل إسم صاحبه "خط موريس" كما عرف بحاجز الموت" أو الحاجز القاتل". ولقد إستفاد "أندري موريس" شخصيا من هذه الصفقة المربحة بإعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة[1].

وقد إنطلقت الأشغال في أوت 1956 وذلك لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة[2]، والمعروف بإسم "الكورياج"[3]، حيث يمتد من الجنوب إلى الشمال إنطلاقا من حدود وادي سوف مرورا ببئر العاتر، تبسة، الكويف، مرسط، العوينات، مداوروش وسوق أهراس، المشروخة، بوشقوف، شيحاني، الدركان، بن مهيدي، إلى مدينة عنابة بمحاذاة السكة الحديدية وتفرعت منه عدة خطوط تركزت خاصة في الأماكن التي يتخذها المجاهدين كممرّات عبور، كل ذلك لقطع المسالك الممكنة[4].

كما أن عرضه يصل إلى 1296 متر تقريبا ومن بين خصائص هذه الخطوط والإحتياطات التي قام بها الإستعمار من أجل فعاليتها فقبل الخط يتواجد حقل من الألغام، ثم الأسلاك الشائكة، ثم الخط الكهربائي الذي تبلغ شدته 1500 ألف فولط به جهاز إنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود، ثم أسلاك شائكة ثم ألغام، ثم مسافة على الطول داخل الحدود الجزائرية تسمى بالأرض المهجورة[5]، ثم خط شال الذي جاء بعد عامين وذلك لتدعيم خط موريس.

أما على الجهة الغربية فأقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية الغربية يمتد من مرسى "بورساي العربي بن مهيدي" قرب السعيدية إلى بشار جنوبا على مسافة تقدر بحوالي 700 كلم، كما يتكون هذا الخط على شبكة حواجز في الشمال بين بورساي وسيدي عيسى تمتد على مسافة 150 كلم، وشبكة إدارات بين سيدي عيسى وموكتا ديلي (MOKTA-DELLT) تمتد على مسافة 250 كلم، أما شبكة الحواجز بين موكتا ديلي ومريريس(MERIRES) تمتد على مسافة 200كلم، وشبكة إدارات بين مريرس وبشار تمتد على مسافة 100 كلم[6].

[1]- الطاهر سعيدوني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط2010، دار الأمة، ص، ص129،130.

[2]- علي زغدود: 25 سنة من الحرية والتقدم، جريدة المساء، 4 جويلية1987، ص6.

[3]- محمد صالح الصديق: كيف ننسي وهذه جرائمهم؟، دار صومه، الجزائر، 2009، ص124.

[4]-عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، 2013، ص71.

[5]- وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح(1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص108.

[6] - قندل جمال: خط موريس من خلال وثائق فرنسية (دراسة تقنية)، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 135، ص239.

وعندما بادرت القوات الفرنسية في وضع السد الشائك تنبهت لعدة صعوبات قد إعترضت مشروعها لخنق الثورة، لذلك شرعت في تحضير الأرضية التي ستضع عليها الأسلاك الشائكة، فمن أهم المعيقات التي إعترضتها هي كثرة الأشجار والأعشاب والحيونات البرية، ولأن هذا المد يحتاج إلى أرضية مواتية خالية من الأعشاب ليسهل تمريره ومراقبته والسيطرة عليه جاءت فكرة ضرورة إبادة الأعشاب بالمواد الكيمياوية لأن نزعها بالوسائل العادية لا يجدي نفعا وذلك حتى لا تعود للظهور مرة أخرى، ومن هنا وقع الشروع في عملية الإبادة بإستعمال مادة كيمياوية تعرف باسم(monuron) دون مراعات مؤثراتها السلبية على الإنسان والحيوان والطبيعة[1]، وكل هذا تم بعد دراسة كثيفة أجريت على الموقع تحت إشراف خبراء ومهندسين بالتعاون مع العملاء، وممن وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة، إضافة إلى المساجين والأسرى وكذا فريق من اللفيف الأجنبي وذلك تحت حراسة الجيش الفرنسي، أما عمل هذه الفئات كان لا يخرج عن نطاق الحفر والأسلاك الشائكة، أما مسألة الألغام والكهرباء فإن جنود الإستعمار هم الذين يقومون بها.

كما زودت هذه العملية بأحداث التقنيات التكنولوجية المتوفرة آنذاك والتي كانت تظهر في عدة أنواع وأشكال هندسية متنوعة تتمثل في:

-**شبكة الإنذار:** تنبه بإقتراب جيش التحرير.

-**حقل الألغام:** نجده في مقدمة الحاجز ويتراوح عرضه ما بين 3 إلى 15 متر به 5000 لغم على مستوى كل 20 كلم من الحاجز، متباعدة عن بعضها بحوالي 40 إلى 50 سم.

- شبكات من الأسلاك الشائكة المضلعة والدائرية علوها 1,40 م وعرضها 4م.
- سياج مكهرب ثاني معزز من الأعلى والأسفل بدبابيس تمنع المجاهدين من الحفر تحتها.
- أسلاك شائكة مستطيلة الشكل: طولها 1,20 م إلى 1,40 أما عرضها من 4 إلى 6 أمتار.
- الممر التقني: تسلكه الفرق التقنية لتصلح أي عطب بالسياج المكهرب[2].

-حماية الخط ومر اقبته

كانت الرقابة التقنية العسكرية للسد الشائك المكهرب متطورة جدا، بحيث خضع السد إلى الرقابة التقنية المتنوعة إضافة إلى القوافل الكبيرة من جيوش المشاركة في الرقابة الميدانية نحو الرقابة عن طريق الحاميات المتمركزة على طول الحدود الشرقية والغربية في المراكز الأمامية وجبهات الدفاع، فهناك

[1]-يوسف مناصرية وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص27.

[2]- سعيداني الطاهر: مرجع سابق، ص، ص136،137.

الحاميات الداعمة والمساندة وهناك فرق الهندسة العسكرية المتخصصة في الإصلاح والصيانة، وهناك الإتصالات المرتبطة بالقوات الجوية المحمولة والمظليين[1].

كما عززت القيادة العسكرية الإستعمارية خط موريس ب80000 عسكري، بالإضافة إلى وجود مراكز عسكرية حيث يبعد المعسكر عن الأخر 10 كلم تقريبا، وبين المعسكرات توجد مراكز تبعد عن بعضها البعض بعد رؤية العين وتوضع في وسطها حراسة حتى لا يتسرب الثوار من هذا السد، إضافة إلى وجود دوريات ذهابا وإيابا، كما يوجد جهاز رادار في كل معسكر، فكل حركة تقع في الخط إلا وبشر الردار بالمكان الذي وقعت فيه الحركة، كذلك توجد مكبرات للصوت وخاصة بالمناطق الحساسة التي يضن العدو مرور جيش التحرير منها فعندما يقص السلك تسمع من الردارات كلمات، قف! وكأنها تصدر من عسكري قريب[2].

ولمراقبة هذه الأسلاك الشائكة المكهربة أعد الإستعمار الفرنسي كل الوسائل الحربية المتطورة لمراقبة كل التحركات التي تجري في الحدود حيث أقام الألغام بين الخطوط إضافة إلى الأضواء الكاشفة، وأجراس الإنذار، وتتولى حراستها مراكز عسكرية مكثفة ومزودة بالوسائل السريعة، والقذف بعيد المدى[3].

أما بالنسبة للأهداف التي ترمي وراء إنشاء خط موريس فهي تتمثل في عزل جبهة التحرير الوطني عن القواعد الخلفية وإيقاف قوافل السلاح عبر الحدود الشرقية والغربية ومنع تسلل المجاهدين من الخارج والداخل[4].

يهدف بناء السلطات الإستعمارية للسّد المكهرب الذي يبدأ من شمال البلاد إلى جنوبها بمحاذاة السكة الحديدية التي تنطلق من عنابة إلى منجم ونزة لحماية للجيش الفرنسي من جهة، إضافة إلى قطع الإمدادات عن الثورة من جهة أخرى، فالسلطات الفرنسية كانت لا تهتم كثيرا للإنسان الذي ينتقل من الداخل إلى الخارج لأنه يكون يحمل السلاح والمؤن لذلك طبعا هو يكون بحاجة للأكل والمخابىء، كما يحتاج شعبا يوفر له ما يحتاجه وهذا لا يتوفر في الصحراء، فعندما يدخل الإنسان من الحدود الشرقية ويدخل الصحراء فإن بإمكان فرنسا ملاحقته بالمدرعات والمصفحات وبالأليات وكذلك بالطائرات، وهذا للقضاء على كل من يحمل السلاح والمؤنة[5].

[1]- يوسف مناصرية وآخرون: مرجع سابق، ص 104.

[2]- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ج1، ص444.

[3]- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 -1962، دار هومه، الجزائر 2009، ص183.

[4]- عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومه، الجزائر،2013، ص270.

[5]- نور عبد القادر: المرجع السابق، ص، ص 443،449.

إضافة إلى السّعي لعزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج، إضافة إلى تمكين القوات الإستعمارية من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال قصد منع إدخال السلاح والذخيرة من تونس والمغرب.

-إستراتيجية جيش التحرير الوطني لمواجهة خط موريس المكهرب

عند إنشاء السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الشرقية إعتقدت أنها وضعت حدا لعمليات إدخال السلاح إلى الداخل وأنها قضت على هجومات القاعدة الشرقية، غير أن ذلك الإعتقاد كان متضاربا فكلما ابتكر المستعمر أساليب دفاعية مبتكرة متطورة كلما زادت فعالية الثورة، فالوسائل المستعملة لاختراق هذا الخط المكهرب في البداية جد بدائية وغير كافية تتمثل في تجنب حقول الألغام والأسلاك المكهربة مرورا عبر الشعاب و الأودية ثم تطورت العملية إلى فكرة حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب وأعمدة عازلة للكهرباء، ثم تطورت الأساليب حيث بدأ إستعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي وقوته من 12 إلى 30 ألف فولت وأذرع مُغطات بالمطاط العازل[1].

إضافة إلى هذه الوسائل البدائية إستخدم المجاهدين وسيلة أخرى عرفت بالبنقالور وهو عبارة عن وصلات بلاستيكية يبلغ طولها بين متر ونصف إلى مترين، حيث يقوم المجاهدين بحشوها بالمتفجرات (الديناميت شديد الإنفجار)، ثم تلصق في بعضها ويتم وضعها تحت شبكة الأسلاك الشائكة، وعند إنفجارها تنسف هذه الأسلاك الألغام والكهرباء، وتحدث ثغرات ومن هنا يعبر المجاهدون، كما كان المجاهدين يقومون بمهاجمة الآليات التي تراقب السد، وضرب مراكز المراقبة وعمليات الإستطلاع لقوات العدو ومعرفة تمركزها وتحركها.

كانت هذه العمليات تتم وفق مخطط مدروس على طول السد والهدف منها هو إرباك العدو وإجباره على الدخول في حالة الطوارئ القصوى، ثم رفع تكاليف الترميم والإصلاح والتجهيز، وإجبار العدو على نقل قواته من الداخل للتخفيف على المجاهدين في الولايات الغربية وتمرير الأسلحة والذخيرة[2].

فمن الأساليب التي إعتمدها المجاهدين كذلك لاجتياز الخطوط المكهربة هي أساليب الحفر تحتها، والذي يتطلب العبور زحفا والإنبطاح على الأرض[3]، إلا أن هذه الوسيلة صعبة جدا وتأخذ وقتا كبيرا وقد إستشهد عددا كبيرا من المجاهدين جراء العبور من تحت هذه الأسلاك لأن الإنسان يكون حاملا ذخيرة أو سلاح أحيانا يلتصق بالأعمدة المكهربة فيستشهد في الحين[4].

---

[1]-عمار قليل: المرجع السابق، ص، ص 73،74.

[2]-يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص128.

[3]-عمار قليل: المرجع السابق، ص، ص73،74.

[4]-يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص128.

إضافة على هذا فقد نظمت فرق جيش التحرير الوطني هجوما على عدة نقاط من خط موريس وألحقت به أضرار مادية بليغة على طول عدة كيلومترات، وأحدثت ثغرات فسيحة بهذا الخط خصوصا بنواحي: سوق أهراس، تبسة، مرسط، بكاريا، كما تمكنت من إجتياز الخط أثناء هذا الهجوم خصوصا بناحية العوينات[1].

كما أن وحدات جيش التحرير كانت تقوم بضرب نقاط معينة من خط موريس وذلك لإيهام قوات المستعمر حتى يتمكن المجاهدين من العبور عن طريق نقاط أخرى من الخط، فقد تمكنت فرق عديدة من المجاهدين من إجتياز الخط والإلتحاق بالتراب الوطني، بعد أن أحدثت بالخط فجوات فسيحة هامة[2].

كذلك كان جيش التحرير يضع أمامهم أحيانا قطعانا من الماشية لتفجير الألغام، ليتمكنوا بعد ذلك من المرور مع البغال المحملة بالأسلحة، وقد كلف ذلك الخط (خط موريس) خسارة كبيرة من أرواح الجنود كما أدى إلى إبطاء وصول شحنات الأسلحة إلى الداخل، ولكن هذا لم يمنع جيش التحرير الوطني من التوسع في الهجومات للحصول على الأسلحة من الجنود الفرنسيين، فإنشاء تلك السدود كانت سبب في ضياع الكثير من قوافل السلاح وبالتالي حرمت الولايات من الحصول على السلاح ولكن جيش التحرير كان ينظم كمائن للعدو وذلك لتحصيل السلاح[3].

المبحث الرابع: تدعيم خط موريس بخط شال المكهرب

1-بناء خط شال: "1958-1959"

إن الهدف الأساسي من بناء الخطوط الشائكة المكهربة هو تطويق الثورة ومنع المجاهدين من الإستفادة من وسائلهم الحربية المتمركزة خارج الحدود الجزائرية وعزلهم نهائيا عن الخارج، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية كان لابد من تكثيف فعالية السد المعروف بخط موريس ودعمه بخط جديد.

وبين شهري مارس و أكتوبر 1959 وقع بناء السّد المعروف ب (خط شال)[4] حيث كان صاحب الفكرة هو قائد القوات المسلحة آنذاك الجنرال" موريس شال " الذي سمي على إسمه وكان هذا الخط أكثر خطورة من الخط الذي سبقه، [5]وانطلق من سوق أهراس متجها نحو مدينة القالة ثم إلى المكان المسمى (couproux) على البحر المتوسط[6]، وإمتد هو الأخر على غرار خط موريس، حيث يقترب منه تارة و يبتعد عنه تارة أخرى،

---

[1]-آيت مهدي محمد أمقران: المسار الصعب واللامعقول لمقاتل، مذكرات وشهادات سيد أمقران1957-1962، تر: آيت موهوب مصطفى، تقديم رافار، ص، ص 29،30.

[2]-المجاهد: ج2، ع24، 1958/12/24، ص16.

[3]-سعيدي وهيبة: المرجع السابق، ص110.

[4]- يوسف مناصربة وآخرون: المرجع السابق، ص155.

[5]- الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص130.

[6]-وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص155.

تبعا لأهمية المواقع والمناطق وتمتد المسافة بين الخطين من 5 إلى 40 كلم، ولهذا فإن الخط قد إنطلق شرق وغرب القالة ليمر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار وسوق أهراس، ولكن قبل سوق أهراس بحوالي 2كلم و عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، و عند الكيلومتر الثامن والعشرين يتحول الخط باتجاه جبل سيدو أحمد مرورا بالمريج، إلى غاية وادي سوق جنوب مدينة تبسة[1].

لقد تدعمت عمليات البناء الواقعة على طول الحدود الشرقية والغربية واتخذت بعدا جديدا منذ مجيء الجنرال شال إلى قيادة القوات العامة الفرنسية المنتشرة في الجزائر، حيث بات من الصعب إذ لم نقل مستحيلا إجتيازها من الناحية الشمالية، وإزدادت صعوبتها في التجاوز والعبور من الناحية الجنوبية، وبعدما تمكنت فرنسا من بناء الخط على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية خصصت قوات ضخمة لمراقبتها، وجهزتها بأحدث الأسلحة والطائرات والدبابات وأجهزة المراقبة[2].

2-مواصفات خط شال:

تميز هذا الخط بطاقته الكهربائية والتي وصلت إلى 12 ألف فولط، وعرضه لا يختلف على خط موريس، ولكن الأسلاك الجانبية تمتد حتى إلى 25 متر حسب المناطق وصعوبتها، وعرض أسلاك الإعثار الجانبية تختلف من حيث الإرتفاع وكذلك تختلف من حيث تنظيم الألغام بها(33)، وإلى جانب الخطين طريق معبد وملغم من الجانبين لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا ولهذا سمي بخط الموت.

وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلو متر واحد من الخط حسب المصادر الفرنسية الإستعمارية ب 250.800 فرنك فرنسي، أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي 15.000.000 فرنك فرنسي[3].

وتركب خط شال من جملة من الشبكات الشائكة المكهربة، تتمثل فيما يلي:

- شبكة الأسلاك الشائكة
- حقل للألغام عرضه خمسون مترا

-السياج المكهرب: يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعة فوق بعضها البعض وتفصل بينها عوازل، وقد زود السياج من الأعلى بشبكة من الأسلاك الشائكة.

[1]- قندل جمال: خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، وزارة الثقافة، ص، ص144،143.

[2]- مناصرية يوسف وآخرون : المرجع السابق، ص، ص156-158.

[3]-الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص38.

-شبكة من الأسلاك الشائكة عرضها أربعة أمتار، أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة، تمتد الخنادق المحصنة بالإسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي مئتي مترا، وتتصلل ببعضها البعض عن طريق ممرات أرضية وعلى غرار ذلك أقامت الإدارة الإستعمارية المراكز العسكرية حول الخنادق بغرض توفير وضمان الأمن والسلامة للقائمين على الحراسة.

-حزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات.
-حزام للألغام يتراوح عرضه بين إثني عشرة إلى أربعين مترا حسب طبيعة كل منطقة[1].

لقد تميز خط شال المكهرب بمجموعات النخبة التي تعتبر إحتياطيا مختارا من القائد العام منذ أن تسلم مهامه: 40.000 رجل على الحدود الشرقية وحدها محاطة بوحدات تدخل سريع، تبدأ من فصيل وتصل لجمهرة مرورا بسرية والكتيبة[2].

إضافة إلى ذلك وجود المراكز العسكرية المنتشرة على طول الخط، وسلاح الطيران الذي يلعب دورا كبيرا في المراقبة نهارا[3]، كما تعزز بإنشاء خطوط متوازية للأسلاك الشائكة على طول هذه المسافة، كما حفرت بها الخنادق وزرعت بها الألغام والمتفجرات من شتى الأصناف، وأقيمت بها أبراج المراقبة بالأشعة تحت الحمراء، إلى جانب العديد من مواقع الدفاع الحصينة.

كما أقيمت بها آليات للرقابة الدائمة بواسطة الطائرات الإستكشافية والطائرات المروحية، وهيئت لها مدرجات للهبوط كما أقيمت على طول السّد مواقع للكومندو وقوات مختلفة لدعم الحراسة، قوامها مجموعات بشرية متنقلة مدعمة بالمدرعات الثقيلة على طول الخط، كما عززت مواقعها الدفاعية بزراعة الألغام، إذ تجاوز عددها بداية 1959 مليون وحدة، ومع هذا واجه الجنرال صعوبة كبيرة للمحافظة على تواجد عدة قوات من رمات النخبة لحراسة السد الشائك على طول الحدود والتصدي لمحاولات إختراق السد التي لم تتوقف من طرف عناصر جيش التحرير الوطني[4].

3-مخطط شال في التطبيق:

إن تطبيق مشروع شال يدخل فيما يعرف بجرائم الحرب حيث أراد من خلاله عزل جيش التحرير في الداخل عن قواعده الخلفية ووحداته المتواجدة بها تماما، وكذلك القيام بعمليات تمشيط كبيرة تنطلق من الحدود الغربية إلى الحدود الشرقية.

[1]- قندل جمال: المرجع السابق، ص، ص 145،144.
[2]- خالد نزار: يوميات الحرب الجزائر (1954-1962)، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص107.
[3]- بوعزيز يحيى: المرجع السابق، ص226.
[4]- محمد تقية: حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص، ص142،143.

كما أن التطبيق الفعلي لهذا المخطط يتمثل في قيام القوات الفرنسية بفرض حصار على منطقة واسعة تستوجب مسيرة ثلاثة إلى أربعة أيام لوحدات جيش التحرير لإجتيازها بغرض إبطال المفعول الذي تتميز به هذه الوحدات، وبالتالي إبقائها داخل المنطقة المحاصرة، ثم تبدأ عملية التمشيط الدقيق للمنطقة والبقاء فيها أطول مدة ممكنة قد تدوم لعدة أسابع إذ لم نقل أشهر طويلة[1].

لقد حددت مراحل تطبيق مخطط شال على النحو التالي:

أولا: تمشيط الولاية الخامسة

بدأ الجنرال شال أولى عملياته يوم 06 فيفري1959، والتي أطلق عليها إسم "التاج" في سعيدة بالضبط حيث كانت هذه المنطقة آن ذاك تحت قيادة العقيد لطفي، وقد وضع شال قواته -40 ألف جندي-تحت تصرف ثلاثة من ضباطه: الجنرال غامبياز الذي تولى قيادة العملية، وجنرال الطيران ايزانو من قاعدة السانية بوهران، والكولونيل بيجار، الذي كان آن ذاك مسؤولا على قطاع سعيدة.

توزع الجنود الفرنسيون على الجانب الغربي لجبال الونشريس، جبال الظهرة وجبال سعيدة وفرندة، فجابه جيش التحرير الوطني هذه العملية بقيادة الصاغ الثاني لطفي، الذي تحاشى الإصطدام مع قوات العدو، بل عمد إلى تقسيم وحداته إلى مجموعات صغيرة -2-4-مجاهدين، وذلك من أجل تسهيل عمليتي الإختفاء والتنقل، وكذلك لإيهام العدو بأن الولاية الخامسة خالية من جيش التحرير الوطني[2].

إعتقد الجنرال شال أنه نجح في خطته في هذه الولاية وأن منطقة وهران تطهرت من المجاهدين، وأخذت الصحف تشيد بهذا النصر، وتغنا راديو باريس بهذه العمليات المظفرة التي قام بها الجنرال شال.

ثانيا: تمشيط الولاية الرابعة

عرفت العملية العسكرية التي طبقها الجنرال شال بالولاية الرابعة بعملية "الحزام" (Courroie) في الونشريس والظهرة والأطلس البليدي وجلفة وبوسعادة من منتصف أفريل إلى منتصف جوان 1959 [3]، جند لها الجنرال شال قوة عسكرية بلغت 40000 عسكري من مختلف الوحدات والألوية، كالواء العاشر بقيادة ماسو، وإستعان بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الدروب والممرات عن طريق شق الطرق لتمكين مختلف الوحدات من الوصول إلى الأهداف المحددة، الشيء الذي حدث بجبال الونشريس، الظهرة، المدية والأطلس البلدي وبغية تحقيق ذلك تم بناء ما يعادل 200كلم من الطرق بالولاية الرابعة، إلى جانب الطائرات المطاردة والمقنبلة والإستكشافية المدعمة بالطوافات كما تم إستحداث مراكز للفصائل الإدارية

[1]-أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ،2005، ص، ص 94،95.

[2]-الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص، ص 26،27.

[3]- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر،2012، ص351.

المتخصصة(SAS) بغية تعزيز مراقبة السكان والحيلولة دون إحتماء وحدات جيش التحرير الوطني بهم، هذا الأخير لم يكن على علم بما كان يحضر له الجنرال شال و لا بحجم العمليات التي طالت الولاية الخامسة منذ عهد قريب، وعليه إضطرت قيادة الولاية الرابعة للتكيف مع الوضع و مواجهة مخطط شال، و ذلك بإعادة تنظيم كتائب جيش التحرير الوطني، سواء تلك التي كانت تواجه فرق الهندسة العسكرية بجبال الونشريس بالمنطقة الرابعة، أو تلك التي إتجهت من المنطقة السابعة للولاية الخامسة نحو الولاية الرابعة[1].

ثالثا: تمشيط الولاية الثالثة

شرع جيش الإحتلال الفرنسي في تنفيذ عملية "المنظار" (Jumelles) بالولاية الثالثة-بلاد القبائل-في إطار مخطط شال الجهنمي الرامي إلى إبادة الشعب الجزائري على بكرة أبيه،[2] وتعتبر عملية "جيمال" أكبر عملية في مخطط شال بدأت في22 جويلية لتنتهي في أوت 1959، وهي عملية عسكرية واسعة النطاق ضمت أكثر من عشرين ألف رجل في الصف في منطقة القبائل تحت قيادة الجنرال شال[3]، حيث قامت قوات العدو بإستعراض عسكري غير مألوف تتكون من مظليون بأكفادو وإنزالا بكاب سيقلي وشاحنات متناثرة في كل مكان، وقام شال بتنصيب مركز للقيادة بجبال جرجرة على مستوى قمة شلاطا حيث عاشت المنطقة مأساة حقيقية فالعدو عمد إلى إستخدام أسلوب الإستنطاق العنيف والمرعب المصحوب بالتعذيب إلى جانب قيامه بحصار مشدد من أجل منع وصول غذاء للمنطقة وعليه فقد كانت الخسائر قاسية حيث واجه ذلك جيش التحرير الوطني بالإنقسام لأفواج صغيرة والتوزع داخل المنطقة المحرمة بالقرب من القرى إلا أن القتال المباشر مع قوات العدو أظهر نقصا في صفوف جيش التحرير الوطني من حيث وسائل التعداد، فالعدو عمد إلى نشر قوات "الكومندوس" ووضع مراكز مراقبة حديدية مما جعل التنقل في النهار أمر في غاية الخطورة بسبب الكمائن التي كانت تنصب في كل مكان كما جند العدو في إطار هذه العملية ألاف الحركى ونشرهم بمعية قوات الكومندوس بالمناطق المحرمة بغية نصب الكمائن ليلا ونهارا وهذا ما أظهر أيضا نقصا تنظيميا في صفوف جيش التحرير الوطني.[4]

رابعا: تمشيط الولاية الثانية

عملية الأحجار الكريمة(Pierres Precieuses) في الشمال القسنطيني نوفمبر1959-ماي 1960-وقد تفرعت في مناطق ضيقة من الشمال القسنطيني[5]، حيث جند لها عشرة آلاف عسكري بالشمال القسنطيني[6]، وقد بدأ الإستعداد لهذه العملية منذ شهر أكتوبر 1959 ووقع الشروع فيها خلال شهر نوفمبر من نفس السنة،

---

[1]-سيد علي أحمد مسعود: الولاية الرابعة بين سلم الشجعان وإنتفاضة11ديسمبر1960، مجلة التاريخ المتوسطي، ع2، جامعة المسيلة، جوان 2020، ص150.

[2] - بشير الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الإستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1862، وزارة المجاهدين، (د.س.ن)، ص213.

[3] -Morice Challe: notre révolte, presses de la cité, paris, 1968, p.40.

[4]-أيت مهدي محمد أمقران: المصدر السابق ص108،109،111.

[5]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص351.

[6]-الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص، ص27،28.

إلا أنه هذه المرة كان يعلم أنّ منطقة الشمال القسنطيني صعبة الإختراق لتنفيذ عمليته فاضطر إلى تقسيمها إلى ثلاث فروع مكونة من عملية: الفيروز(Turquoise)، الزمرد(Emeraude)، الزبرجد(Topaze)، بحيث يشغل كل واحد من هذه الفروع جزء من الولاية الثانية، حيث لم تكد تنتهي عملية "جيمال" بالولاية الثالثة حتى انطلقت عملية الأحجار الكريمة بالولاية الثانية فشقت العديد من القوافل والشاحنات طريق المالحة نحو ارس وباينان التي خرجت من المدن الجنوبية ،وفي نفس الوقت خرجت قوافل مماثلة من ثكنات العدو بالمدن الشمالية زاحفة نحو الجنوب تاركة الفرقة العاشرة للمشاة بمنطقة القبائل، مقررا بذلك تطهير الجبال التي كان يراها صعبة والممتدة من القبائل الصغرى حتى سكيكدة، وقد حشد لها قوات عسكرية من كل الجنود الموجودين بالنواحي السبعة من الشمال القسنطيني وعددا كبيرا من فرق القوات الإحتياطية ما بين 35 إلى 50 ألف جندي وقد وضعت هذه القوات تحت قيادة الجنرال جانو (Janot) قائد منطقة الشمال القسنطيني الذي بدوره قام بتنصيب مركز قيادته وأطلق عليه تسمية (Longuedoc).

ولم يتم تحديد مدة العملية هذه المرة عكس ما كان بالولايات السابقة، إذ تواصلت حتى توقيف القتال فلم يسلم أي قسم أو ناحية من العمليات الإجرامية ومكثت قوات العدو بالجبال التي سيطرت عليها والتي إمتدت من "ايدوغ" بعنابة الى "بابور" بولاية جيجل مرورا بجبال سكيكدة والقل والميلية والعنصر والطاهير وتكسانة، حيث واجه جيش التحرير الوطني هذه العملية باعتماد حرب العصابات والإكثار من الكمائن خاصة ليلا حتى لا يتمكن العدو من إستخدام الطائرات والمدافع[1].

خامسا: تمشيط الولاية الأولى

نفذ الجنرال شال أربع عمليات كبرى لتمشيط الأوراس تمثلت في:

- إتانسال ETINCELLE جويلية 1959.
- تريدانTRIDENT أفريل 1960.
- أرياج ARIEGE أكتوبر 1960.
- أفلاميش Flameche.

وقد خصص لهذه العمليات الكبرى:

- اللواء 10 للمظليين -10e Division Parachutistes
- اللواء 25 للمظليين -25e Division Parachutistes
- اللواء 21 للمشاة -21 e Division Infontrie

[1]- مصطفى بن السيلت، بلقاسم محمد: استراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال بالولاية الثانية (عملية الأحجار الكريمة انموذجا)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع01، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013، ص، ص 672-679.

وفي أكتوبر 1960 عززت هذه القوات الهائلة بقوات إضافية تابعة للإحتياط العام Generales Reserves بالإضافة إلى القوات المتمركزة في المدن والقرى والقومية والحركى[1].

-عملية أرياج ARIEGE "أنموذجا"

في أفريل 1960 خلف الجنرال كريبان الجنرال شال على رأس القوات الفرنسية لكن دون تغيير إستراتيجية الحرب المعتمدة على مخطط شال الذي حقق بعض النتائج، حيث شرع في التخطيط لعملية ضخمة لإضعاف الثوار في الأوراس[2]، هذه العملية التي انطلقت في أكتوبر1960 بمشاركة اللوائين المظليين واللفيف الأجنبي اللواء العاشر والخامس والعشرون وعدة فيالق من الأسلحة الثقيلة والدبابات والمصفحات، وثلاث فيالق من الدبابات الخفيفة للمراقبة.

أماعن الطائرات فمنها نوع (B26) المقنبلة وفرقة الاستطلاع، وقد عززت القوات البرية بالطائرات المروحية هيليكوبتر المختلفة سيكورسكيSIKORSKY وبنانBANANE وطائرات الكشف بيبار piper والطائرات المزودة بالروكات (ت6) (T6) وأيضا الطائرات التي تقوم بإلقاء القنابل المضيئة ليلا لكشف تحركات المجاهدين ليلا[3]، و مرت هذه العملية بثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى: جمع معلومات إستخباراتية حول جيش التحرير الوطني، من حيث القدرات العسكرية وأماكن تواجده، وكذلك التعرف على تضاريس المنطقة.

-المرحلة الثانية: تدخل عسكري واسع يهدف الى القضاء الكلي على جيش التحرير الوطني وذلك بإنزال قوات عن طريق طائرات الهيليكوبتر في الأماكن المرتفعة، وتطويق المنطقة بالقوات البرية العسكرية بحيث يتم محاصرة جيش التحرير الوطني من كل الجهات.

-المرحلة الثالثة: الإبقاء على قوات عسكرية في الجبال بحيث يتم منع جيش التحرير الوطني من تجميع صفوفه، وإعادة تنظيم قواته لمواصلة القتال.

ويرافق هذه المراحل شق الطرق في الجبال لتسهيل عملية توغل القوات العسكرية الى أقصى منطقة ممكنة.

إنتهت العملية بتكبد جيش التحرير الوطني خسائر بشرية كبيرة، حيث إستشهد في هذه العملية العديد من مسؤولي مركز الولاية كالبطلين محمد الدراجي والشريف جلالي اللذين أخذت قوات الاحتلال جثتيهما، حيث إرتكبت السلطات الاستعمارية في هذه العملية كعادتها مجزرة عنيفة، اذ قامت بتجميع اللاجئين والأسرى من المجاهدين في مركز "بوحمامة" وأوثقت أيديهم ورمتهم من أعلى جرف يعرف ب "كاف برقة"، أما

[1]- عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص، ص 124،125.

2-الطاهر الزبيري: مذكرات اخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشوراتANEP، ص247.

[3]- عمار ملاح: المصدر السابق، ص126.

من جانب الجيش الفرنسي فقد تم إسقاط 10 طائرات حربية وإحراق العشرات من الدبابات وقتل ما يتراوح بين 700الى 800 جندي فرنسي[1].

4-استراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال

لقد ردّ جيش التحرير الوطني على مخطط شال العسكري بمخطط مضاد على المستوى التنظيمي، حيث تم تفكيك وحداته تكتيكيا إلى مجموعات صغيرة فوج ونصف فوج، كما قام بإعادة تنظيم إنتشاره فبدلا من إنتشاره في المناطق الجبلية التي تمثل مراكزه التقليدية خرج إلى المناطق السهلية و أعاد إنتشاره بها حتى في الأماكن المجاورة لمراكز العدو وبكيفية تجعله على إتصال دائم بالمواطنين، حتى أولئك اللذين تم حشرهم في معسكرات التجنيد كما رتب مرافقه الأخرى بهذه الكيفية، مثل مخازن التموين،ومراكزه الصحية وغيرها كما أعاد النّظر من جهة أخرى في التنظيم الإقليمي لمقاطعته وذلك لتفادي عدم السيطرة على أي جهة مهما كان الضغط عليها وهذه التعديلات الإقليمية شملت على الخصوص الأقسام والنواحي كما كثف من جهة أخرى عملية التعبئة الجماهرية في المدن والقرى والأرياف في مختلف جهات الوطن[2].

كما عمل جيش التحرير الوطني جاهدا على إجتياز هذا الحاجز المكهرب حيث إعتمد في ذلك على تكتيكا معينا يتمثل في:

- إثارة الإنذار بعدة أماكن من الخط المكهرب في نفس الوقت.
- القيام بعمليات عبور وهمية بهدف تضليل وحدات المراقبة.
- التسلل بسرعة والمبادرة بالإنتشار فورا في الطبيعة وراء الخطوط ومن بين نقاط العبور المفضلة على الحدود الشرقية:

-منقار البطة ثم التوجه شمالا نحو الذرعان، أو جنوبا نحو سوق أهراس.

-بين مداوروش ومرسط.

-ما بين مرسط وتبسة.

-أما الوحدات القادمة من الحدود الغربية فتتجه جنوب بشار[3].

-أما عن وسائل العبور فتمثلت في:

-الحفر تحت الخطوط والتسلل عبر الأخاديد المستحدثة.

-إستعمال مقصّات عازلة أو الأسطوانات أو البراميل الخشبية.

---

[1]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص، ص248،256 .

[2]- نشأة وتطور جيش التحرير الوطني: المرجع السابق، ص، ص95،96.

[3]- محمد عباس: المصدر السابق، ص562.

-وفي مرحلة لاحقة عرف الوضع تطورا كبيرا حيث تم تشكيل كتائب كاملة مدربة على طرق إزالة الألغام والمتفجرات وكيفيات إتلاف الأسلاك الشائكة المكهربة[1].

-وقد كانت أهم طريقة إستعملها جيش التحرير الوطني في إجتياز هذا الحد المكهرب هي طريقة البنقلور، وهو عبارة عن أنبوب أي أسطوانة معينة يملأ بنوع من البارود يسمى البلاستيك الرخو، يملأ بحوالي 4 أو 5 كيلو غرام منهم لأن البنقلور كان فيه نوعان، نوع كان طوله 1،40 متر ونوع أخر طوله 1،80 متر وكان يستورد فارغا ويقوم أشخاص متخصصون بحشوه، حيث أن عملية الحشو صعبة تتطلب الضغط على البارود، كما أن رائحته كريهة قد تؤدي إلى الشعور بالدوار وآلام في الرأس والصداع، وبعد حشوه يوضع في مكان آمن وأثناء الحاجة يأخذه أشخاص مختصون عددهم في أغلب الأحيان خمسة أشخاص ثم يتم تفجيره بواسطة مشعل بحيث يقوم الشخص بإشعال المشعل ثم يبتعد عنه بسرعة والطريقة الثانية تتم بواسطة سلك كهربائي وبطارية، حيث أن جيش التحرير الوطني واجه صعوبة كبيرة في تفجير البنقلور وذلك بسبب إنتشار الألغام[2].

ورغم الحملة الدعائية التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسي بغرض زرع الرعب في نفوس المجاهدين وذلك لمنعهم من إجتياز الخط؛ إلا أن أفراد جيش التحرير الوطني عمدوا إلى الرفع من وتيرة العمليات الهجومية والمزيد من فعاليتها وزيادة عدد المجندين من أبناء اللاجئين على الحدود وكذلك الأمر بالنسبة للمجاهدين بالولايات الداخلية اللذين كانوا ضمن كتائب التسليح، حيث إنتهى بهم الأمر إلى الإستقرار على الحدود بعد إقامة خط شال الأمر الذي سمح بزيادة عدد الفيالق على الحدود الشرقية فأصبحت تشكل قوة منظمة على الحدود فمثلا قامت وحدات جيش التحرير الوطني تابعة للقاعدة الشرقية في فيفري 1959م، بشن هجومات مركزة على السد المكهرب الجديد (شال) بالقرب من قرية العيون، وتجاوزته إلى سد موريس وإستطاع 130 جندي من الكتيبة الثانية التي يقودها "بوطرفة الفاظل" بمعية قادة الفصيلتين الأولى والثانية (بوجمعة المروكي وعمار مادي)، إجتياز الخطوط المكهربة بعدما تم تخريب 100 متر من الأسلاك الشائكة عن طريق البنقلور[3].

كما شنت وحدات الولاية الخامسة غارات ناجحة على بعض مراكز جيش الإحتلال في الحدود الغربية، والإستيلاء على كميات هامة من الأسلحة كما حدث في "تيرني"[4].

[1]- الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص39.

[2]- عبد القادر نور وآخرون: المصدر السابق، ص473.

[3]- الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص، ص154،155.

[4]- محمد عباس: المصدر السابق، ص565.

5-فشل مخطط شال العسكري

إن مخطط شال لم يكن مخططا منطقيا ولا موضوعيا؛ لأن شال عندما قبل بالمهمة التي كُلف بها من طرف الجنرال ديغول حدد برنامجه بتسعة أشهر، حيث أن برنامجه يبدأ في أول فيفري 1959 وينتهي في أواخر أكتوبر من نفس السنة، ووضع خططا لعمليات عسكرية ضخمة وواسعة ومكثفة إلاّ أنه إرتكب خطأ في تنفيذ تلك العمليات تمثل في أنه إستغرق وقتا كبيرا في تنفيذه لأولى العمليات كعملية التّاج وجيمال حيث أنهما إستغرقتا الوقت الذي حدده لمسح الجزائر كلها وعليه فعملية واحدة تكاد تستغرق الفترة المخصصة لكل العمليات، أما العمليات الأخرى فقد حدثت خارج الفترة الزمنية التي خصصها شال لتطبيق مخططه.

كذلك يمكن إرجاع فشل مخطط شال إلى ثلاث أسباب رئيسية:

-جهل الجيش الفرنسي لأرضية الميدان وهذا ما إستفاد منه جيش التحرير الوطني الذي يعرف أرضه وعاش فيها ويعرف جيدا جبالها ومنعرجاتها ومنخفضاتها.

-لم يستطع الجيش الفرنسي إكتشاف كل التنظيم الثوري المسّلح رغم ما إستعمله من الوسائل الجهنمية حتى يقضي على الثورة المسلحة.

-رد فعل جيش التحرير الوطني على مخطط شال حيث أنه غير أسلوبه وتكتيكه، وذلك بتخليه عن الفيالق والكتائب وعودته إلى حرب العصابات والكمائن الخاطفة ثم الإختفاء[1].

[1]- عبد القادر نور وآخرون: المصدر السابق، ص، ص28،40،41.

خلاصة الفصل

رغم كل ما قامت به فرنسا من جرائم ضد الشّعب الجزائري لعزله عن الثورة، وكل ما طبقته من مخططات عسكرية لتضييق الخناق على الثورة والشعب معاً، إلا أنّ هذه الأساليب باءت بالفشل أمام شجاعة الشّعب الجزائري، الذي ظلّ صامدا متحديا بكل عزم وقوة في سبيل الحفاظ على الوطن، هذا ما جعل فرنسا تُطوّر أكثر في أساليبها القمعية التي وصلت إلى إرتكاب جرائم ليس لها أي تفسير غير أنها تبرهن على بشاعة الإستعمار ووحشيته وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

جريمة الألغام المضادة للأفراد وآثارها على مسار الثورة التحريرية

تمهيد

لم تكتفِ فرنسا بكل ما طبّقته من جرائم بشعة ضد الشّعب الجزائري، بهدف عزله عن الثورة وضرب وحدتها، إضافة إلى ذلك عملت جاهدة على تطويق الحدود بغية تضييق الخناق على المجاهدين ومنع دخول السلاح والذخيرة، وذلك من خلال بناء السدود المكهربة التي كنا قد أشرنا إليها سابقا، ولكن ما زاد الأمور تعقيدا هو تعزيز تلك السدود بسلاح فتاك وصعب الإختراق ألا وهو "الألغام" هذه الأخيرة التي كان لها تأثير مباشر على مسار الثورة التحريرية.

المبحث الأول: ماهية الألغام

أولا: التعريف بالألغام

1. التعريف اللغوي بالألغام

كلمة "الألغام" مفردها "لغم" وتقابلها باللغة الفرنسية كلمة"mine"، وهي عبارة عن عبوات أُستخدمت أساسا في التّنقيب على المعادن في باطن الأرض، كما ورد تعريف اللغم في القاموس الفرنسي Larousse بأنه (شحنة متفجرة موضوعة على الأرض، تحت الأرض، أو في الماء، ومصممة للإنفجار عند مرور شخص، دبابة، قارب...)[1]

2. التعريف الإصطلاحي بالألغام

اللغم عبارة عن صندوق أو علبة تحشى بمادة متفجرة، ثم يوضع مستورا في الأرض وينفجر بمجرد وطئه أو لمسه مباشرة[2]، وهو عبارة عن إناء أسطواني الشكل يحتوي على جزئين منفصلين عن بعضهما وهما:

- **العبوة المتفرقعة:** تكون في إناء سواء كان الإناء من معدن أو زجاج أو كرطون وفيه مكان مخصص لوضع المفجر.

- **المشعل:** عبارة عن طارق يعمل على عدسة غير قابلة الإشتعال[3].

كما تعرف إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد اللغم بأنه عبارة عن جهاز مصمم ليتم وضعه تحت أو على الأرض وينفجر بسبب ملامسته من طرف شخص أو مركبة[4].

---

[1]- ناصر وقاص: الحماية الدولية لضحايا الألغام المضادة للأفراد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص16.

[2]- حنان رميتة: أثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد على التنمية المستدامة، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد28، جامعة باجي مختار، 02نوفمبر2021، الجزائر، ص470.

[3]- بجاوي المدني بن العربي: ذكرياتي بالمدرسة الحربيّة لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص147.

[4]- Anne caplle : Document de référence sur les mines antipersonnel, l'action contre les mines et le développement international, organisé par Handicap International et l'Agence Canadienne de Développement, canada, 2007, p.3. http://bibliomines.org

أما في البروتوكول الثاني من إتفاقية جنيف لعام 1980م عرفت الألغام بأنها " ذخيرة موضوعة تحت الأرض، أو على مقربة من سطحها أو أية منطقة مسطحة أخرى بغرض الإنفجار عند وجود أو قرب أو إتصال شخص أو مركبة بها[1].

ثانيا: خصائص الألغام

تتميز الألغام بصفة عامة والالغام الأرضية بصفة خاصة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في:

- تتميز الألغام بأنها من الأسلحة المؤجلة بمعنى أن فعاليتها العسكرية مرتبطة بعامل الزمن.
- تشترك الألغام مع بقية الأسلحة المؤجلة الأخرى في خاصية عدم التمييز، بل إنها أكثر وضوحا في الألغام، فبمجرد وضعها يُصبح إنفجارها مرهونا بشرط موضوعي مجرد، وهو مرور شخص أو عربة فوق مكان اللغم، دون تمييز لهوية الضحية أكانت عدوا أم صديق، مدنيا أم عسكريا.

- الفاعلية في الألغام متوقفة على الضّحية نفسها، لا على فعل الفاعل الإيجابي، أي أن فاعليتها تتكون من مرحلتين هما: مرحلة يقوم بها الفاعل الحقيقي وتتمثل في وضع اللغم، ثم مرحلة تتم بفعل الضحية وهي تحقق الهدف.

- إن الألغام تمثل نوعا من الوجود العسكري المستمر لصالح واضعها، لأنه وحده من يملك معلومات جوهرية عنها، كأماكن تواجدها وكيفية إنفجارها وطرق إزالة مفعولها بينما كل ذلك يبقى خفيا على غيره خاصة ضحاياها[2].

ثالثا: أنواعها

لقد تعددت أنواع الألغام، طبقا للغرض من إستخدامها وتأثيرها وطريقة نشرها وزرعها كالآتي:

- ألغام بحرية أ ونهرية[3]، وتنقسم إلى أربعة أنواع رئيسية:
- الألغام الصوتية التي تتفجر بفعل صوت مراوح دفع السفينة.
- ألغام الضغط، وتنفجر عندما تتسبب السفن العابرة في تغيير ضغط الماء حولها.

[1]- عثمان عبد الرحمان عبد اللطيف محمد: الألغام الأرضية والمسؤولية الدولية بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، العدد السابع والأربعون، 2011، ص8.

[2]- الناصر وقاص: المرجع السابق، ص30.

[3]- بجاوي المدني بن العربي: المصدر السابق، ص148.

- الألغام المغناطيسية ويفجرها المجال المغناطيسي المحيط بمعدن السّفينة الحربية، ولتجنب ذلك تقوم السفن غالبا باستخدام مجموعة من الأسلاك الكهربائية تسمى حزام إزالة المغناطيسية لتقليل أو إبطال مفعول المجال المغناطيسي.

- ألغام الإلتماس وتنفجر عندما تلمسها السّفينة أو تلمس الهوائيات البارزة منها[1].

ألغام برية: وتنقسم إلى:

- **الألغام المضادة للمجموعات:** تعرف بالألغام الأمريكية حجمها أكبر من الأول، ووزنها يبلغ حوالي خمسمائة غرام، أمّا إنفجارها فيحدث عند تعثر أو لمس المجاهدين لخيط رقيق يربط بعضها البعض، وتصل فعالية إنفجارها إلى نطاق خمس وعشرين مترا، وقد أُستعملت النماذج التالية: AP/US M2الطائرة، وAP/US M2 غير الطائرة، إضافة إلى APMB51/55 الطائرة[2].

-**الألغام المضادة للدبابات:** تصمم خصيصا لتعطيل أو تفجير الدبابات والمدرعات والعربات، إذ يوضع لغم أو لغمان أو عدة ألغام في حفرة واحدة أو متقاربة ليكون مفعولها قويا ونتائجها إجابية، وتكون هذه الألغام صناعية أو تقليدية حيث تم إستعمالها على الحدود الجزائرية على مستوى خطي موريس وشال[3].

- **الألغام المضيئة:** وهي ألغام تشتعل بمجرد قطع الأسلاك لتنطلق منها شرارات مضيئة في السماء تحدد لمراكز المراقبة مكان الإنفجار وتكشف المجاهدين[4]، ويتم التحكم في الألغام المضيئة بواسطة جهاز بنغالي من النوع الناري يتم تشغيله بواسطة مشعل ألغام مضادة للأفراد لمدة دقيقة واحدة، كما أن القضيفة المضيئة مزودة بخزان دافع يسمح لها بالإرتفاع إلى حوالي مائة متر[5].

الألغام المضادة للأفراد: **" Mines anti-personnels indétectables**

عبارة عن هيكل بلاستيكي أو معدني معبأ بمواد متفجرة، وهي ألغام صغيرة يقارب حجمها قبضة اليد، عند إنفجارها تقطع القدم أو تبتر الساق كأقصى ضرر تحدثه للشخص[6]، بحيث لا يمكن إكتشافها إلا من

---

[2]-عثمان عبد الرحمان عبد اللطيف محمد : المرجع السابق، ص13.

[2] - جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية1957 -1962، ط1، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص 66.

[3]-الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص 75.

[4]-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص139.

[5]-Amar Boudjellal: les barrages de la mort 1957-1959 le front oublié, dépôt légal, 2006, p. 56.

[6]- الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص163.

قبل المختصين، ونوعها هو1951Modéle وتعرف باسم MIAPIDM51 وهي شديدة الحساسية، تُثبت في الأرض بعدّة طرق إمّا بالإسمنت وإمّا في التراب وإما تجدها مرتبطة بخيوط مخفية لا تظهر للعيان ومتعددة بحيث إذا تمكنت وحدات جيش التحرير من إكتشافها وقع أحد خيوطها، فتعتقد أن مفعولها إنتهى، وتتفاجأ بانفجارها كونها مرتبطة بخيوط أخرى[1]، يختص هذا النّوع من الألغام بأن الضّحية هي التي تطلق السلاح بشكل لا إرادي، ونتيجة لذلك يبقى اللغم في بعض الأحيان مخفيا لعقود من الزمن في إنتضار ملامسته من طرف الضحية[2]، أمّا عن المتفجرات المستخدمة في هذا النوع من الألغام فتمثلت في مشتقات النترات مثل TNT (ترينيتروتولوين أو توليت والذي يستخدم في تكوين العديد من المتفجرات الأخرى مثل الأماتول، النتوليت)، وحمض البكريك (ترنيتروفينول، أو ميلينيت)[3].

ورد مفهوم اللغم المضاد للأفراد في إتفاقية أوتاوا بأنه يشمل كل الألغام التي تنشط للعمل بواسطة شخص، وذلك بغض النظر عما إذا كانت مزروعة في الأرض في حقول ألغام محددة المعالم، أو مزروعة عن بعد فوق مساحات كبيرة، وتشمل أيضا ما يسمى بالألغام الذكية المضادة للأفراد الموجهة عن بعد، وهي ألغام قادرة على التدمير الذاتي بحيث تنفجر آليا أو تصبح خاملة بعد مدة محددة[4].

وهي نوعان من حيث الإنفجار:

- نوع ينفجر في الأرض سهل الإستعمال.
- نوع ينفجر في الهواء.

وهي نوعان أيضا من حيث التأثير:

- ذات الإناء الرقيق تؤثر بالمفرقع الذي بها.
- ذات الإناء الغليظ تؤثر بشظايا الإناء[5].

وتنقسم إلى ثلاث أقسام:

أ -الألغام المضادة للأفراد الوثابة أو الإنفجارية: هي ألغام من طراز (Modèle1951)، ومعروفة باسم (AP BD M51)[6]، ظهرت خلال الح ع II وإستمر تطويرها منذ ذلك الحين، وهي سريعة الإنفجار بحيث تنفجر

[1]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص 122.

[2]- Anne caplle : op.cit, p 3.

[3]- Gerald C. Cauderay : Les mines antipersonnel, p. 296. http: //international-review.icrc.org

[4]-عثمان عبد الرحمان عبد اللطيف محمد: المرجع السابق، ص، ص10،11.

[5]- بجاوي المدني بن العربي: المصدر السابق، ص148.

[6]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، 122.

فقط بعد قذفها على إرفاع يقدر ب 0,8 إلى 1,50 متر يتسبب إنفجارها على ارتفاع مسافة معينة من الأرض في تزايد عدد الشظايا التي تصيب الهدف[1].

ب-ألغام الشرانبل: هي ألغام يتم تصميمها بهدف إحداث خسائر أو إصابة مجموعة من الأفراد، حيث تنفجر فوق سطح الأرض، وغالبا ما تكون في حقول الألغام وفي الغابات والمسالك الوعرة المموهة أو الصحراء، تعمل ضد تحركات جيش التحرير الوطني وكل المشاة "بشرية وحيوانية"[2].

ج -الألغام الشظوية المضادة للأفراد: وهي ألغام من النّوع الثابت متكونة من شحنة متفجرة داخل غلاف معدني أو بلاستيكي، تحتوي على شظايا معدنية ذات شكل مكعب، أو أسطواني ذات حواف حادة، أو على شكل كرات فلاذية يمكن أن يتراوح حجم هذه الأجزاء من 4إلى 6 ملم في الطول أو القطر ويتراوح وزنها بين 0,5 إلى 6 غرام بحيث تنفجر بمجرد الضغط أو التعثر[3].

يتم زرع حقول الألغام بشكل عام بهدف:
- تأخير تقدم العدو، أو تحويله عن طريقه بغية إلحاق الضرر به.
- تأخير وإحباط معنويات مشات العدو المتقدمة.
- حماية العدو لمناطق نفوذه، وإعاقة تقدم مرحلة الهجوم النهائية للهجوم الذي يشنه المشاة.
- حماية المناطق والمنشآت العسكرية أو منع الوصول إلى منطقة معينة أو قرية أو منع المدنيين من مغادرة منطقة ما أو منعهم من الوصول إلى المناطق الزراعية[4].

المبحث الثاني: حقول الألغام على الحدود الشرقية والغربية الجزائرية

أولا: الألغام على الحدود الشرقية

بدأت عملية زرع الألغام على الشبكة المكهربة بعد وضع السياج الكهربائي بها، وكان المفروض هو تلغيم السّد الشائك قبل كهربته، كما كانت النظرة الأولية قد ركزت على تلغيم الأجزاء الخطيرة والصعبة والتي كانت مراقبتها صعبة وتكون فيها عمليات التدخل متأخرة وحساسة، غير أن عمليات نزع الأعشاب داخل الشبكة السلكية أخرت وأحيانا منعت زرع الألغام على عرض الشبكة السلكية التي كانت تتسع إلى أربعة أمتار، مما إضطر العاملين في حقل المتفجرات إلى زرعها في مقدمة الشبكة الشائكة في منطقة الخيوط الخاصة والمعروفة (hard extérieurs) الواقعة على الجانب الخارجي للسّد.

---

[1]- Gerald C. Cauderay: op.cit, p.298.

[2]- الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص 76.

[3]- Gerald C. Cauderay: op.cit, p.297.

[4] -I.B.I.D, p.295.

لقد كانت مقدمة الشبكة الشائكة محاطة بشبكة ثانية على شكل خط وقائي يتصل بقمة وقاعدة الأوتدة المعروفة باسم piquets de retraite، والتي كانت تبعد الواحدة عن الثانية بمسافة خمسة أمتار في شكل مربع، وكان الهدف من وضع هذه الشبكة الأمامية هو توفير حماية لفرق التدخل وفتح المجال أمامها للقيام بمهامها[1]، زرعت الأرضية بالألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية [2]مثل مين دنكري وهو لغم مضاد للأفراد ويسمى أيضا لغم الدواة ، وامينة القوطي أو اللغم القافز والذي كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوط شبيهة بخيوط صيد الأسماك، ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه الشخص وبمجرد لمسه ينفجر بشكل خطير حيث يقفز حوالي 40 سنتمتر ويتسبب في هلاك فصيلة كاملة لأنه يحتوي على أكثر من 100 قطعة[3]، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل خمسون ألف لغم في كل عشرين كلم[4] .

تشير الإحصاءات إلى أنّ منطقة الحدود الشرقية تحتوي على 1,223,780مليون لغم مضاد للأفراد كما تغطي مساحة 3036 هكتارا على طول خط موريس، هذا الخط الذي يمتد 460 كلم من عنابة إلى نقرين ويمر عبر سوق أهراس مرورا بتبسة والماء لبيض وبئر العاتر، ويشمل ذلك أيضا خط شال من أم الطبول إلى سوق أهراس مرورا بالعيون وعين العسل والطارف وبوحجار ويمتد جنوبا من الكويف إلى نقرين[5].

ثانيا: الألغام على الحدود الغربية

لم تكتفِ القوات الإستعمارية بزرع الألغام على الحدود الجزائرية الشرقية فقط بل عمدت لزراعتها أيضا على الحدود الجزائرية الغربية حيث قامت القوات الإستعمارية بزراعة الألغام على طول 700 كيلومترا من الحدود المغربية [6] وتمثلت في الألغام المضادة للأفراد ،والألغام المضيئة، والألغام المتفجرة على طول السّد المكهرب وعرضه، وتجاوزت الخط الشائك بكثير بحيث شملت المنطقة المحرمة ، فأصبح من غير الممكن تجاوز شبر واحد دون العثور على لغم حيث إنتثرت الألغام في الطرقات والممرات والأودية ، وتجاوزت الحدود الجزائرية إلى الأراضي المغربية بغرض ملاحقة خطوات عناصر جيش التحرير الوطني، ولم تكتفِ بذلك فقط بل عمدت إلى زرع الألغام في المسالك الواقعة بين السد الشائك المكهرب والحدود المغربية[7].

---

[1]- يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص117.

[2]- الغالي غربي: سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية وتأثيرها في الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، المرجع السابق، ص38.

[3]-أحمد زياد: حوار حول الثورة، المصدر السابق، ص473.

[4]-يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص38.

[5] - programme des nations unies pour le développement(PNUD), projet appui des nations unies a l'algérie en matiére d'action anti-mines, algérie, novembre, 2006, p3. http://info.org

[6] - ناصر وقاص: المرجع السابق، ص37.

[7] - يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص 121.

تحتوي الحدود الغربية الجزائرية على 1,840,400 مليون لغم على مساحة 2640 هكتار، بما في ذلك خطي موريس وشال، اللذان يمتدان على مسافة 700 كلم من مرسى بن مهيدي إلى بشار، مرورا بالعريشة، والمشرية، وعين الصفراء، وبني ونيف[1].

المبحث الثالث: جهود الثورة في مواجهة الألغام ومخاطر العبور

لم تكو وحدات جيش التحرير الوطني أفرادا وأفواجا مختصّة في الألغام في السنوات الأولى لإندلاع الثورة التحريرية، باستثناء صناعة المتفجرات التقليدية من طرف بعض الأشخاص من الذين كانت لهم خبرة مكتسبة من تجربة مشاركتهم في الح ع II أو الهند الصينية أو غير ذلك لتخريب الطرقات والمنشئات العسكرية، والإقتصادية الحيوية، لكن مع تطور الحرب عمدت قيادة الثورة لتدعيم صفوفها العسكرية بشباب مثقف ومختص خاصة بعد الإضراب الذي قام به الطلبة الجزائريون في 19ماي1956، ومن أبرز التخصصات نجد سلاح الإشارة، الإعلام، رجال الإستعلامات، الإدارة الثورية، الخبراء و التقنيون في الألغام.

وعلى هذا الأساس تم تدريب المجاهدين الذين تربصوا في معسكرات أو مراكز تدريب جيش التحرير الوطني نظريا وتطبيقيا على إستعمال الألغام ونزعها أو تفاديها في ميدان القتال[2].

من الوسائل الأساسية التي إستعملها المجاهدون لمواجهة الألغام نجد ما يلي:

1/تفجير الألغام بواسطة المدفعية المضادة للدبابات: كانت هذه العملية تتم وفق مخطط مدروس، وتتم في أغلب الأحيان على طول السد المكهرب والملغم لتحقيق عدة أهداف تتمثل في:

- تدمير السد ومكوناته الكهربائية والعسكرية (ألغام، جيوش، وآلات حرب...)، ومنها إرباك العدو وإجباره على الدخول أو الاستمرار في وضع حالة الطوارئ القصوى.

- إلحاق خسائر بالعدو ورفع تكاليف الترميم، والإصلاح والتجهيز، وإجبار العدو على جلب قواته من الداخل للتخفيف على المجاهدون في الولايات الغربية على وجه الخصوص.

- إحداث ثغرات على طول السّد يعبر منه الجاهدون إلى الداخل لتمرير الأسلحة والذخيرة.

[1] - programme des nations unies pour le développement, op.cit, p3

[2]- محمد قنطاري: سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية وتأثيرها في الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، ص74.

- تحديد مواقع الألغام وذلك بواسطة وضع قطع من القطن فوق اللغم حتى يتمكن عناصر جيش التحرير الوطني من رؤيتها وبذلك يتم تجنبها، ذلك أنه لم تكن هناك وسائل أخرى أو أدوات تمكنهم من معرفة وتحديد مواقع الألغام، فنازعوا الألغام كانوا يتحسسونها عن طريق تمرير أيديم فوق الأرض بحذر كبير حتى إذا أبصروا الألغام إقتلعوها بواسطة خنجر[1].

2/تكوين فرق جيش التّحرير الوطني المختصة في المتفجرات:

وهي فرق مدربة على المتفجرات ومتخصصة في نزع الألغام وزرعها حيث تمّ إرسال بعثات إلى الخارج لتهتم فيما بعد بإعداد العناصر المختصة، وهكذا أرسلت بعثات إلى "تونس" و"المغرب" و"مصر" وغيرها من البلدان، حيث تخرجت دفعة مكونة من 30 ضابطا من الكلية الحربية المصرية ثم أرسلوا إلى تونس بعد إتمام تدريبهم وتعليمهم، وبهذا الصدد أذاعت الصحيفة المصرية "المساء"" أن هناك ضباطا جزائريين يتلقون تدريبا عسكريا في الكلية العسكرية المصرية وذكر أن الطلاب الجزائريين يقومون خلال سنة واحدة بالتدريبات التي يقوم بها زملائُهم المصريون خلال ثلاث سنوات"[2]، وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الفرق في استكشاف الطريق للفرق المهيأة للعبور، فترشدهم وتوجههم إلى الأماكن الأقل خطرا والثغرات المحدثة والتي عليها رقابة أقل[3].

3/ استخدام الشراك الخداعية:

وتعني ذخيرة أو مادة مصممة أو مبنية أو مكيفة بهدف القتل أو الإصابة تنطلق بطريقة فجائية[4]، وتستخدم في حالة الانسحاب وتشكل بذلك سلاح رئيسي يُستخدم في عمليات الانسحاب، حيث تقوم بتأخير عمليات المطاردة، وتوضع بكثرة في الطرق والأماكن التي توضع بها الألغام وكذلك في المناطق الرئيسية التي يتخذها العدو كمأوى أو ملجأ للراحة، وكذلك في البوابات، وتقاطع الطرق ، وذلك بهدف تعطيل وشل قوات العدو وهي بمثابة حرب استنزاف لقوات العدو.

[1]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، المرجع السابق، ص98.

[2]-الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص، ص292،293.

[3]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص، ص129،130.

[4]-عثمان عبد الرحمان عبد اللطيف محمد: المرجع السابق، ص10.

4/استخدام الشراك الدفاعية:

وتستخدم في حقول أو مناطق الألغام أو في طرق اقتراب الأفراد والعربات، وكذلك توضع أمام الموانع التكتيكية (حقول الألغام، موانع الأسلاك، سدادات الطرق) وذلك بهدف تعطيل العدو عند القيام بعمليات اختراق لهذه الموانع[1].

5/استعمال أنابيب البنقالور طوربيدو(Bangalore torpedo):

هو حشوة متطاولة نظامية تتألف من أنبوب معدني محشو بالمتفجرات، يبلغ طوله من 1,5م إلى 2م وقطره 5أو6 سم ووزنه 6إلى 10كلغ، تعادل كمية المتفجرات الموجودة في داخله 2,70كلغ لكل متر طولي من البنغالور، يستخدم لفتح ثغرة على مستوى السلك المكهرب أو حقل ألغام، وفي حال إصطدام البنغالور أثناء دفعه بأي لغم قد يؤدي انفجار اللغم الذي قد يسبب إنفجار البنغالور وقتل الأشخاص القائمين بعملية الدفع، لذلك يركب في مقدمته أنبوب معدني فارغ أو قطعة خشبية لها نفس مقاييس البنغالور، مهمتها تلقي الإنفجار المحتمل ومنع تأثيرها على حشوة البنغالور نفسه[2].

6/تنظيم هجومات مستمرة على طول الحدود:

ويتم ذلك بتحديد الأماكن التي يجب مهاجمتها، كما يتم تعيين مكان كل مجموعة من المجاهدين، ويحدد دور كل مجاهد منهم وبعد ذلك تنطلق مجموعات جيش التحرير الوطني ليلا، بحيث تكون الحراسة متواجدة في عدة نقاط قد حددت مسبقا، وعند الوصول يشرع العناصر المختصون في نزع الألغام سواء بإبطال مفعولها أو تحديد مكانها أو بقطع الأسلاك التي تربط الألغام بألغام أخرى، أو الابتعاد عن أماكنها[3].

[1] - محمد قنطاري: المرجع السابق، ص 81.

[2] - الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع السابق، ص293.

[3] - الأسلاك الشائكة المكهربة: المرجع نفسه، ص، ص294،295.

المبحث الرابع: تأثير الألغام المضادة للأفراد على مسار الثورة التحريرية

من المعلوم أن الأسلاك الشائكة المكهربة شكلت حاجزا أمام عبور المجاهدين عبر الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، ولكن ما يغفل عنه البعض هو حقول الألغام المزروعة بين هذه الأسلاك، لأن الأسلاك يتم قطعها وفتح ثغرات تسمح بمرور المجاهدين، ولكن حقول الألغام هي التي شكلت المعضلة والخطر الذي كان يفتك بالمجاهدين بالموت المحقق لا محالا، حيث شكّلت حقول الألغام حصنا منيعا أمام المجاهدين أودى بحياة الكثير منهم جراء المحاولات المتكرّرة لإختراق السّد الملّغم.

أولا: التأثير العسكري:

بإنشاء حقول الألغام على طول السدين المكهربين أفرز ذلك نتائج إنعكست سلبا على مسار الثورة التحريرية، وباعتبار أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الحقول هو منع دخول الذخيرة والسلاح للداخل وعزل الثورة عن الخارج، لهذا أصبحت الحركة على الشريط الحدودي ضربا من المخاطرة والمغامرة، حيث تعرض الكثير من جنود جيش التحرير الوطني للإبادة أثناء محاولتهم العبور سواء على الحدود الشرقية أو الغربية محملين بالذخيرة والسلاح وفي هذا الصدد يذكر السيد عبد المالك واسطي المكلف بنزع الألغام بالحدود الجزائرية المغربية: " **إن العبور الأخير كلفهم سقوط أربعين جنديا، كانوا محملين بالذخيرة، مما جعل حركتهم ثقيلة، حيث هلكوا جميعا بين الخطوط الملغمة**".

إستشهد حوالي 3000 شهيد من الولاية الرابعة والولاية الأولى، سقطوا بين الجبل الأبيض وبحيرة العصافير وخنشلة، وأمام هذه الخسائر البشرية المروعة أوقفت الولاية إرسال وحدات جيش التحرير إلى الخارج بغرض تزويد الثورة بالذخيرة والسلاح[1]، ذلك لأن المسافة بين ولايات الداخل بعيدة جدا، خاصة الولاية الثالثة والرابعة، فالمجاهدون بالولاية الرابعة كانوا يقطعون مسافة 2000 كلم ذهابا وإيابا إلى مناطق الحدود الشرقية وهذا حسب ما ذكره الرائد لخضر بورقعة[2].

وحسب العقيد حسن الخطيب فإن المراقبة الشديدة التي طبقها العدو على الحدود الجزائرية تسببت بشكل مباشر في عزلة وضعف في قدرة القتال، وللإشارة فإن قافلة من مائة وأربعة مجاهدا توجهت من الولاية الرابعة نحو الحدود الشرقية لم ينج منها إلا إثنان فقط، وفي صيف 1958 ترأس العقيد عميروش إجتماعا بمنطقة أكفادو، ركز خلاله على الجانب العسكري واقعا وآفاقا، في ظل الوضع الصعب الذي صار يعيشه الداخل جراء التطويق الحدودي، وقد ذهب إلى حد القول" **إن الإعتماد على هذه الدوريات في قضية التسليح كلفنا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وخاصة في سنة 1958 بسبب شراسة العدو**

[1]- رانية مخلوف: التموين والتسليح وتحديات العمل المسلح إبان الثورة التحريرية 1954-1962، دار الوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص، ص 269،270.

[2]- لخضر بورقعة: شاهد على إغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990، ص23.

وخطورة الخطين المكهربين وحقول الألغام"، وقد أكد ذلك أيضا الرائد الطيب صديقي حيث ذكر أن الولاية الثالثة بدأت في إرسال القوافل لجلب الأسلحة في بداية 1957 وكانت معظم هذه القوافل تُرسل إلى الناحية الشرقية، وقد تكبدت الولاية خسائر بشرية معتبرة، ذلك أن معظم القوافل لا تعود سالمة إلى الولاية الثالثة.

لقد إستمر سقوط المجاهدين الواحد تلو الآخر وسط الألغام والأسلاك الشائكة إذ في الكثير من الأحيان كان يسقط ثلثا الكتيبة العابرة عبر الحدود الشرقية[1]، وفي هذا السياق أكد العقيد عمر أو عمران في التقرير الذي أرسله إلى لجنة التنسيق والتنفيذ: "**أنّ جيش التحرير الذي شكل قوة معتبرة بفضل مجنديه وسلاحه يعرف الآن خسائر ثقيلة حيث سقط أكثر من 6000 مجاهد خلال شهرين بمنطقة بوشقوف -ديفيفي-فالعدو طور وسائله وتبنى تكتيك مدرسة بيجار، إن التموين بالسلاح والذخيرة أصبح الآن صعبا جدا بسبب غلق الحدود**"[2].

في أواخر سنة 1957م إتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارا يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الجزائرية الشرقية والغربية، وذلك تفاديا للخسائر الكبيرة التي تتعرض لها عناصر جيش التحرير الوطني جراء محاولتهم عبور حقول الألغام، ومحافظة على القوة الأساسية لجيش التحرير الوطني بما يتماشى وتطورات الحرب، كما كلفتها بتزويد الولايات في الداخل بالسلاح والذخيرة وهي مهمة صعبة للغاية حيث كانت وحدات جيش التحرير الوطني تستغرق طول الليل لتجاوز حقول الألغام وهي عمليات مواجهة قتالية فدائية تتطلب تضحيات مادية وبشرية معتبرة، فكان ذلك يسفر عن خسائر بشرية كبيرة في صفوف جيش التحرير الوطني فمن ينجوا من حقول الألغام ليلا لا ينجوا من محاصرة القوات الفرنسية داخل الوطن نهارا، مما يدخل المجاهدين في معارك مع قوات الاحتلال لمدة يوم أو قد تدوم لعدة أيام إلى أن تنفذ الذخيرة الحربية وكثير منهم يكون مصيره الإستشهاد[3].

كانت سنوات 1958-1959 كارثية من حيث الخسائر البشرية التي تتعرض لها وحدات جيش التحرير الوطني على طول الحدود جراء غياب المعلومات بخصوص خطورة الوسائل التي وضعتها القوات الفرنسة على مستوى الحواجز والمتمثلة في حقول الألغام المدرجة في العمق على ثلاث طوابق حيث إستشهد جراء ذلك 80% من جنود جيش التحرير الوطني بين الحواجز المكهربة وحقول الألغام[4]، ولم تكتفِ القوات

---

[1]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، المرجع السابق، ص، ص،95،96.

[2] -Mohamed harbi: les archives de la révolution Algérien, France, édition jeune Afrique, 1981,p. 189.

[3]- سامية بن فاطمة: سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وإنعكاساتها على مسار الثورة التحريرية 1954-1962م، مجلة دفاتر المخبر، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص88.

[1]- عمار بوجلال: حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص 66.

الفرنسية بحقول الألغام على الجهتين الشرقية والغربية فقط وإنما عمدت لزرعها حتى على الجهة الجنوبية لكي تكون بمثابة الحاجز أمام الجزائريين الذين قد يكون بإمكانهم التسرب من الجنوب، أي أنها لم تقوم ببناء خطوط مكهربة ولكنها قامت بزراعة حقول الألغام بالإضافة إلى هذا فإن نقل الكهرباء إلى تلك النواحي البعيدة أمر متعذر فنيا والأرض نفسها لا تسمح لأنها عبارة عن كثبان رملية متحولة، هذا كله من أجل القضاء على فكرة تزويد الثورة بالسلاح والذخيرة[1].

وأمام هذا الوضع الخانق الذي أصبح يواجهه جيش التحرير الوطني وبداية تكدس الأسلحة بالخارج حيث القواعد الخلفية بتونس والمغرب، وعدم وجود قيادة وطنية في الميدان تكون قريبة من حقيقة الثورة و معانات المجاهدين اليومية في ظل غياب لجنة التنسيق والتنفيذ التي إضطرت إلى مغادرة الجزائر منذ شهر مارس 1957م نحو تونس، عُقد اجتماع طارئ في الفترة الممتدة من 6إلى 12 ديسمبر 1958، حظر الاجتماع العقداء(عميروش[2] ممثل الولاية الثالثة، الحواس[3] ممثل الولاية السادسة، محمد بوقرة[4] ممثل الولاية الرابعة، العقيد لخضر حاج أعبيد[5] ممثل الولاية الأولى)، كما تغيب العقيدان لطفي ممثل الولاية

[1]- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، المصدر السابق، ص 448.

[2]- من مواليد 31 أكتوبر 1926 بقرية تاسافت أقمون إحدى قرى جبال جرجرة دائرة عين الحمام ولاية تيزي وزو حاليا، إنظم إلى النشاط السياسي مبكرا بالإنخراط في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، تمثل نشاطه السياسي في توزيع المناشير وجمع الإشتراكات، ونظرا لنشاطه المكثف تم إعتقاله مرتين من طرف السلطات الفرنسية فكانت الأولى سنة 1947 والثانية سنة 1948 ليتم تعذيبه وإهانته بشتّى الطرق، سافر إلى فرنسا وأكمل نشاطه السياسي بها، ثم عاد إلى الجزائر وجند في جيش التحرير الوطني تولى عدة مسؤوليات، حيث بدأ بمسؤول ناحية عين الحمام ثم مسؤول ناحية القبائل الكبرى ثم إرتقى سنة 1955 لرتبة ملازم ثاني، عين قائدا للولاية الثالثة سنة 1957، وبعد اجتماع العقداء سنة 1958 كُلف عميروش رفقة سي الحواس بمهمة الإتصال بالقيادة بتونس، وتنفيذا لتلك المهمة إتجه عميروش رفقة سي الحواس إلى نواحي بوسعادة وفي يوم 29 مارس 1959 وقع العقيدين في إشتباك عنيف مع قوّات العدو إستشهدا فيه معا بجبل ثامر. أنظر: شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص، ص 32-48-131.

[3]- هو العقيد أحمد بن عبد الرزاق بن محمد أمقران بن إبراهيم بن حمودة المدعو (سي الحواس) من مواليد سنة 1923 ببلدية مشونش ببسكرة، قائد المنطقة الثالثة بالولاية الأولى التاريخية، ثم قائدا للولاية السادسة التاريخية بعد إستشهاد العقيد علي ملاح، إستشهد في معركة جبل ثامر ببوسعادة سنة1958. أنظر: لخميسي فريح، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص، ص 81-156-179-238.

[4]- من مواليد 1926 بخميس مليانة مناضل في حزب الشعب الجزائري منذ 1946، ثم في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، تم إعتقاله من طرف السلطات الفرنسية في 8 ماي 1945، ليتم إعتقاله مرة أخرى في 1950، وهو عقيد وقائد الولاية الرابعة التاريخية، إستشهد بمعركة أولاد بوعشيرة في 5 ماي1959. أنظر عبد الرحيم بوشارب، شهداء ثورة التحريرية الجزائرية: لمحة حول الشهيد العقيد أحمد بوقرة المدعوا سي أحمد، تاريخ النشر 21 جانفي 2024، تاريخ الإطلاع 12 ماي 2024، على الساعة 11:28، متاح على الموقع الإلكتروني: www.abderrahim.bouchareb.com

[5]- من مواليد 1916 بقرية أولاد أشليح بولاية باتنة، بدأ نضاله سنة 1939 بتكوينه أول خلية لا تتعدى 15 فردا، كما كان على إتصال بالمناضل مصطفى بن بو العيد الذي كلفه بمهمة إستقبال المناضلين القادمين من شمال قسنطينة كذا جمع الأسلحة رفقة المناضلين وذلك سنة 1944، شارك في عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 كقائد لأحد الأفواج، واصل جهاده بالأوراس وكان من الذين تعاقبوا على قيادة الولاية الأولى التاريخية، توفي بتاريخ 23 فيفري 1998 بمدينة باتنة. أنظر: الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص261.

الخامسة، والعقيد على كافي[1] ممثل الولاية الثانية[2]، حيث ناقش هذا الاجتماع مشكلة نقص السلاح والذخيرة والدواء، كما وُجهت الإتهامات إلى الحكومة المؤقتة بفشلها في إيصال الأسلحة إلى الداخل، وتركيزها فقط عل العمل الدبلوماسي، حيث أصبحت وحدات جيش التحرير عبر التراب الوطني تواجه أزمات خطيرة والسبب المباشر لهذه الأزمات هو الإنقطاع الحاصل بين الداخل والخارج.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للمسائل المطروحة في الاجتماع إلا أنه باء بالفشل ويعود ذلك إلى تخلف الولاية الخامسة والثانية عن الحضور، فضلا عن كون المبادرة صادرة عن أصحاب الداخل وهو ما إعتبره قادة الثورة في الخارج مؤامرة ضد الثورة وشكلا من أشكال الإنقلاب[3].

هذا ولم تنتهِ المشاكل والخلافات بل تعدت إلى بروز حالات التمرد على الضباط الماكثين بالمغرب وتحديدا بوجدة، تمثل ذلك في تمرد النقيب الزبير[4] رفقة الملازمين الأولين الخياري بوعزة وطنطانوا، على مسالة الضباط الجزائريين بالمغرب والذين بلغ عددهم قرابة مائة ضابط يعيشون في ظروف جيدة، عكس المجاهدين بالداخل الذين يواجهون إشتباكات كانت دموية وجد صعبة مع القوات الإستعمارية، حيث عمل النقيب على توسيع مجال التمرد وذلك رفقة ما يقارب 400 إلى 500مجاهد، ليبقى الوضع متأزم قرابة ثلاثة أشهر، وذلك من شهر ديسمبر 1959 إلى غاية أواخر مارس 1960، ومما شجع النقيب الزبير للمواصلة في تمرده هو اجتماع العقداء العشرة في نهاية 1959، والذي إنبثق عنه ضرورة دخول القادة العسكريين إلى

[1] - من مواليد سنة1928 بالحروش، عمالة قسنطينة، إلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني مع بداية 1955، عمل رفقة الشهيد زيغود يوسف من المحضرين لهجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، عين قائدا عسكريا للولاية الثانية سنة 1956، ثم عين على رأس ذات الولاية سنة 1957، شارك في اجتماع العقداء العشرة في 1959، أصبح عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ليعين بعد ها ممثلا لجبهة التحرير في سبتمبر 1961 بالقاهرة والجامعة العربية، عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992، ثم رئيسا له بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف من 2جويلية 1992إلى غاية جانفي 1994، توفي بتاريخ 16 أفريل 2013 بالجزائر. أنظر مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، 2022، صفحة الغلاف الخلفي للكتاب.

[2]- علي بوترعة: جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر بين واقع الجريمة وتحدي الثورة 1954-1962 حقول الألغام أنموذجا، ع2، جامعة خنشلة، الجزائر، جزان2019، ص125.

[3]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، المرجع السابق، ص، ص100، 101، 102.

[4]- هو النقيب "الطاهر حمايدية" المدعوا الزوبير من مواليد 1931 في تيارت، من المشاركين في معركة ديان بيان فو كمجنّد برتبة صف ضابط ضمن الجيش الفرنسي، تم تحويله بعد ذلك إلى ثكنة الجيش الفرنسي في "صبابنة" بالقرب من الحدود المغربية برتبة رقيب، حيث كان من الجنود الفارين من الجيش الفرنسي ليلتحق بالثورة بتاريخ 16 فيفري 1956 بالمنطقة السابعة تيارت، ترقى في صفوف جيش التحرير الوطني ليكون قائدا ميدانيا بالمنطقة نظرا لما إكتسبه من مهارات عسكرية عند إقامته بثكنة الجيش الفرنسي، أصبح مسؤولا عن المنطقة بعد محمد لمقامي بداية سنة 1958، توفي بعد ما تمّ إعدامه على إثر قضية تمرده على القيادة الثورية سنة 1960. أنظر: محمد قدور، حركة تمرد النقيب الزبير (الطاهر حمايدية) في الولاية الخامسة 1960/1959 من خلال تقارير ووثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسي، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، الجزائر، 2022، ص، ص 249،250.

الجزائر وإلحاقهم بالولايات الداخلية، فكان العقيد لطفي أول من طبق قرارت الاجتماع في الميدان كتعبير على إلتزامه الصادق وحرصه على فض النزاع[1].

وأمام الموقف المتصلب للنقيب الزبير والوضع الصعب الذي أفرزه ذلك، عمدت وحدات من الجيش الملكي المغربي التي بلغ عددها حوالي 3000 جندي "النقيب الزبير" ومن معه من الجنود، بعد إلحاح من قيادة الثورة، ليسلم الزبير نفسه للقوات الملكية، إلا أن الملك محمد الخامس إشترط تسليم النقيب الزبير وجنوده مقابل الإبقاء على حياته، وفي شهر أوت 1960 تمكنت مصالح هيئة الأركان العامة من إعتقال الزبير، ومثل أمام محكمة عسكرية تكونت من لجنة ضمت كل من: العقيد هواري بومدين، والرائد محمد علاهم، والعقيد عثمان، والنقيبين العربي طيبي، ونور الدين بن سالم، والملازم بختي بوبكر، فرحات عمر، والملازم الثاني مقداد، حيث حُكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم في نفس السنة دون أن تتخذ الحكومة المؤقتة أي إجراء ضد هيئة الأركان وهي التي كانت قد وقعت إلتزاما بحماية حياة الزبير مع الحكومة المغربية.

هذا كله إن دل فإنه يدل على الخطورة البالغة التي شكلتها حقول الألغام ضمن خطي موريس وشال على مسار الثورة خاصة مشكلة السلاح التي لازمت الثورة منذ إندلاعها[2].

ثانيا: التأثير الاجتماعي والإقتصادي:

إن تطويق المنطقة الحدودية الشرقية والغربية بحقول الألغام كان له تأثير سلبي وصعب للغاية على الحالة الإجتماعية للشعب الجزائري، حيث أن المناطق الحدودية التي كانت مأهولة بالسكان أضحت مناطق محرمة، وبالتالي عانى الشعب الجزائري من أبشع أساليب القمع والتهجير هذا الأخير الذي أخذ إتجاهين، الأول كان بايجاه المناطق الداخلية باعتبارها بعيدة على الحدود ولا تشكل بذلك مجالا حيويا أو استراتيجيا، والثاني كان نحو تونس والمغرب الأقصى[3].

[1]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، المرجع نفسه، ص، ص 102-104.

[2]- أحمد مسعود سيد علي: حركة إحتجاج النقيب الزبير ديسمبر 1959-فيفري1960 بالحدود الجزائرية المغربية من خلال وثائق أرشيفية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017، ص، ص 106،107.

[3]- جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 -1962، المرجع السابق ، ص108.

1. اللاجئون الجزائريون بتونس

إن الدافع الأساسي الذي دفع بالجزائريين للجوء إلى تونس على الحدود الشرقية هو النجاة من قبضة الإستعمار الغاشم، حيث تعد هذه الظاهرة من أكبر المآسي الإنسانية التي عانى منها الشعب الجزائري خاصة بعد إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة وحقول الألغام، حيث فرضت القوات الإستعمارية على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود أن يغادروا ديارهم، وقد كان وصول اللاجئين الجزائريين إلى الحدود المجاورة يتم في صورة يائسة ومعاناة رحلة طويلة في الجبال والطرق الوعرة تحت مطاردة طائرات ومدفعية العدو، والكثير منهم كان يصل حافي القدمين وجروحه تنزف نتيجة إصابات تعرضوا إليها في الطريق[1].

كما تميزت الفترة ما بين 1956-1962م بإجتياح أعداد كبيرة من اللاجئين الجزائريين نحو تونس، وفيما يخص أعداد هؤلاء اللاّجئين فهناك إختلاف وتضارب بين ما قدّمته القوات الفرنسية من إحصائيات، وما قدمته جبهة التحرير الوطني، فالقوات الفرنسية تقدم أرقاما تفصل فيها بين الجالية الجزائرية الموجودة بتونس قبل إندلاع الثورة ولذلك فهي تقدم رقما ضئيلا لا يتجاوز 50 ألف لاجئ وتطلق عليه إسم مسلموا الجزائر الفرنسيين les muslmans français d'algérie " وهي تتحاشى لفظ اللاجئين لتجنب الضغط الدولي، أما عن جبهة التحرير الوطني فقدمت إحصائيات لسنوات 1957، 1958، 1959، فقدر عدد اللاجئين لسنة 1957 ب60000 لاجئ ثم أصبح سنة يقد1958 يقدر ب 70000 لاجئ ليرتفع إلى 150000 لاجئ سنة 1959، وهنا نلاحظ أن ما قدمته جبهة التحرير الوطني من إحصائيات يمثل ثلاثة أضعاف ما قدمته قوات الإحتلال حيث تتهم هذه الأخيرة الجبهة وتونس بتضخيم العدد لأبعاد سياسية أهمها لفت أنضار هيئة الأمم المتحدة والرأي العام الدولي[2].

أما عن أماكن تواجدهم فقد إحتضنت المناطق الحدودية لتونس نسبة 95%من اللاجئون الجزائريون **مثل تالة، قفصة، حيدرة، غار الدماء، ساقية سيدي يوسف**، وكذا المناطق الداخلية الأخرى، ولكنها أقل نسبة حيث شكل الرجال نسبة 29% وأكثرهم شيوخ، فيما شكلت النساء نسبة 28%، أما الصبيان فقد شكلوا نسبة 43% من العدد الإجمالي للاجئين[3].

---

[1]- خير الدين شترة: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري 1956-1962 النضال الكشفي أنموذجا، جامعة المسيلة، قسم التاريخ، ص، ص44،45.

[2]- محمد كراغل: جوانب إنسانية من الثورة الجزائرية 1955-1962 اللاجئون الجزائريون إلى تونس أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، ع24، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف-2-، 2019، ص231.

[3]- جمال قندل: المرجع السابق، ص 109.

2. اللاجئون الجزائيون بالمغرب الأقصى

لجأ الجزائريون على الحدود الغربية الجزائرية للهجرة نحو المغرب جراء الوضع الصعب والمعانات التي أصبح يعيشها الشعب بعد تطويق الحدود بحقول الألغام، فأصبح هاجس الخوف من السياسة القمعية المطبقة عليهم من مناطق محرمة وعمليات تمشيط واسعة خاصة للمناطق الحدودية وكذا الترحيل الإجباري وإقامة المحتشدات كل هذه العوامل دفعت بالشعب الجزائري بالحدود الجزائرية الغربية للهجرة نحو المغرب، حيث إستقبلت مدينة وجدة نحو 43.000 لاجئ جزائري في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات من1955إلى1957، وقد تمثلت أماكن تمركز اللاجئين لجزائريين بالمغرب أساسا على طول الشريط الحدودي الفاصل بين الجزائر والمغرب في كل من **سعيدية، أحفير، بركان، وجدة، بوبكر، بوعرفة، برقانت، تندرارة، وفقيق**[1].

ونظرا للأعداد المتزايدة للاجئين الجزائريين يوما بعد يوم؛ فقد أصبح المكان مكتظا بالسكان إلى درجة تجعل حالتهم الصحية في خطر، أما بخصوص الحالة التي يعيش فيها اللاجئون بالمدن المغربية الأخرى؛ فإن أقل ما يقال عنها أنها حرجة ومؤلمة للغاية، وهو الشيء الذي أدى بالسلطات المغربية إلى إسعاف جميع اللاجئين الذين بدأ عددهم يتزايد[2].

إن الوضعية الصعبة للاجئين الجزائريين على مستوى الحدود الجزائرية والمغربية والنتائج السلبية التي أفرزتها دفعت بجبهة التحرير الوطني للبحث عن سبيل وحل كفيل بخدمة هؤلاء اللاجئين، الأمر الذي عجّل بتأسيس الهلال الأحمر الجزائري سنة1956م، هذا الأخير الذي أخذ على عاتقه مسؤولية التكفل بهم بالشكل المطلوب، كما إستغلت ذلك جبهة التحرير الوطني في إظهار حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الجزائري جراء تهجيره من أرضه[3]، حيث هبت قيادة الثورة بكل مؤسساتها العسكرية والطبية والإنسانية للإضطلاع بمسؤولياتها تجاه هذه الجموع التي تمثل جزءا من الشعب الجزائري، حيث نشّط الهلال الأحمر الجزائري وإتحاد المرأة الجزائرية في الخارج حملات إعلامية واسعة شملت الدول الشقيقة والصديقة للتعريف بمأساة اللاجئين، وجمع ما أمكن من تبرعات ومساعدات إنسانية كانوا يقومون بتوزيعها على اللاجئين في مخيماتهم[4]، كما عمدت لجنة الشؤون الاجتماعية بالتكفل وإيواء وإعانة اللاجئين، حيث قامت هذه اللجنة بإحصاء اللاجئين وتعيين المناطق التي يستقرون فيها لتسهيل عملية توزيع المساعدات عليهم،

---

[1]- لمية بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحث والدراسات، ع6جوان2008، جامعة باتنة، قسم التاريخ، الجزائر، ص، ص 226،227.

[2]- رفيق تلي: اللاجئون الجزائريون بالمغرب الأقصى أثناء الثورة التحريرية ومواقف وردود فعل السلطات المغربية والفرنسية، مجلة عصور الجديدة، ع4 ديسمبر2020، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، ص447.

[3]- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية والتونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية1957-1962، المرجع السابق، ص، ص 109،110.

[4]- خير الدين شترة: المرجع السابق، ص، ص47،48.

وأصبحت هذه اللجنة متعاونة مع الصليب الأحمر الدولي بالإشراف على ما يصل من مساعدات لجموع اللاجئين.

عملت لجنة الشؤون الإجتماعية على إستحداث فروع خدماتية لخدمة هذه الفئة المحرومة من المجتمع الجزائري في كل من تونس والمغرب بين سنوات 1956-1958 تمثلت في فرع الصحة والتعليم والثقافة والمرشدين الإجتماعيين، حيث حرصت على تعليم اليتامى ومعالجتهم وكذلك تكوينهم مهنيا وحاولت جاهدة لإرسال بعثات طلابية للتعلم في مختلف دول العالم، وتجنيد الشباب الذي بلغ سنهم 18 سنة في الميدان العسكري والسياسي[1].

[1]- جمال بلفردي: الدور الإنساني لجبهة التحرير الوطني في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع10 مارس 2015، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص، ص59،60.

خلاصة الفصل

كان لهذا السّلاح الفتّاك إنعكاسات سلبية على الثورة والشعب الجزائري على السواء وذلك على جميع الأصعدة، إلا أن هذه الإنعكاسات حفزت المجاهدين أكثر لإستكمال ما بدأوه من نضال لأجل تحقيق النّصر والتّحرر من قبضة الإستعمار الفرنسي، ومتحدين بذلك مخاطر هذه الألغام التي أودت بحياة الكثير منهم، وألحقت الضرر بالشعب الجزائري حتى بعد الإستقلال وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الأضرار الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد بعد الإستقلال

تمهيد:

لم تنتهِ جرائم فرنسا الإستعمارية بمجرد خروجها من الجزائر، وإنما بقيت جرائمها تهدد الشعب الجزائري حتى بعد الإستقلال، ذلك بجعل التراب الوطني مصدرا للموت جراء ما زرعته من ألغام، منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي وجاعلة التراب الوطني حقلا للتجارب، حيث تفننت في تطبيق جرائمها ضد الشعب الجزائري بشتى الطرق والأساليب، هذه الأخيرة ورّثت الشعب الجزائري معاناة مستدامة.

المبحث الأول: الألغام المضادة للأفراد في منظور القانون الدولي

لعب القانون الدولي دورا مهما في نشوء عدد من المبادئ، التي عالجت بدورها مشروعية إستعمال بعض أنواع الأسلحة، تلك المبادئ التي قامت أساسا على فكرتين إثنتين، الأولى منها تتمثل في الجانب الإنساني التي يجب ألا يغفل عنها العسكريون وصناع القرار السياسي، والثانية فكرة إستقرار الدول وأمنها والذي عادة ما يعبر عنه بالضرورة العسكرية.

ونتيجة للآثار المروعة الناجمة عن زرع الألغام البرية المضادة للأفراد والتي تمثلت أغلب ضحاياها في المدنيين الذين يتعرضون لإصابات قاتلة، أو تشوهات جسدية تؤدي بدورها إلى خلق آثار نفسية مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع، فيتحول الأشخاص المصابون بالعاهات الجسدية إلى أشخاص غير قادرين على العمل والعطاء، وعاجزين عن السير والحركة، ضف إلى ذلك: أن تأثير الألغام لا يقتصر على الأشخاص فقط ولكن يتعدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة فتتسبب في تلوث التربة وتسممها نتيجة تسرب المادة المتفجرة التي تؤدي إلى عدم قدرة التربة على إمتصاص المياه وتمزق مكوناتها، مما يضعف من خصوصيتها وإنتاجها.

ومن هذا المنطلق دعت الضرورة إلى تضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة خطر الألغام والقضاء عليه، فاستحوذت بذلك مشكلة الألغام على إهتمام عالمي كبير، وقد برز هذا الاهتمام بصورة واضحة منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث جرى التركيز على أن الألغام تمثل إنتهاكا لقواعد القانون الدولي الإنساني، مما دفع بالمجتمع الدولي لإبرام إتفاقيات دولية ذات صفة إلزامية، مستندة على مبادئ القانون الدولي التي تسعى أساسا إلى حظر أو تقييد الألغام المضادة الأفراد[1].

أولا: حظر الألغام المضادة للأفراد على ضوء مبادئ القانون الدولي

1/ مبدأ الإنسانية:

يقوم هذا المبدأ أساسا على مسّلمة مفادها تجنب أعمال القسوة والوحشية في القتال خاصة إذا كان إستعمال هذه الأساليب لا يحقق الهدف من الحرب بل يلحق الضرر بدرجة أولى بالمدنيين من أطفال ونساء أو المدنيين غير المشاركين في الحرب وحتى الحيوانات وكل هذه الأمور هي خارج نطاق الحرب، وبالتالي تعد أعمالا غير إنسانية، وهذا ما ينطبق على إستعمال الألغام كسلاح حرب من حيث أنها تمثل سلاح يشكل خطرا

[1]- نزهة المضمن: التنظيم القانوني للألغام البرية في القانون الدولي، دار الكتب العلمية، لبنان، 1971، ص، ص8-10.

على حياة الإنسان وحتى الحيوان و إستخدامها في الحروب أقل ما يمكن أن نصفها به أنها سلوك لا إنساني وهمجي لهذا ينطبق عليها مبدأ الإنسانية الذي يمثل أسمى مبادئ القانون الدولي الإنساني[1].

2/ مبدأ عدم حرية أطراف النزاع في اختيار طـرق ووسائل القتال:

لقد بدأت الإشارة إلى هذا المبدأ من الفقيه غروسيوس في كتابه السلم والحرب سنة 1625 بضرورة فرض قيود على القوة التدميرية للأسلحة، وقد تم الإعلان عنه في إعلان بطرسبرغ 1868، ثم تم إعتماده ضمن إتفاقية لاهاي1899-1907[2] ضمن مادتها 22 حيث جاءت بالصيغة التالية" ليس للمتحاربين حق مطلق في إختيار وسائل الإضرار بالعدو"[3]، بمقتضى هذا المبدأ يتم تقييد وحظر إستعمال الألغام المضادة للأفراد بموجب مبادئ القانون الدولي لأن إستخدامها سوف يؤدي بالضرورة إلى إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو جرحهم أو إحداث أضرار بالأهداف المدنية بصفة مفرطة بالمقارنة مع الأهداف العسكرية المتوقع تحقيقها[4].

3/ مبدأ حظر أسلحة مسببة لإصابات مفرطة الضرر أو آلام لا مبرر لها:

إن حظر إستعمال أسلحة مسببة لإصابات مفرطة أو آلام لا مبرر لها يعد مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني، والواقع أن إستخدام الألغام المضادة للأفراد ينتج عنه آلام خطيرة لا مبرر لها ووفيات وأضرار على درجة إستثنائية من القسوة ولا أدل على ذلك من مضمون الكلمة الإفتتاحية التي ألقاها جاك فورستر نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال ندوة أُقيمت بليتوانيا في الفترة الممتدة من 8 إلى 9 جوان2004 تحت عنوان" التقدم نحو تحقيق أهداف اتفاقية "أوتاوا" في أوروبا الشمالية والشرقية حيث صرح بأن: " الآلام التي تسببها الألغام المضادة للأفراد مروعة بشكل خاص والإصابات الناجمة عليها تعد من أسوأ الإصابات التي تصعب معالجتها من طرف جراحوا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بحيث أنه في حال بقاء الشخص على قيد الحياة فهو يتعرض لبتر أحد أعضائه"[5].

---

[1]- سناء نصر الله: الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية القانون الدولي الإنساني، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011/2010، ص، ص69.

[2]- هي مجموعة من القواعد المنشئة لحقوق الأطراف المتحاربة و إلتزاماتها في سر الأعمال العدائية، والتي تحد من وسائل وأساليب القتال. أنظر: كارين جبر وآخرون، القانون الدولي الإنساني دليل للبرلمانيين رقم 25، إصدار مشترك الإتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016، ص8.

[3]- ساعد العقون: ضوابط سر الأعمال العدائية في القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص 85.

[5]- الناصر وقاص: المرجع السابق، ص 57.

[5]- الناصر وقاص: المرجع نفسه، ص، ص62،63.

4/مبدأ الضرورة العسكرية:

إن مفهوم مبدأ الضرورة العسكرية جاء لتبرير اللجوء إلى العنف، ويحظر قانون النزاعات المسلحة أي عنف أو تدمير لا تقتضيه الضرورة العسكرية، فإذا ما تحقق الهدف بإنتصار طرف على الآخر إمتنع عن الطرف المنتصر التمادي في توجيه الأعمال العدائية ضد الطرف الآخر، وبالرجوع إلى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، فهي تتضمن الإثبات على عدم مشروعية استعمال الألغام المضادة للأفراد، وفقا لمبدأ الضرورة العسكرية لأنها تمثل سلاح ذات الخطورة بعيدة المدى، وإستخدامه يمثل تجاوزا لمفهوم الضرورة العسكرية وجب حظره أو تقييده كأقل تقدير[1].

ثانيا: تحريم إستخدام الألغام المضادة للأفراد دوليا

لقد أشرنا سابقا لمبادئ القانون الدولي والتي تنطبق تماما مع حظر إستخدام الألغام المضادة للأفراد كسلاح فتاك يشكل خطورة دائمة سواء كان ذلك على الإنسان أو البيئة وحتى الحيوان، وعلى غرار هذه المبادئ نجد أيضا جملة من المواثيق الدولية التي نصت على حظر وتحريم الألغام المضادة للأفراد تمثلت في:

- إتفاقية حظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن إعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعروفة بإتفاقية الأسلحة الإنسانية أكتوبر1980م التي كانت بمثابة الإطار القانوني الدولي الرئيسي الذي يحكم إستعمال الألغام المضادة للأفراد[2].

- البروتوكول رقم2 المتعلق بحظر أو تقييد إستعمال الألغام والأشراك الخداعية، بصيغة معدلة في 3ماي 1996 والملحق باتفاقية حظر وتقييد إستخدام بعض الأسلحة التقليدية وينص على بعض القيود والتي من أهمها:

-يحظر إستخدام الألغام والشراك الخداعية أو أشياء أخرى من شأنها أن تحدث إصابات لا داعي لها تحت أي ظرف كان.

-يحظر إستخدام الألغام والشراك الخداعية ضد السكان المدنيين أو أعيان مدنية سواء في الهجوم أو الدفاع أو على سبيل الرد الإنتقامي.

[1]- زكية جدايني: مبادئ القانون الدولي الإنساني وآلياته، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد15، ع3 جويلية 2023، الجزائر، ص5.

[2]- نزهة المضمن: المرجع السابق، ص11.

- حظر إستخدام الألغام التي لا تحتوي على وسائل للتدمير الذاتي أو إبطال المفعول ما لم توضع تلك الأسلحة داخل منطقة محددة بعلامات أو أسوار يرصدها أفراد عسكريون ضمانا لصد المدنيين عنها صدا فعالا.

- ضرورة تسجيل المعلومات الخاصة عن حقول الألغام، وذلك لأجل إتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية لحماية المدنيين من آثارها[1].

نظرا لأن هذا الأخير بصغته المعدلة ظل عاجزا عن فرض حظر كامل لإستخدام الألغام المضادة للأفراد على الرغم من أن عددا متزايدا من الدول ظلت تدعو لفرض هذا الحظر، بادرت كندا بدعوة الدول لعقد إجتماعا في وقت لاحق من سنة 1996 بغية فرض حظر كامل على الألغام، ورسم إستراتيجية لدفع المجتمع الدولي نحو فرض حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد حيث تقرر عقد إجتماع دولي في أوتاوا في سبتمبر1996 الممهد لإعتماد معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد والتّوصل للإتفاقية التي عُرفت باسم "إتفاقية أوتاوا"[2].

-إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد

هي إتفاقية حظر إستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام عُرفت أيضا باسم إتفاقية "أوتاوا"، وهي تمثل إستجابة المجتمع الدولي الشاملة للأثر الإنساني الناجم عن الألغام المضادة للأفراد، هذه الأسلحة العشوائية التي لا تزال تشكل خطورة بالغة على حياة الأفراد لعقود حتى بعد إنتهاء الصراعات.

أُعتمدت الإتفاقية في 18 سبتمبر1997، عُرضت ليتم التوقيع عليها في أوتاوا يومي 3 و4 ديسمبر1997، وضلت مفتوحة حتى دخولها حيز التّنفيذ في الفاتح من مارس1999، وتنص هذه الإتفاقية حسب المادة الأولى المدرجة بها على تعهد كل الدول الموقعة على إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بعدم إستخدام أو إستحداث أو إنتاج أو حيازة أو تخزين أو نقل الألغام تحت أي ظرف من الظروف إضافة إلى تعهد كل دولة طرف بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد وفقا لأحكام هذه الإتفاقية[3].

[1]- عثمان عبد الرحمان عبد اللطيف محمد: المرجع السابق، ص43.

[2] - U.N" Audiovisual Library of international" .www.un.org/law/avl/ p1. 2024 تمت زيارته يوم 21 أفريل

[3] -اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وحدة دعم تنفيذ إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ص2، متاح على الرابط: www.apminebanconvention.org/ar.

- تعد هذه الإتفاقية ثمرة جهود تشريعية دؤوبة ومثابرة شاركت فيها أكثر من مئة دولة دعت إلى الحظر التام لإستخدام الألغام المضادة للأفراد، وبها تصبح أسلحة غير مشروعة الإستخدام دوليا.

- تحرم الإتفاقية إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو إستحداث أنواع جديدة تستخدم مستقبلا.

- تحظر الإتفاقية نقل وتخزين الألغام المضادة للأفراد فلا يجوز لأي دولة أن تنقل الألغام أو تستوردها أو تصدرها لأي من كان، ويشمل النقل أيضا تغيير سند ملكية الألغام المضادة للأفراد أو تغيير الإشراف عليها.

- تتعهد كل دولة طرف بأن تقوم خلال فترة لا تتعدى أربعة سنوات من بدء تنفيذ الإتفاقية بتدمير كل ما تملكه من مخزون الألغام لديها بإستثناء كمية محدودة تستخدم في التدريب على تقنيات إزالة الألغام.

- تلزم الإتفاقية الحكومات بتدريب فرق خاصة بإزالة الألغام من المناطق الملوثة به فورا على ألا يتعدى ذلك عشر سنوات من بدء تنفيذ الإتفاقية بالنسبة للدول الأطراف المعنيين بذلك.

- إلى أن تتم عملية إزالة الألغام المضادة للأفراد تقضي الإتفاقية بحماية السكان المدنيين عن طريق وضع علامات حول المناطق الملغومة وإحاطتها بسياج وبضمان إستبعاد المدنيين عنها أو دخولها.

- تنص الإتفاقية على تنظيم حملات توعية بهدف إحاطة المدنيين علما بهذا الخطر المحدق بهم، وذلك بتكثيف برامج التوعية لا سيما المخصص منها للأطفال.

- تحث الإتفاقية الحكومات بتوفير الرعاية والمساعدة لضحايا الألغام المضادة للأفراد، وذلك من خلال توفير الخدمات الصحية الوطنية، ووكلات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، والحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر الدوليين.

- تتعهد الدول الأطراف بتوفير برامج من شأنها أن تدمج الضحايا في القوة العاملة، وفي المجتمع وذلك من خلال العلاج النفسي والتدريب الجسدي وممارسة الرياضة والتغلب على تلك الإعاقة، مع تقديم المساعدات المادية للدول الأعضاء لدعم عملية إعادة التأهيل الاجتماعي والتوعية بمخاطر الألغام وإزالة مخزونها من الألغام.

- يتعين على غالبية الدول أن تعتمد تشريعا بمقتضى أحكام إتفاقية "أوتاوا"، ويضمن فرض عقوبات على كل من ينتهك أحكام الإتفاقية.

- تقدم الدول الأطراف في الإتفاقية تقارير سنوية إلى الأمم المتحدة حول مدى وفائها بإلتزاماتها بتطبيق أحكام الإتفاقية.

كل هذا سعيا لمعالجة الأضرار الوخيمة المترتبة على إستخدام الألغام المضادة للأفراد كسلاح حرب[1].

المبحث الثاني: الآثار النفسة والجسدية للألغام المضادة للأفراد من خلال الشهادات الحية

عانى الشعب الجزائري جراء الألغام المضادة للأفراد التي قامت فرنسا بزرعها في التراب الوطني بهدف تطويق الثورة، ومنع دخول السلاح والمؤونة إلى الداخل، حيث ظلت هذه الألغام تحصد أرواح العديد من الضحايا الأبرياء خلال الثورة وبعد الإستقلال، كما خلفت آثار جسيمة على الأفراد ففي حالة نجاة الفرد من الموت ينتهي به الأمر إلى تشوهات جسدية تتسبب له في إعاقة يظل يعاني منها مدى الحياة.

أولا: الآثار الجسدية

- عند إنفجار اللغم على الفرد يتسبب ذلك حتما في بتر أحد الساقين أو كلاهما فيستغرق علاج ذلك فترات طويلة وأحيانا يتسبب في مشاكل صحية أخرى.

- يؤدي إنفجار اللغم على الفرد إلى تشوهات على مستوى الوجه، حيث يترك عاهات مستدامة تلازم الفرد مدى الحياة.

- قد يتسبب أيضا إنفجار اللغم على الفرد في فقدانه لبصره نهائيا[2].

- في الكثير من الأحيان يؤدي إنفجار اللغم المضاد للأفراد إلى وفاة الشخص جراء الفترة الطويلة التي يقضيها في مكان الحادث دون أن يتم إسعافه من طرف الآخرين[3].

[1] - دانيال فرحي: إتفاقية أوتاوا نحو عالم خال من الألغام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014/4/3، تم الإطلاع عليه في 2024/4/23، على 14:31، عبر موقع: www.youtube.com/@icrc_ar.

[2]- سميحة صياد: الألغام ...حقول الإجرام، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، تاريخ النشر 19 ديسمبر2019، تاريخ الإطلاع 2024/5/2، على الساعة 16:35، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.entv.dz

[3]- توماس إنكه: الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة بدائية الصنع" دليل السلامة"، الأمم المتحدة، 2016، ط2، ص11.

ثانيا: الآثار النفسيّة:

- تخلف إصابة الفرد بالغم آثار نفيسة مروعة للغاية، حيث تسبب صدمة نفسية للضحية قد لا يستطيع تجاوزها أبدا.

- تؤدي الصدمة النفسية التي يتعرض لها الشخص جراء إصابتة بالألغام إلى صعوبة إندماجه في المجتمع المدني فتلك الإعاقة تشعره بعجز مقارنة بالأشخاص الآخرين.

- توَلُد حالة من الخوف العميق والرعب الذي تطرأ عنه إضطرابات نفسية خطيرة تعود بالسّلب على الضحية[1].

- يُصاب ضحايا الألغام بإحباط كبير وحالة من اليأس والإحساس بالعجز جراء الإعاقة التي يعانون منها، مما يؤدي في بعض الأحيان للتفكير في الإنتحار هروبا من هذا الواقع الأليم[2].

ثالثا: معطوبو الألغام من خلال الشهادات الحية

أحمد شايب: من مواليد 18 مارس 1948 ببلدية الماء البيض بولاية تبسة، من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، تمت إصابته إثر إنفجار لغم من مخلفات الإستعمار الفرنسي بتاريخ 3 سبتمبر 1962 عن عمر يناهز 14 سنة، حيث كان يرعى الأغنام رفقة رعاة آخرين فإذا بلغم إنفجر على ضحيتين هما أحمد شايب وأحد الرعاة الآخرين خلف ذلك إصابة أحمد شايب بكسر على مستوى قدمه اليسرى مع بتر ثلاثة أصابع منها، كما أصيب أيضا بإصابة بليغة في فكه، حيث تمَ على إثر ذلك نقله للمستشفى الإستعجالي بتبسة فقدموا له الإسعافات الأولية وتمّ علاج قدمه بخياطتها مع تضميد باقي الجروح، وفي 4 سبتمبر 1962 تمَ نقله إلى مستشفى قسنطينة للعلاج على مستوى الفك لمدة شهر بسبب تعذر قدرته على الأكل والشرب، ونظرا لعدم توفر طبيب مختص في ذلك تمَ نقله إلى مستشفى مصطفى باشا بالعاصمة ودامت مدَة العلاج هناك ستة أشهر وعشر أيام، فتمَ علاجه عن طريق عملية على فكه الأيمن السفلي بإنتزاع جزء من لحم الفخذ لتتمَ خياطته في مكان الإصابة، وبعد ثلاثة أشهر تماثل للشفاء وأصبح يستعين في مشيه بالعكّازات وعاد إلى قسنطينة رفقة ممرضيه ومن ثمّ إلى مسقط رأسه، ورغم الظروف الصعبة التي مرّ بها إلا أنه إستكمل دراسته وتخرج أستاذا من معهد إبن باديس، تكفلت الدولة به سنة 1974، بتقديم منحة تقدر ب 120 دج كل ثلاثة

[1]- سامية رحال، فيصل عمور: إنفجار الألغام وإنعكاساته على الصحة النفسية لدى الجنود الصدمة النفسية أنموذجا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، ع01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2021، ص568.

[2]- محمد جودي: ضحايا الألغام في الجزائر يستحضرون اللحظات الأليمة ويطالبون فرنسا بالتعويض والإعتذار، تاريخ النشر 29 جويلية2022، تاريخ الإطلاع 3ماي 2024، على 11:02، متاح على الموقع الإلكتروني: www.SKynewsarabia.com

أشهر والتي أصبحت تقدر في يومنا هذا ب 11,700 دج، ورغم تكفلها بالجانب المادي إلاّ أنها أهملت الإحتياجات الأخرى مثل عدم توفَر الأحذية الخاصة بتلك الإعاقة وهذا ما أدى إلى معاناته الكبيرة لعدم القدرة على المشي بأريحية[1].

صحرة محمد الوردي: من مواليد 6 نوفمبر 1958 ببلدية الماء الأبيض ولاية تبسة، من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، أصيب بانفجار لغم أثناء رعيه للأغنام قرب مكان خط موريس بعمر يناهز 10 سنوات وذلك سنة 1974، تسبب ذلك في بتر قدميه الإثنتين، كما أصيب على مستوى رأسه، حيث تم نقله إلى مستشفى تبسة ومكث لمدّة ستة أشهر بُغية العلاج، تكفلت الدولة به من خلال توفير منحة تقدر ب 1600دج مع توفير الأرجل البلاستيكية التي كان يتم توفيرها من ولاية قسنطينة ثم الجزائر العاصمة، أمَا في السنوات الأخيرة كانت تُوَفر من مركز المجاهدين ببلدية الحمامات ولاية تبسة، كما تكفلت الدولة بصنع حذاء خاص يتلائم والأقدام المبتورة.

خلفت هذه الإصابة على غرار الأثار الجسدية أثارا نفسية ظل يعاني منها الضحية تمثلت في الشعور بالنقص، والعجز، مع شعوره بأنه عالة على المجتمع[2].

المجاهد طرشان السعودي بن بوبكر بن عمار:

من مواليد 1935، جُند في جيش التحرير الوطني سنة 1957 وعمره 22 سنة، تزامن تجنيده مع بناء خط موريس، حيث كانت الأعمال قائمة لإنشاء الخط من عنابة إلى منطقة واد سوف، كما شهد على بناء خط شال.

تمت إصابته رفقة 25 مجاهد إثر قيامهم بعملية مداهمة لمخيمات العسكر الفرنسي بمنطقة بوجابر قرب الماء الأبيض، حيث قاموا بتحضير الأسلحة والعتاد للقيام بالعملية، كما زودو من طرف مركز القلعة بالسلاح تمثل في50 قذيفة من سلاح الهاون ألمانية الصنع ذات وزن 3 كلغ تمَ نقلها إلى جبل بوجابر المرتفع نسبيًا على مكان العسكر الفرنسين، تمَ الهجوم على 13:00 زوالا، حيث تمَ بإلقاء القذائف على مركز الجيش الفرنسي مما أدي إلى إنفجار دبابة من عتاد الجيش الفرنسي، وفي تلك الأثناء هاجم العسكر الفرنسي المنطقة بالدبابات وهروبا من الجيش الفرنسي وبعد نفاذ كميَة القذائف تمَ الفرار لمنازل فارغة قريبة من المنطقة ولكنها مفخخة، حيث تمَ إنفجار 5 منازل، وعلى إثر ذلك الإنفجار أصيب المجاهد "طرشان السعودي " ببتر

[1]- شهادة المعطوب أحمد شايب: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة10:22. أنظر الملحق رقم 24.

[2]- شهادة المعطوب صحرة محمد الوردي: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، ببلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة 11:12. أنظر: الملحق رقم 25.

على مستوى ساقه، إضافة إلى إصابة في رأسه أدت لإذابة شعره وإحتراقه وذلك في أفريل 1959، أما عن علاجه فكان يتم تجميع حوالي 30 مصاب من مختلف العمليات ويتم إرسالهم في بعثات إلى يوغوسلافيا أو تشيكسلو فاكيا، ألمانيا، وروسيا لتلقي العلاج، حيث تم التكفل بهم من طرف الهلال الأحمر اليوغوسلافي[1].

صيفاوي عمر بن أحمد بن عباس: من مواليد 22 فيفري 1973 بمنطقة الدكان ولاية تبسة، وهو من ضحايا الألغام المضادة للأفراد أصيب بلُغم سنة 1967 أثناء رعيه للأغنام بمنطقة تسمى "برزقان" بلدية الماء الأبيض، ولقوة الإنفجار لم يشعر في بادئ الأمر بألم الإصابة وإنما لاحظ تصاعد الدخان حينها أدرك أنه تعرض لإنفجار مخلف من مخلفات الإستعمار، فتراجع قليلا وتفاجئ ببتر ساقه اليمين إثر إنفجار اللغم فقام بربطها بعمامته (الزمالة) محاولة منه لإيقاف النزيف ثم تمَ نقله إلى مستشفى تبسة وذلك في حدود الساعة الحادية عشرة صباحا ليتم علاجه في مدة حوالي 15 يوما، كما وفرت له الدولة بعد ذلك منحة.

ترك له هذا الحادث أثارا نفسية مُؤلمة مثل الشعور بالعجز واليأس الشديد بسبب الإعاقة[2].

سعود علي بن الطيب:

من مواليد 1948 بمنطقة "سكياس" دائرة بئر العاتر ولاية تبسة، من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، أصيب بلغم بتاريخ 15 مارس 1965، وهو يمارس عمله الفلاحي بالقرب من المكان الذي كان يمر به خط موريس، هذا المكان الذي قد تم تطهيره من الألغام بواسطة كاسحة الألغام إلا أن بقايا الألغام ظلت تلحق الضرر بالأفراد حتى بعد محاولة تطهير الأراضي، حيث تم نقله إلى المستوصف الواقع "بالكبانية" حي 6 ماي حاليا بمساعدة شخص يدعى "محمد جلايلية"، ليتم نقله مباشرة إلى المستشفى الإستعجالي بمدينة تبسة، وتم علاجه من طرف طبيب فرنسي يدعى "ميرناف" وذلك لمدة 15 يوما، تسبب الإنفجار في بتر ساقه اليمنى حيث ظل يمشي مستعينا بالعكازات نظرا لعدم توفر الأقدام الإصطناعية.

وبعد ذلك عمد لتركيب أرجل إصطناعية بمدينة قسنطينة على يد أطباء سويديين مختصين في ذلك، ثمّ إستأنف حياته الدراسية ونال شهادة التعليم المتوسط، ثم شغل منصب ممرض سنة 1981 نظرا لخبرته

[1]- شهادة المجاهد طرشان السعودي بن بوبكر بن عمار: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية بئر الذهب، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/3/13، على الساعة 13:00.

[2]- شهادة المعطوب صيفاوي عمر بن أحمد بن عباس: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة 9:55. أنظر: الملحق رقم 26.

الكبيرة في المجال حيث أكد بأن هذه الإصابة إنعكست عليه بالإيجاب وجعلته يتحدى إعاقته ليجعل من نفسه عنصر فاعل في المجتمع حسب مجال عمله[1].

مسعي الملكي بن لحبيب بن العقون:

من مواليد 6 أفريل 1946 ببلدية صفصاف الوسرى، دائرة بئر العاتر بولاية تبسة من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، حيث إنفجر عليه لغم سنة 1965 إثر عمليات التطهير التي قامت بها الدولة بمنطقة الماء الأبيض بواسطة كاسحة الألغام، فعند إنهاء الكاسحة عملية التطهير كان يمشي خلفها وفجاة إنفجر عليه لغم تسبب في بتر ساقه اليسرى، فتم نقله إلى المستشفى بتبسة ودامت فترة علاجه 20 يوم، قدّمت له الدولة منحة في إطار التكفل بضحايا الألغام، إضافة إلى الضمان الاجتماعي مع تركيب قدم بلاستيكية، أما عن الآثار النفسية فتسببت تلك الإصابة في الإحساس بعجزه عن أبسط مسؤولياته تجاه نفسه أو تجاه عائلته[2].

بوعلاق نواربن أحمد الصالح:

من مواليد 1950 بمنطقة الدكان بولاية تبسة، من ضحايا الألغام المضادة للأفراد حيث تمت إصابته بلغم سنة 1963، بينما كان يرعى الأغنام بمنطقة "سكياس" التي تبعد ب60 كلم عن دائرة بئر العاتر، وإثر إقتراب الأغنام من موقع الأسلاك الشائكة حاول إبعادها عن المنطقة فإنفجر عليه لغم من مخلفات الإستعمار الفرنسي، تسبب ذلك في بتر يده اليمنى، تلقى العلاج بمستشفى تبسة بتاريخ 16 أفريل 1963، أما عن الدولة فتكفلت به من خلال توفير منحة تقدر ب1300دج ولكنها حسب قوله غير كافية لتغطية مصاريف العلاج، إضافة إلى توفير الضمان الاجتماعي.

خلفت له هذه الإصابة آثار نفسية تمثلت في العجز وعدم القدرة على التكيف مع الإعاقة[3].

حشيشي بيّة زوجة المعطوب مسعي لخضربن سالم بن محمد:

من مواليد 1958 بمنطقة "الدكان" بولاية تبسة، من ضحايا الألغام المضادة للأفراد حيث انفجر عليه لغم سنة 1963 بينما كان يربط فرسه في معقلها، فأصيب على مستوى يده اليسرى والجهة اليمنى من وجهه،

[1]- شهادة المعطوب سعود علي بن الطيب: مقابلة شخصية بمنزلة العائلي، دائرة بئر العاتر، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/19، على الساعة 11:04. أنظر: الملحق رقم 27.

[2]- شهادة المعطوب مسعي الملكي بن الحبيب بن العقون: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/24، على الساعة 11:24. أنظر: الملحق رقم 28.

[3]- شهادة المعطوب بوعلاق نوار بن أحمد الصالح: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة 12:30. أنظر: الملحق رقم 29.

فقام بربط يده لإيقاف النزيف ولو قليلا، وبعد المشي حوالي 2كلم أغمي عليه في الطريق وتم نقله إلى المستشفى بتبسة حيث بُترت يده إلى حد الساعد وضمدت جروحه، كما وفرت له الدولة منحة شهرية مع الضمان الاجتماعي[1].

المبحث الثالث: جهود الجزائر في التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد

إنّ من أولويات الجزائر المستقلة التّكفل بضحايا ومعطوبي حرب التّحرير الوطني جراء حقول الألغام التي قامت بزراعتها القوات الإستعمارية الفرنسية على مستوى التراب الوطني، هذه الجريمة التي لا تسقط بالتقادم، ولم ينقضِ مفعولها بإنقضاء فترة الإستعمار الفرنسي بالجزائر.

مرت عملية التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد بمرحلتين، الأولى منذ نيل الجزائر لإستقلالها إلى غاية 1997، أما الثانية فبدأت منذ 1997 إلى غاية يومنا هذا.

أولا: المرحلة الأولى: كانت أُولى إهتمامات الجزائر بعد الإستقلال مباشرة محاولة التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد وذلك بما تمتلكه من إمكانيات بسيطة نظرا للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، بداية بالجانب التشريعي قامت الجزائر بسن العديد من القوانين لفائدة معطوبي حرب التحرير، وكان أُولى هذه القوانين الأمر رقم 3-74 الصادر بتاريخ 16 جانفي 1974 الذي يتضمن منح معاشات لضحايا الألغام المتفجرة المزروعة خلال حرب التحرير، ولذوي حقوق هؤولاء الضحايا بالدرجة الأولى مع الإستفادة من التجهيزات واللوازم المناسبة للذين أُصيبو بعطب أو بِعاهات أو ضحايا بشكل عام[2].

كما دُعم هذا القانون فيما بعد بمنشور رقم 30 المؤرخ في 14 أفريل 1975 المتعلق بمِنح ضحايا الألغام المتفجرة، وحتى في قانون المالية الخاص بسنة 1980 حدد مبالغ كل نسبة من هؤولاء الضحايا، وهنا نُلاحظ تطور التشريعات الخاصة بضحايا الألغام المضادة للأفراد من فترة لأخرى وحسب قدرات الدولة، بالإضافة إلى مراسيم أخرى على سبيل المثال لا الحصر المرسوم رقم 88-175 الذي أُرخ في سبتمبر من سنة 1988 الذي حُول من خلاله مركز التجهيز لمعطوبي حرب التحرير إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، حيث نُقل مقره إلى "الدويرة"، هذا المركز الذي يهدف إلى تقديم الرعاية الصحيَة والإجتماعيَة للضّحايا مع تزويدهم بالأجهزة واللّواحق اللازمة للقدرة على مواجهة عجزهم.

[1]- شهادة السيدة حشيشي بية حرم المعطوب مسعي لخضر بن سالم بن محمد: مقابلة شخصية بمنزلها العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/24، على الساعة 13:04. أنظر: الملحق رقم 30.

[2]-تصريح الجزائر: اللّجنة الدائمة حول مساعدة الضحايا وإعادة التكامل الاجتماعي والإقتصادي، جنيف، 10فيفري 2004.

كما كانت سنة 1991 نقلة نوعيَة في المجال التشريعي المتعلق بضحايا حرب التحرير، حيث تمَ سن قانون المجاهد والشهيد بتاريخ 14 سبتمبر من نفس السنة والذي خصص منحة معتبرة لهؤولاء الضحايا.

ثانيا: المرحلة الثانية: تبدأ من توقيع الجزائر لإتفاقية أوتاوا سنة 1997 إلى يومنا هذا، وتعد هذه المرحلة نقلة نوعية في مجال التكفل بضحايا الألغام في إطار إلتزامات الجزائر الدُولية بتطبيق بنود الإتفاقية، حيث إنتهجت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق إستراتيجية جديدة لإنجاح هذه العملية، كما تم سن قانون المجاهد الجديد الذي لا يزال ساري المفعول إلى يومنا هذا، والذي يتضمن تفاصيل دقيقة جدا تتعلق بمفهوم الضحية وكذلك التفصيل في منحة الضحية والتي تؤول حتى لذوي الحقوق من الأصول والفروع، حيث نلاحظ من خلال هذا تدقيق القانون للضّحايا الذين سيستفدون من هذه المنحة[1].

كما نضمت الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بالتعاون مع السفارة الكندية يومي 8 و9 ماي 2005 بالجزائر ندوة دولية تحت إشراف رئيس الدولة، ركزت هذه الندوة على تنفيذ الأحكام التي تنص عليها إتفاقية أوتاوا فيما يخص ضحايا الألغام المضادة للأفراد، حيث ضمت الندوة ممثلين عن مؤسسات وطنية ودولية وخبراء وممثلين عن الجمعيات الجزائرية خاصة تلك التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أو ضحايا الألغام، وعقب الندوة دخلت وزارة التّضامن الوطني المكلفة بحماية وتعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة في شراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية، بما في ذلك المنظمة الدولية للمعاقين، بغية تعزيز قدرات الجمعيات الجزائرية بهدف إشراكهم في تنفيذ برامج مساعدة ضحايا الألغام والتوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات[2].

أما المسألة الثانية تتمثل في مسألة الإحصاء التي تعتبر مهمة صعبة وشاقة ومتعبة ومكلفة جدا، إلا أن وزارة المجاهدين توّصلت إلى إحصاء 7830 ضحية لغم خلال الثورة التحريرية، أما بعد الإستقلال فعدد الضحايا الذين تعرضوا إلى عطب أو عاها أو توفوا فقدر عددهم 2470 ضحية فكانت مجهودات وزارة المجاهدين في هذا المجال جبارة ومُضنية لإحصاء هؤولاء الضحايا خاصة وأن أغلبيتهم يتواجدون على مستوى المناطق الحدودية للجزائر سواء شرقا على محور الطارف، سوق أهراس، قالمة، وتبسة أو غربا على محور تلمسان، النعامة، بشار وهذا كله من أجل التكفل الأمثل بالضحايا من كل الجوانب[3].

[1]- سميحة صياد: المرجع السابق، 2024/5/6، على15:24.

[2]-Rapport Final Du Gouvernement De La Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Rapport Final Sur La Mise En Œuvre Par L'algerie De La Convention D'ottawa Relative Aux Mines Antipersonnel, 2018, P.54.

[3] - سميحة صياد: المرجع السابق، 2024/5/7، على14:57.

وحسب الإحصائيات التي قدمها المركز الوطني للأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران سنة 2009، فإن عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد والذين أصيبوا بإعاقات جسدية في الفترة ما بين 1962 إلى غاية 2007 فإن الولايات الحدودية بالجزائر هي الأكثر تضررا من حيث ضحايا الألغام المتمثلة في تبسة، قالمة، سوق أهراس، الطارف، النعامة، بشار، تلمسان، حيث سُجلت أعلى حصيلة بولاية سوق أهراس بنسبة 22,58%، فيما سجلت ولاية بشار أقل نسبة قُدرت ب6,15 % في المقابل نجد أن فئة الذكور هي أكثر عرضة للإصابة بالألغام.

إلا أن هذا لا يمنع وجود ضحايا للألغام المضادة للأفراد بالمناطق الداخلية مثل ولاية بسكرة، وهذا دليل على أن الألغام التي تم زرعها على مستوى الشريط الحدودي تغير موقعها نظرا للعوامل الطبيعية من سيول وإنجراف للتربة، خلفت إصابات كبيرة بسبب مرور عقود من الزمن على عملية زرعها[1].

أما المسألة الثالثة فتتعلق بالتكفل الطبي والإجتماعي والنفسي للضحايا، وذلك على مستوى مركز الدويرة للتكفل بضحايا حرب التحرير، حيث يتم على مستوى هذا المركز صناعة وتركيب الأعضاء الإصطناعية، والأحذية الطبية والأجهزة السّمعية والكراسي المتحركة وكل المُعدّات المساعدة على الحركة، مع توفير أطباء وأعوان متخصصين في التأهيل الحركي والوظيفي و العلاج الفيزيائي بالإظافة إلى خدمات الإيواء والإطعام[2]، كما دُعِم هذا المركز بفروع على مستوى الكثير من المناطق عبر الوطن خاصة الحدودية منها المتمثلة في: (ملحق حمام بوحجار، وملحق وهران، وملحق النعامة، وملحق قالمة، وملحق تبسة)، كما تمّ توفير مُساعِدة إجتماعية بمديرية المجاهدين على مستوى جميع ولايات الوطن وذلك بُغية إيصال كل الإنشغلات والشكاوى المتعلقة بهؤولاء الضحايا إلى وزارة المجاهدين[3].

كما يمكن لضحايا الألغام أن يستفيدوا من خدمات ومنتجات المكتب الوطني للأجهزة والملحقات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ONAAPH الذي يضم 74 فرع عبر التراب الوطني، حيث تمت الموافقة عليه من طرف الضمان الاجتماعي، ويتم تقديم منتجات مجانا لأي شخص يستفيد من التأمين الاجتماعي، حيث يستفيد مستخدموا الأطراف الإصطناعية وتقويم العظام من تجديد أجهزتهم كل ثلاثة سنوات.

كما تم إنشاء تسعة مؤسسات إستشفائية متخصصة تقدم خدمات في إعادة التأهيل الوظيفي من أجل الرعاية المناسبة للضحايا.

---

[1]- سامية رحال، فيصل عمورة: المرجع السابق، ص572.

[2]- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: اليوم الوطني للشهيد/ التكفل بالكبار معطوبي حرب التحرير .. واجب وطني، تاريخ النشر 2023/02/17، تاريخ الإطلاع 06 /2024/05، على الموقع الإلكتروني .www.enpv.dz

[3]- سميحة صياد: المرجع السابق، 2024/5/6، على 17:35.

إضافة إلى الإجراءات التي إتخذتها الجزائر لتسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي للضّحايا من خلال ممارسة أنشطة إقتصادية تدعم من طرف الدولة بغية تعزيز قدراتهم الذاتية هذه الإجراءات التي تم تطويرها سنة 2011 بمساعدة بعثة الجزائر الدولية للمعاقين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستة جمعيات جزائرية ناشطة في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، كما إستمرت الجزائر في تطوير هذه الإجراءات إلى غاية2016[1].

المبحث الرابع: جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد

برز إهتمام الدولة الجزائرية بقضية تطهير ترابها من الألغام بصورة واضحة بعد الإستقلال، وذلك نظرا للأضرار المروعة التي ألحقتها بالشّعب الجزائري، كما جرى التركيز على أن الألغام الأرضية تمثل إنتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، لذلك سعت الجزائر جاهدة بكل ما أوتيت من إمكانيات وبكل الوسائل للتخلص من هذه التركة الإستعمارية المميتة، ولعّل من أبرز ما قامت به الجزائر في هذا المجال توقيعها كدولة طرف في إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد المعروفة بإتفاقية "أوتاوا"، وإلتزاما ببنود الإتفاقية سعت الجزائر إلى تدمير مخزونها من الألغام الموروثة عن الإستعمار الفرنسي.

أولا: جهود الجزائر في إزالة الألغام من الإستقلال إلى غاية 2017م

خلف الإستعمار الفرنسي الملايين من الألغام المزروعة في التراب الوطني عامة، والمناطق الحدودية خاصة، لذلك عمدت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة إلى تطهير أراضيها من حقول الألغام وذلك بهدف:

- التخلص من كل مخلفات الإستعمار الفرنسي التي دائما ما تلحق الضرر بالشعب الجزائري.

- التخلص من هذا السلاح القاتل لأغراض إنسانية بنسبة 100% باعتباره ظل يلحق الضرر بالأفراد حتى بعد الإستقلال.

- تطهير الأراضي الجزائرية من هذه الألغام لتصبح أراضي زراعية خالية من المخاطر فيتم إستغلالها بطريقة جيدة تعود بالنفع على الدولة والشعب.

[1]- RAPPORT FINAL DU GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, op.cit, p. 47,84-51.

- تم التأكيد في دستور1963 على أنَ الهدف الأول والأساسي للجزائر من عملة إزالة الألغام هو التخلص من كل مخلفات الإستعمار الفرنسي عامة والقضاء على هذه البذور الفتاكة خاصة[1].

وقد مرّت عملية التطهير بمرحلتين أساسيتين:

1. المرحلة الأولى: 1963-1988م

بمجرد نيل الجزائر لإستقلالها عملت جاهدة لتطهير أراضيها من الألغام، هذه الأخيرة التي شكلت خطرا يهدد حياة العديد من الأفراد، فأستغلت بذلك الفيلق الذي تمَ إنشائه سنة 1961،حيث تتمثل المهمة الأساسية له في نزع الألغام، ورغم تأسيس هذا الفيلق قبل الإستقلال إلا أنّه لقى شهرة كبيرة بعد الإستقلال نظرا لقدرته على إزالة الأسلاك الشائكة وحقول الألغام وتمكين السكان من إستعادة بعض أراضيهم الزراعية[2]، كما أن جيش التحرير الوطني تحول بعد الإستقلال إلى جيش وطني شعبي ليس لديه أي وسائل لنزع الألغام بالمفهوم الحديث، فكل ما يملكه الجيش هو أسلحة فرديّة وبعض المعدات البسيطة، حيث كان التّحدي في بادئ الأمر معرفة أماكن وحدود الخطوط الملغمة حتى يتم تنظيم العمل في ما بعد، لأن الجيش الوطني الشعبي لم يمتلك في ذلك الوقت أدنى فكرة حول الإنتشار الحقيقي لحقول الألغام في الأرض، وهذه الخطوة كانت الأصعب وكانت أهم بكثير من النزع الحقيقي للألغام، حيث تمت عملية التطهير بمساعدة المجاهدين وسكان المناطق التي تمر بها السدود المكهربة سواء في الشرق أو في الغرب لمحاولة القضاء على هذه الكارثة، وبعد ضبط هذه المخططات تم تأسيس كتيبتين مختصتين في عمليات التّطهير تسمى بكتائب نزع الألغام الأولى تخص الجهة الشرقية والثانية خاصة بالجهة الغربية، وهنا بدأ العمل الميداني بشكل واضح بتلك الوسائل البسيطة التي إستمرت من سنة 1963 إلى غاية 1988م[3]، إلا أن عملية التطهير هذه إعترضتها العديد من الصعوبات تمثلت في:

- غياب مخططات وخرائط حقول الألغام لأن الجيش الإستعماري رفض تسليمها بعد توقف القتال وإستقلال الجزائر سنة 1962.

- نقص الوسائل المادية والتجهيزات الواقية للبحث عن الألغام.

[1]- جمال صياد: زرع الألغام وإزالتها في أحكام الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، 2020/2019، ص، ص 61-63.

[2]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص125.

[3]-سميحة صياد: المرجع السابق، تاريخ الإطلاع 2024/5/2، 20:17.

- تغير المواقع الأصلية للعديد من الألغام نتيجة للعوامل الطبيعية التي تطرأ على التربة.

- إتساع المساحات المزروعة بالألغام ونقص الميزانية الكافية.

- وجود مناطق ذات طبيعة بحرية صعبة في كثير من الجهات مما صعب على الآلات الوصول إليها، بالإضافة إلى وجود بعض الألغام في أماكن عميقة[1].

- درجة الحرارة المرتفعة بجنوب البلاد لا سيما في فصل الصيف؛ مما يجعل العمل في هذه المناطق صعبا هذا إن لم نقل مستحيلا[2].

ونظرا لكل هذه الصعوبات إستعانت الجزائر ببعض الدول الأجنبية مثل الإتحاد السوفياتي الذي تطوع الكثير من مختصيه وخبراءه بدون شروط، كما دعّم الجزائر بألات إزالة الألغام التي تعرف بإسم "كاسحة الألغام"[3]، حيث جرت تنقية حقول الألغام بنسبة كبيرة بلغت حسب المصادر إلى نزع 7.003.227 لغم وفجرته[4]، واصلت بعد ذلك فرق الهندسة العسكرية الجزائرية عملية البحث عن الألغام وإزالتها حيث تم نزع وتدمير مفعول ثمانية ملايين من هذه الألغام وتطهير ما يزيد عن 50 ألف هكتار ونجحوا بذلك في فك العزلة عن أولئك المواطنين الذين كانوا شبه محاصرين في هذه المناطق في الفترة الممتدّ ما بين 1963-1988[5].

إضافة إلى الإتحاد السوفياتي جرى التعاون بين الجزائر وإيطاليا في إطار عقد صفقة بين شركة إيطالية (LA SBAREC)، ووزارة الأشغال العمومية يوم 14 أوت 1963، إلا أن الشركة الإيطالية لم تحترم المخطط المسطر لها لذلك فكل أعمالها أُعيدت كليا، ذلك أن فرق الدرك الوطني سجلت الكثير من الضحايا في المناطق التي زعمت الشركة الإيطالية أنها منزوعة الألغام وآمنة[6].

[1]- جمال قندل: خطا شال وموريس وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، المرجع السابق، ص128.

[2]- اللجنة الدائمة حول نزع الألغام، والتربية في مخاطر الألغام وتكنولوجيا النشاط المضاد للألغام، ص3.

[4]- شهادة المجاهد ضيف الله فاتح : مقابلة شخصية، بمقر نادي المجاهد، ولاية تبسة، بلدية تبسة، 2024/3/5، على الساعة10:11.

[4]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص 125.

[5] -Jean marc Manach: Algérie la fronce révéle l' implantation de mines antipersonel posées pendant la guérre, in le monde , du le 22 October 2007 (site internet). https://www.lemonde.fr

[6]- يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص125.

2. المرحلة الثانية: 1997-2017م

- توقيع الجزائر على إتفاقية "أُوتاوا"

وقعت الجزائر على معاهدة حظر الألغام في 3 ديسمبر1997، وصادقت عليها في 9 أكتوبر2001، وبدأ تنفيذها في 1 أفريل2002، ولم تقم الجزائر بأي إستعدادات داخلية لتطبيق المعاهدة، حيث أصدرت في 21جانفي1997 القانون رقم 97/6 والذي يختص بشؤون الحرب والأسلحة والذخيرة، بالإضافة إلى الأمر التنفيذي رقم96-98 بتاريخ 18مارس1998 والذي يعتبر القانون رقم 97/6 خطوة قانونية هامة[1].

كما شاركت الجزائر كمراقب فقط في عملية "أُوتاوا" وقامت بالتصويت لصالح كل قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص حضر الألغام منذ 1996 بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 53 /58 في 8 ديسمبر2003، حيث أن تأخر الجزائر في المصادقة على الإتفاقية لا يرجع إلى معارضتها لهذه الأخيرة.

وقد حضرت الجزائر كل الإجتماعات السنوية للدول الأطراف في المعاهدة، كما شاركت الجزائر كمقرر في اللجنة الدائمة حول إزالة الألغام، بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة تعليم مخاطر الألغام وتكنولوجيا مكافحة الألغام منذ سبتمبر2003[2].

وإلتزاما ببنود الإتفاقية عملت الجزائر على تدمير مخزونها من الألغام، حيث كانت عملية التطهير تتم على مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة بإزالة خطوط الأسلاك الشائكة، حيث يتم تهيئة الأرض ثم تمرير مزنجرات ضخمة عليها يفوق وزنها 10 أطنان تقوم بتدمير تلك الألغام.

المرحلة الثانية: أما هذه المرحلة فتتعلق بإزالة الألغام الإكتشافية التي لم تتفجر.

المرحلة الثالثة: وهي الأخطر على الإطلاق حيث تتمثل في إستخراج الألغام ووضعها في صناديق قبل تدميرها بواسطة عبوات TNT، إلا أن هذه العملية صعبة للغاية فكثيرا ما تتعرض العناصر المسؤولة عن إستخراج هذه الألغام لإصابات خطيرة جراء عملية التطهير، إضافة إلى أن هذه العملية كانت تتم في فصل الشتاء فقط لأن الحرارة المرتفعة لا تسمح بإستمرار النشاط[3].

[1]- أمنة تازر: واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر-دراسة في الممنوع، مجلة الدراسة والبحوث القانونية، العدد 01، 2020/05/11، ص95.

[2]-تقارير الدول العربية في مرصد الألغام الأرضية 2004، ص1.

[3] - Amar Boudjellal, op.cit, p. 73.

إستطاعت الجزائر أن تقطع أشواطا كبيرة في مجال تطهير التراب الوطني من الألغام، وذلك بعد توقيعها لهذه الإتفاقية حيث تكفلت وزارة الدفاع الوطني بمحورين من الإلتزامات التي إنجرّت عن الإتفاقية وهما تدمير مخزون الألغام الموجودة في مخازن الجيش الوطني الشعبي، والمحور الثاني هو تطهير التراب الوطني من كافة الألغام التي تشكل خطر على المواطنين، حيث تكفلت وزارة الدفاع الوطني بذلك مواصلة للمجهودات التي كانت قائمة قبل توقيع الإتفاقية، فالعملية توقفت سنة 1988 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد آن ذاك.

أُستئنفت العملية بعد توقيع الإتفاقية وفي تلك الفترة الجيش الوطني الشعبي عرف عملية عصرنة وأصبحت لديه معدّات تعتبر متطورة ، حيث كانت الجزائر تقنيا جاهزة إلى حد ما للتكفل بهذه المهمة، فتميزت هذه المرحلة مقارنة بسابقتها بظهور مفهوم يسمى المعايير الدولية لنزع الألغام، وهنا ظهرت بعض المعايير التي كان على الدولة دائما الإلتزام بها خاصة فيما يخص عملية التأكد من خلو المناطق من الألغام بعد تطهيرها، ولإحترام تلك المعايير قامت الجزائر بتحضير أعوان الجيش في مجال التكوين بالتعاون مع بعض المراكز في الدول الشقيقة الأعضاء في الإتفاقية بتكوين مفتشين مختصين في نزع الألغام وكذلك تكوين مكونين لتكوين الأفراد وتدريبهم على نزع الألغام، وهذا دائما تحت الإشراف المباشر للأمانة التنفيذية للإتفاقية.

كما قامت وزارة الدفاع بعمليات إحصاء للألغام الموجودة في المخازن ولدى وحدات الجيش والتي كان عددها ما يقارب 165ألف لغم، حيث شُرع مباشرة في تدميرها سنة 2004، مع الاتفاق مع الأمانة العامة للإتفاقية على الإحتفاظ بخمسة عشرة ألف لغم تستخدم لتكوين الأفراد لأنه وجب دائما مواصلة الدولة في عملية تكوين الأفراد حتى تضمن جاهزيتهم لعملية نزع الألغام.

كما تم سنة 2008 تقليص العدد إلى 6000 لغم بطلب من الأمانة العامة للإتفاقية، فقام أفراد الجيش الوطني الشعبي بتدمير الفارق، ثم سنة 2017 بعد إنتهاء عمليات تطهير الميدان وفي إطار سعي الجزائر لإعطاء صورة مشرفة ودور ريادي وإعطاء خير مثال لباقي الدول قررت الجزائر تدمير ذلك العدد المتبقي لأجل التدريب، وبحلول سنة 2021 تأكد الجزائر على عدم حيازتها على الألغام في أي مكان لا لدى الجيش الوطني الشعبي ولا حتى أي مؤسسات أخرى، أمّا عملية التطهير فبفضل الوسائل والإمكانيات التي أصبح يمتلكها الجيش الوطني الشعبي وكذلك إنشاء ستة مفارز حيث توزعت على الجهتين الشرقية والغربية بمعدل مفرزة في كل ولاية حيث جهزت هذه المفارز بوسائل وتقنيات مناسبة أكثر تطورا ونجحت في عملية التّطهير الكامل للتراب الوطني، وأنهت بصفة رسمية تطهير الأراضي الملغمة بتاريخ 16 ديسمبر 2016م[1].

[1]- سميحة صياد: المرجع السابق.

كما لا ننسى دور الأمم المتحدة في دعم الجزائر لتطهير أراضيها من الألغام المضادة للأفراد ضمن إطار إتفاقية "أوتاوا"، من خلال الإتفاق الذي تم بين الأمم المتحدة والحكومة الجزائرية بتاريخ 21 نوفمبر 2005 بهدف صياغة خطة عمل الأمم المتحدة لمشروع دعم الجزائر في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بمبلغ 1,202,615,00 دولار أمريكي وتم التوقيع على هذا المشروع في نهاية ديسمبر 2006، ويهدف هذا المشروع في جوهره إلى طلب المساعدة من الأمم المتحدة بهدف التنفيذ المتوافق لإلتزامات الجزائر في مجال مكافحة الألغام وذلك من خلال تقديم تقارير عن المهمة التي تنفذها الوحدات العسكرية المختصة للقضاء على الألغام، فضلا عن الوسائل الموضوعة لرعاية الضحايا، والتوعية بمخاطر الألغام[1].

كما حاولت الجزائر إبراز تجربتها كرائدة في مجال إزالة الألغام من خلال تنظيمها للملتقى الدولي تحت شعار "**من أجل إفريقيا آمنة وخالية من الألغام الجزائرتجربة رائدة في مكافحة الألغام المضادة للأفراد**" ذلك يومي 30 و31 ماي 2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات "**عبد اللطيف رحال**"، ويدخل هذا الملتقى المنظّم على مدار يومين، من قبل وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، في إطار الإحتفلات بسنوية الذكرى الستون لعيد الإستقلال وضمن نشاطات اللجنة الوزارية المشتركة لمتابعة تنفيذ إتفاقية أوتاوا لحظر الألغام.

كما يهدف الملتقى إلى إبراز ثقل المآسي والأضرار الناجمة عن حقول الألغام في الفترة الإستعمارية، وعرض نماذج لجهود الدول الإفريقية وتجاربها في مكافحة الألغام، مع التأكيد على ضرورة التعاون الإفريقي لمواجهة خطر الألغام[2].

وأكد خلال الملتقى السيد "العيد ربيقة" وزير المجاهدين وذوي الحقوق على إستعداد الجزائر لمد يدها للمجتمع الدولي، وبذل قصارى جهدها بتجربتها الرائدة للمساهمة بطريقة فعالة ومنسقة في رفع تحدي إزالة الألغام المضادة للأفراد، بهدف الحد من التهديدات الإنسانية والإقتصادية التي تشكلها الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات.

كما أكد العقيد "رشيد مسعودي" الأمين العام للجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد على نجاح الجزائر في تطهير البلاد من الألغام وتقديم المساعدات لضحايا الألغام من كل الجوانب والوفاء بالتزاماتها بموجب إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والمساهمة في الجهود الجماعية لتحقيق عالم خالي من الألغام، وعليه يعتبر هذا الملتقى مساهمة إضافية للجزائر في الجهود

[1] - Rapport Final Du Gouvernement De La Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Op.Cit, P.54.

[2]- جريدة الرائد: عدد 30ماي2023، تاريخ الإطلاع 2024/5/3، متاح على الموقع الإلكتروني www. elraed. Dz .

الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنسانية للإتفاقية لكون الجزائر عضو في لجنة تعزيز التعاون للفترة ما بين 2023-2024.[1]

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية: أشغال الملتقى الدولي" من أجل إفريقيا آمنة وخالية من الألغام"، تاريخ النشر 2023/5/30، تاريخ الإطلاع 2024/5/3، 10:33، متاح على الموقع الإلكتروني"www. Youtube.com/@aps.dz"

خلاصة الفصل

سعت الجزائر بكل ما توفر لها من إمكانيات للقضاء على مخلفات الإستعمار الفرنسي عامة والألغام المضادة للأفراد خاصة، حيث عملت على تدمير الألغام بمجرد نيلها الإستقلال بما تمتلكه من إمكانيات بسيطة نظرا للوضع الذي كانت تمر به غداة الإستقلال، باعتبارها دولة مستقلة حديثا وتعاني العجز على جميع الأصعدة، ورغم ذلك ضلّت الجهود متواصلة في هذا المجال إلى أن طوّرت الدولة من إمكانياتها وسخرت كل الوسائل المتاحة في سبيل التخلص من هذه الكارثة التي تهدد حياة الجزائريين كافة، حيث بدت الجزائر دولة رائدة في مجال تدمير الألغام وكذا التكفل النوعي بالضحايا الذين تعرضوا إلى عطب أو تشوهات جسدية جراء هذه الجريمة التي لا تغتفر لفرنسا، ولم ينتهي مفعولها بمجرد إنتهاء فترة الإستعمار الفرنسي بالجزائر.

خاتمــة

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات يمكن إيجازها فيما يلي:

لم يتوانَ الإستعمار الفرنسي عن إرتكاب أفضع الجرائم الحربية في الجزائر من قتل وتشريد وتعذيب وإهانة الشعب الجزائري بأبشع الطرق والوسائل، ليس هذا فحسب بل تعدى إلى إنتهاك مبادئ القانون الدولي بإرتكابه لجريمة الألغام المضادة للأفراد بالجزائر.

رغم جرائم الإبادة التي طبقتها فرنسا في الجزائر خاصة ما تعلق بمجازر الثامن ماي 1945 والتي تعتبر من الجرائم ضد الإنسانية وفق ما جاء في المادة 147 من إتفاقية جنيف الرابعة والتي تحظر قيام سلطات الإحتلال بارتكاب أعمال القتل العمدي ضد المدنيين أو القتل بجميع أشكاله، إلاّ أن القانون الدولي ظل صامتا ولا يتكلم لا على إرتكاب فرنسا لهذه الجرائم التي تستوجب العقاب، ولا على التعويضات التي تنجر على جريمة الإبادة الجماعية بالجزائر.

تمثلت الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة في عزل الشّعب عنها وزجه في المعتقلات والمحتشدات وتحويل أرضه إلى مناطق محرمة، إضافة إلى إقامة الحدود الشائكة المكهربة والملغمة التي شكّلت عائقاً كبيراً أمام الثورة والمجاهدين، إذ أصبح من الصعب جدا إجتياز حقول الألغام التي زرعها الإستعمار الفرنسي أمام المجاهدين بغية تطويق الحدود الشرقية والغربية التي تمثل المنفذ الأساسي للمجاهدين والمصدر الأول لتزويد الثورة بالسِّلاح والذخيرة.

من جهة أخرى تمّ تطبيق العمليات الكبرى لمخطط شال العسكري الذي ألحق خسائر فادحة في صفوف جيش التحرير الوطني، إلا أنَّ هذا الأخير إستطاع التّغلب على هذه العمليات بتغيير خطته ضد العدو من خلال الإنقسام إلى مجموعات صغيرة وكذلك إبتكار طرق عديدة إستطاع من خلالها إجتياز الحاجز القاتل المتمثل في حقول الألغام.

رغم كل الوسائل والطرق والجهود الجبارة التي قام بها عناصر جيش التحرير الوطني للعبور على حقول الألغام، إلا أن ذلك ترتب عنه آثار وخيمة سواء كان على الصعيد العسكري أو الاجتماعي أو الاقتصادي خاصة ما دفع بالجزائريين إلى اللجوء نحو تونس والمغرب هروبا من ذلك الواقع المرير، حيث شكل ذلك تحدي آخر أمام جبهة التحرير الوطني للتكفل باللاجئين الذين أصبحوا يعيشون حالة مزرية من الفقر والحرمان.

بعد تطويق الحدود بحقول الألغام أصبحت الأوضاع صعبة للغاية حيث أصبح الشّعب يعيش أوضاع مزرية من الفقر ونقص المؤونة والمعانات جراء حرمانه من أرضه، من جهة أخرى نتج عن ذلك صعوبة في

التواصل بين الداخل والخارج مما إضطر لجنة التنسيق والتنفيذ للخروج إلى تونس وهذا ما أثار مشاكل كبيرة إذ أصبح الداخل منعزلا تماما عما يحدث في الخارج، وهذا ما أدى إلى بروز خلافات في القيادة الثورية.

نتيجة صعوبة التواصل بين الداخل والخارج واجهت الثورة مشكلة تعذر دخول السّلاح والذخيرة إلى الجزائر عبر الحدود، مما أدى إلى تذمر عقداء الداخل وبروز خلافات كبيرة وإحتجاجات أثرت بشكل مباشر على الثورة التحريرية، كما وُجهت الإتهامات للحكومة المؤقتة بفشلها في تأمين السّلاح للداخل.

إن إستعمال فرنسا لسلاح الألغام المضادة للأفراد يعد جريمة من جرائم الحرب، حيث إنتهكت فرنسا بذلك مبادئ القانون الدولي الذي يحظر إستعمال الألغام في ظروف معينة كتلك التي تلحق الضرر بالمدنيين بصفة عشوائية، وذلك وفق للمادة 3 من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية لعام 1980.

خلفت جريمة الألغام المضادة للأفراد آثار مروعة على الشعب الجزائري ظل يعاني منها إلى يومنا هذا، سواء كان ذلك على الصعيد الصّحي أو النّفسي، فبمجرد تعرض الضحية لإنفجار اللغم يتسبب في بتر أحد أعضائه أو تشوهات على مستوى الوجه قد تؤدي إلى العمى الكلي، فرغم مرور الوقت على هذه الإصابات إلا أنّها مازالت تؤثر في الضحايا بشكل كبير بمجرد الحديث عنها أو تذكيرهم بها، لذلك سعت الدولة الجزائرية لتطهير أراضيها من الألغام بعد الإستقلال مباشرة.

مرّت عملية التطهير في الجزائر بمرحلتين بدأت الأولى سنة 1963 لتنتهي سنة 1988، حيث عملت الجزائر بوسائل بسيطة لتطهير ما أمكن من الأراضي خاصة بالمناطق الحدودية التي تعتبر أكثر تضررا مقارنة بالمناطق الأخرى، ذلك باعتبار أن المناطق الحدودية تمثل نقاط عبور السدود المكهربة الملغمة، حيث واجهت الجزائر صعوبات كبيرة في هذه الفترة نظرا لعدم توفر الإمكانيات الكافية، مما دفعها للإستعانة بدول صديقة مثل الإتحاد السوفياتي وإيطاليا.

بدأت المرحلة الثانية بمجرد توقيع الجزائر كدولة طرف في إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد سنة 1997، حيث إلتزمت بتنفيذ بنود الإتفاقية المتمثلة أساسا في تطهير أراضيها من الألغام المضادة للأفراد، وكذا تفريغ مخزونها من الألغام مع الإلتزام بالتكفل الأمثل بالضحايا.

إستطاعت الجزائر تطهير التراب الوطني من الألغام المضادة للأفراد بصفة رسمية بتاريخ 16 ديسمبر 2016، كما بادرت سنة 2017 إلى التخلص من مخزون الألغام الذي كانت قد إحتفظت به لأجل التدريب، ومع حلول سنة 2021 أكدت الجزائر على عدم حيازتها على الألغام المضادة للأفراد.

رغم كل الجهود التي قامت بها الجزائر في مجال مكافحة الألغام الفرنسية، إلا أن الدولة ملزمة بمطالبة فرنسا قانونيا بالإعتراف بجرائمها البشعة في الجزائر دوليا، وكذلك المطالبة بالتعويض الأمثل لحقوق الضحايا من المدنيين الذين تعرضوا لعطب أو إعاقة بسبب الألغام الفرنسية.

على الدولة الجزائرية تكثيف الجهود حول مسألة المتابعة القضائية لفرنسا، وذلك برفع دعوة تعرضها للعقاب جراء ما إرتكبته من جرائم حرب ضدّ الإنسانية بالجزائر، مع المطالبة بالتعويضات بكل جدية وصرامة، لأن هذه المسؤولية تقع على عاتق فرنسا الإستعمارية لوحدها.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: صورة التعذيب تدل علة بشاعة التعذيب النفسي للشعب الجزائري[1].

الملحق رقم 02: صورة توضح معانات الشعب الجزائري داخل المحتشدات[2].

[1]- عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص281.

[2] - bouzaher hocine: op.cit, p.275.

الملحق رقم 03: المناطق المحرمة خلال الثورة التحريرية (1954-1962)[1]

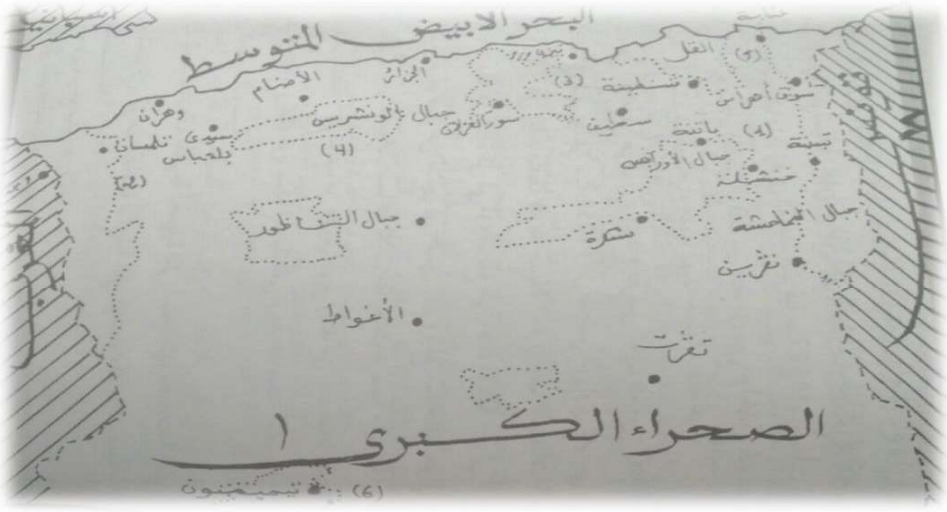

الملحق رقم 04: خط موريس على الجهتين الشرقية والغربية[2].

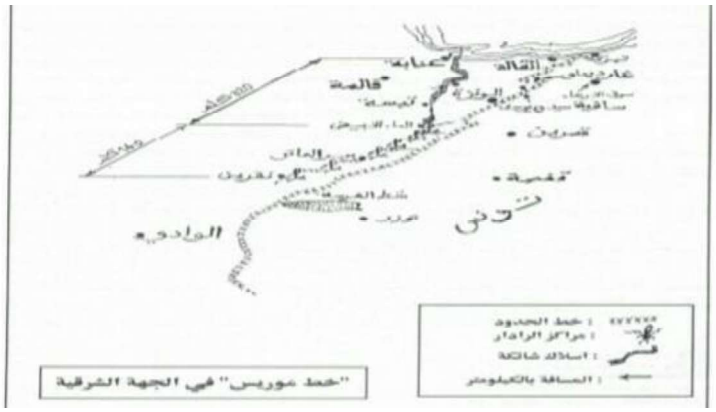

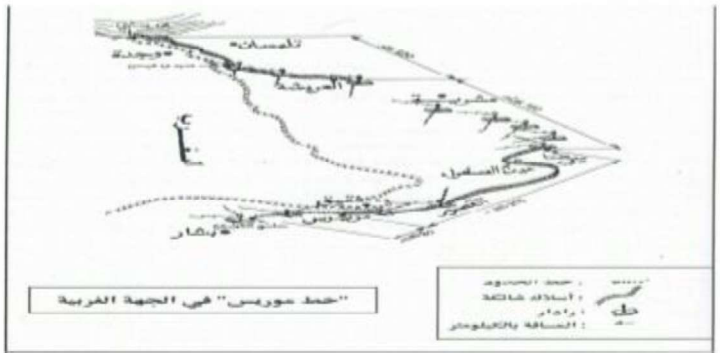

[1]- الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص187.

[2]- جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، المرجع السابق، ص 79-90.

الملحق رقم 05: معتقلون من سكان الأرياف يُجبرون من طرف العسكر الفرنسي على إقامة خط موريس على الحدود الشرقية[1].

الملحق رقم 06: رادار يستخدم في حراسة السدود المكهربة [2]

[1]- عمار ملاح: المصدر السابق، ص 121.

[2]- جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة: أبطال جيش التحرير الوطني بالمنطقة الخامسة في مواجهة خط شال وموريس بالحدود الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 26.

الملحق رقم 07: أبراج المراقبة بخط موريس على الحدود الجزائرية الشرقية ببلدية الماء لبيض ولاية "تبسة"[1].

الملحق رقم 08: العمليات العسكرية لمخطط شال[2].

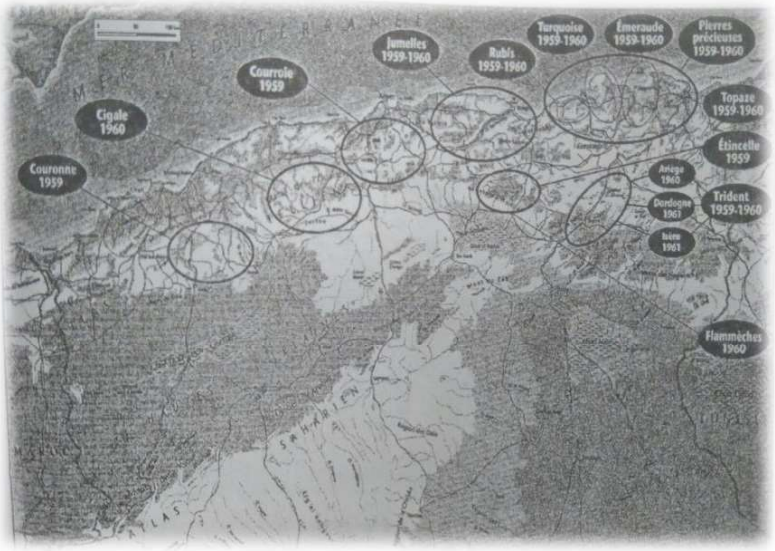

[1]- Claude Franc: la ligne morice un procede tactique innovant en guerre revolutionnaire, les barrages au ceur de la tourment, école de guerre, 2016-2017, p. 17.

[2] - bouzaher hocine: op.cit, p.267.

الملحق رقم 09: النصب التذكاري المخلد لخط شال وموريس قرب مكان معركة حيدرة على الحدود التونسية يقع على بعد 2كم من بلدية "الكويف" بولاية "تبسة"[1].

الملحق رقم 10: عملية قطع الأسلاك الشائكة بالحدود الشرقية[2].

[1]- جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة: المرجع السابق، ص 97.

[2]- جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة: المرجع نفسه، ص 28.

الملحق رقم 11: أفراد جيش التحرير الوطني يستخدمون أنابيب البنقالور لاجتياز السد المكهرب[1].

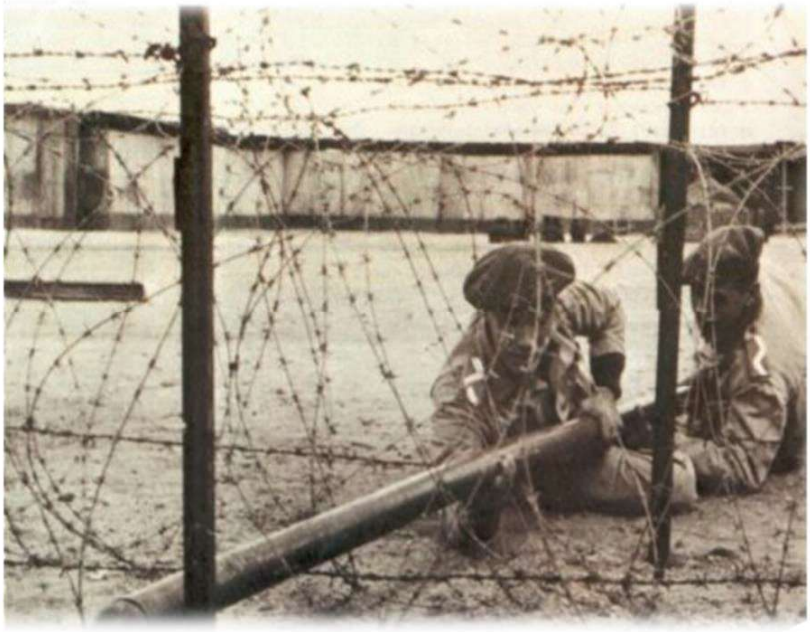

الملحق رقم 12: عمليات هجوم جيش التحرير الوطني على خط موريس[2].

Attaque de l'ALN sur la ligne Morice

source : Mémoria

[1]- Claude Franc: op.cit, p42.

[2] -Claude Franc: i.bid, p. 39.

الملحق رقم 13: ضحية الأسلاك المكهربة من افراد جيش التحرير الوطني[1].

الملحق رقم 14: محاولات العبور على السدود الشائكة المكهربة[2].

[1] - Claude Franc: op.cit, p.46.

[2] - Claude Franc: op.cit, p.27.

الملحق رقم 15: مولد كهربائي أستعمل إبان الثورة التحريرية[1].

الملحق رقم16: مولد كهربائي زمني خاص بتفجير العبوات عن بعد أستعمل إبان الثورة التحريرية[2].

[1]- متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

[2]- متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم 17: جهاز مفجر للألغام أستعمل إبان الثورة التحريرية[1]

الملحق رقم18: لغم مضاد للأفراد من بقايا الثورة التحريرية[2].

[1]- متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

[2]- متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم19: مجموعة ألغام مضاد للأفراد (33 لغم)[1].

الملحق رقم20: لغم مضاد للأفراد من نوع VS-50[2].

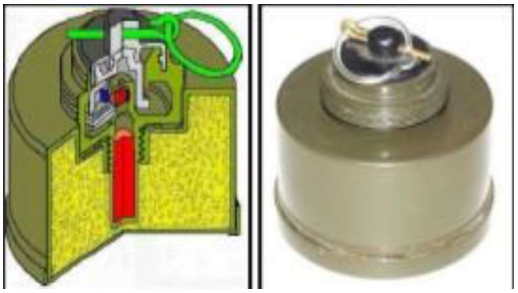

الملحق رقم21: ألغام مضادة للأفراد من نوع M2A3[3].

[1]- متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

[2] - Rapport national sur la mise en euvre par l'algerie de la convention d'ottawa relative aux mines antipersonnel, 2022, p.28.

[3] - i.bid, p.27.

الملحق رقم 22: ألغام مضادة للأفراد من نوع M966[1].

الملحق رقم23: مخطط يوضح كيفية الربط بين الألغام المضادة للأفراد[2].

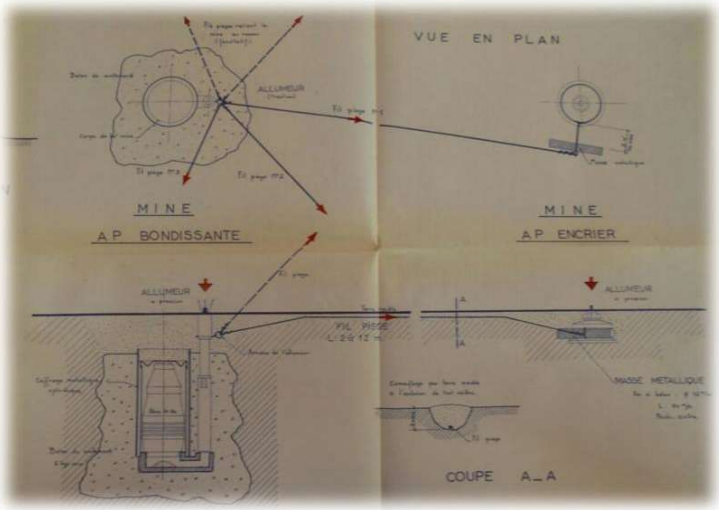

[1] - op.cit, p.28.

[2]- جمال حفظ الله: سياسة التطويق الفرنسية وآثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة- قسم العلوم الإنسانية، 2017-2018، ص282،283.

الملحق رقم24: خريطة توضح خطا موريس وشال[1].

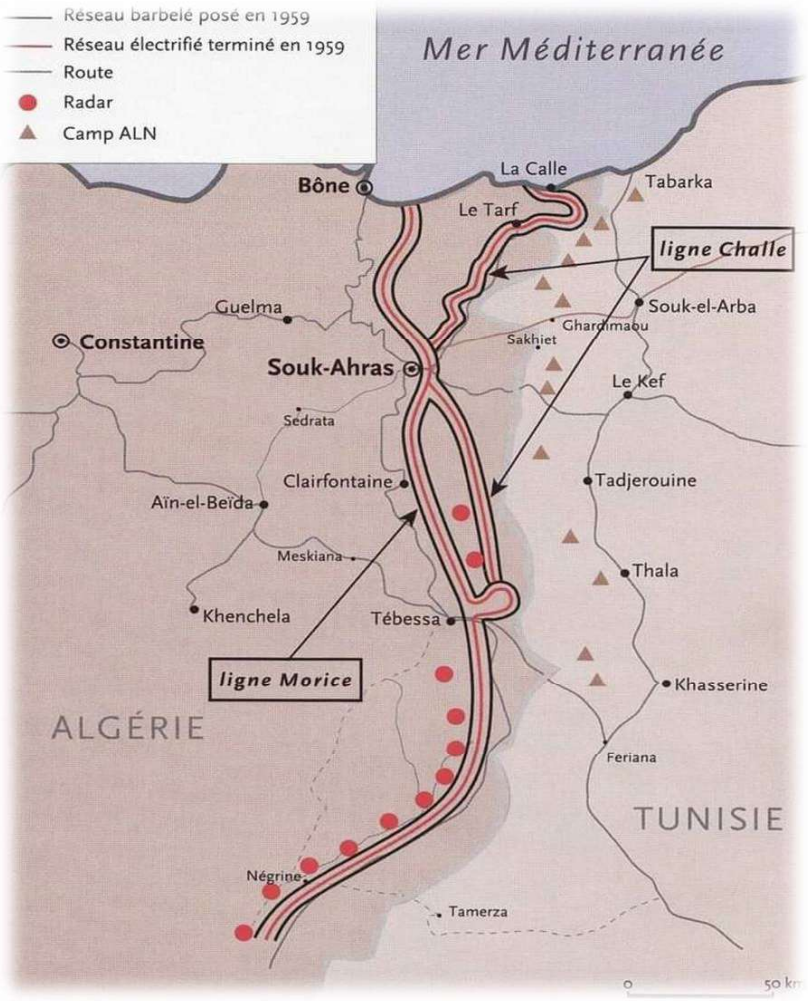

[1]- Claude Franc : op.cit, p.25.

الملحق رقم 24: شايب أحمد من ضحايا الألغام المضادة للأفراد[1].

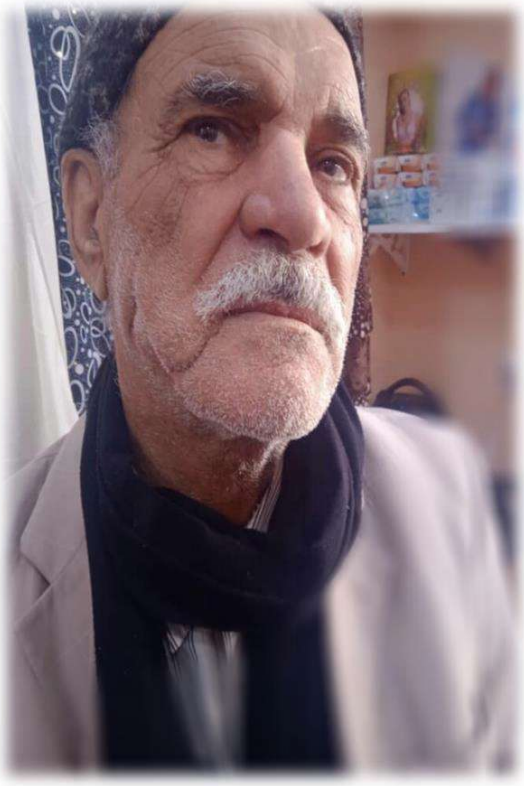

[1] - صورة من إلتقاط الطالبتين بمنزله العائلي.

الملحق رقم 25: صحرة محمد الوردي من ضحايا الألغام المضادة للأفراد[1].

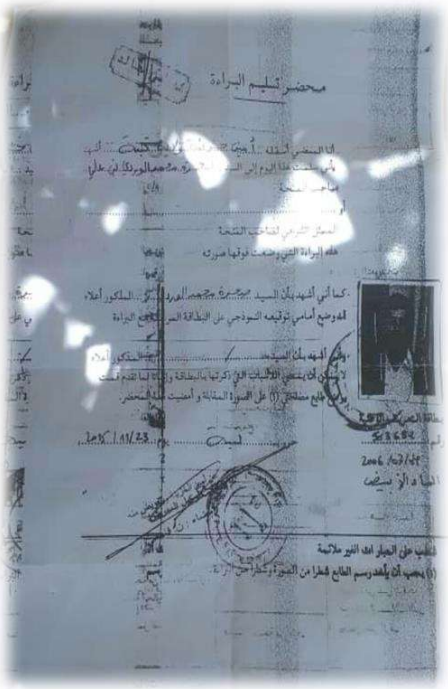

[1]- صورة من إلتقاط الطالتين بمنزله العائلي.

الملحق رقم 26: **صيفاوي عمربن أحمد بن عباس** من ضحايا الألغام المضادة لأفراد[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين بمنزله العائلي.

الملحق رقم 27: سعود علي بن الطيب من ضحايا الألغام المضادة للأفراد[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين بمنزله العائلي.

الملحق رقم 28: مسعي الملكي بن الحبيب العقون من ضحايا الألغام المضادة للأفراد[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين بمنزله العائلي.

الملحق رقم 29: بوعلاق نوار بن أحمد الصالح من ضحايا الألغام المضادة للأفراد[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين بمنزله العائلي.

الملحق رقم 30: مسعي لخضر بن سالم بن محمد من ضحايا الألغام المضادة للأفراد[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين مسلمة من طرف زوجته بمنزله العائلي.

الملحق رقم 31: بن صدة صالح ضحية لغم أثناء حرب التحرير[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين، متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم 32: شايبي بشير من ضحايا الألغام الفرنسية بولاية تبسة.[1]

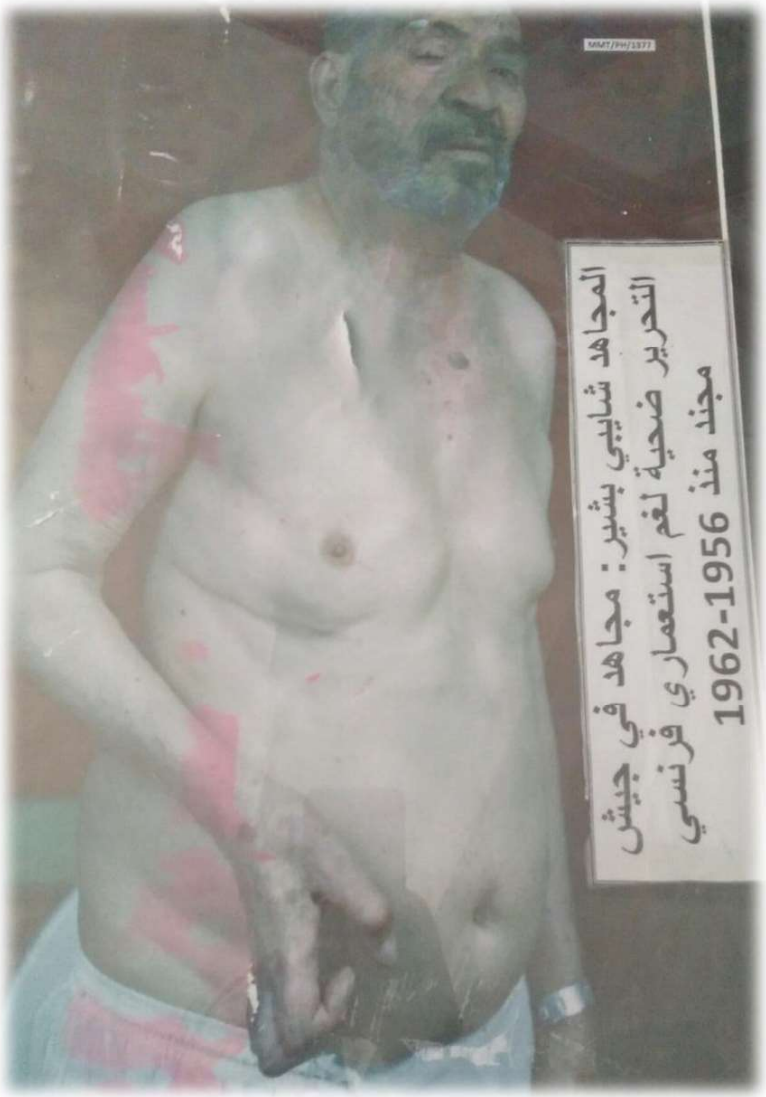

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين، متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم 33: عبران عبد الحميد ضحية لغم إستعماري فرنسي[1].

[1]- صورة من إلتقاط الطالبتين، متحف المجاهد محمود قنز تبسة.

الملحق رقم 32: من بقايا خط موريس بعد نزعه في منطقة "غدير الصفية" ببلدية صفصاف الوسرى-تبسة-[1]

[1]- جمال حفظ الله: المرجع السابق، ص 316.

الملحق رقم 33: نص شكوى لضحايا الألغام بولاية تبسة يطالبون فيها الجهات الوصية بتحسين أوضاعهم[1].

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شكوى ضحايا الألغام و ذويهم

وضع خط شال و موريس على الحدود الشرقية و الغربية لخنق الثورة و منع خروج و دخول فلول الثوار و المتطوعين من تمويل المجاهدين من الذخيرة و العتاد ، فراح ضحيتها آلاف الأبرياء لهذا . نحن ضحايا الألغام و ذويهم لمدينة بئر العاتر الحدودية لولاية تبسة و الذين عانوا في صمت رهيب يئنون تحت ضربات معاول الفقر ، الحرمان ، الفاقة ، والمعاناة التي لاحقتهم و لا تزال تلاحقهم بسبب الألغام المزروعة على مستوى خط موريس و شال إبان الحقبة السوداء الاستعمارية ، و على امتداد الشريط الحدودية للناحية الشرقية و التي أبادت الكثير ، و تركت البعض معطوبين ذوي عاهات (مبتوري الأقدام و الأذرع و مكفوفي الأعين ، وثكالى و يتامى...) .

لهذا نناشد السادة المعنيين ، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الالتفاف إلى هذه الفئة المنسية ، وذلك باتخاذ قرارات ، وإجراءات قانونية تخص هذه الشريحة من الجزائر العميقة ، البالغ عددها حوالي 5 آلاف شخص على مستوى الخط الشرقي فقط ، ناهيك عن المنطقة الغربية .

و يتمثل البعض منها في :

- تحسين مرتباتهم الضئيلة ، و التي لا تسد رمق جوع أبنائهم و أراملهم .
- النظر في النسب المئوية للعجز ، و التي ظلت ثابتة منذ السبعينات .
- إعطاؤهم الأولوية في العمل تماشيا مع عجزهم .
- منحهم الأولوية في الاستفادة من السكنات الاجتماعية و الأكشاك المنجزة من طرف البلدية .
- الحق في اقتناء سيارات سنويا ، وتذاكر سفر مجانية داخل الوطن .
- التكفل بعلاجهم مجانا كالاستفادة من الحمامات المعدنية كما هو معمول به بالنسبة للمجاهدين.
- توفير الأجهزة الاصطناعية الحديثة (الأطراف العلوية ، و السفلية و النظارات ...) و تجديدها كل 04 سنوات .
- تخفيض السن القانوني بالنسبة للتقاعد و الحق لأبنائهم في الترقية .
- دفع رواتبهم بتاريخ رجعي منذ أول يوم وقع له الحادث (انفجار اللغم ما بين 1962 و 1991) ! (باستثناء بعض الحالات المحقق فيها من طرف الدرك الوطني) .
- التكفل التام بأرامل الضحايا المتوفـــيـــن .
- التكفل التام و الجدي و الفعلي بأبناء الضحايا اليتامى الذين سرقت منهم كلمة أبي ... ؟!! بغض النظر عن جنسهم ووضعهم الاجتماعي ، و ترسيم منحة شهرية لهم كذوي حقوق لتخفيف ما قاسوه في ماضيهم المؤلم . ؟!.

[1]- جمال حفظ الله: المرجع السابق، ص 342.

على غرار أبناء الشهداء الذين رسمت لهم منحة 3000 دج لقانون المالية لسنة 2007 فهنيئا لهم .
سيدي الرئيس ، السادة المعنيين ، السادة أصحاب القرار إن هذه الفئة على المستوى الوطن تعاني معاناة مريرة ، بؤس و تهميش حيث أهملت ملفاتهم و حقوقهم في سلة النسيان ، وحجبها الغبار على مرّ السنين و الأيام . و لهذه الأسباب و ما أكثرها نطالب و بإلحاح سن إطار قانوني خاص بهذه الفئة و إسنادها بشكل نهائي إلى إحدى الوزارات (وزارة المجاهدين أو وزارة الدفاع أو معطوبي حرب التحرير...) .

في انتظار دراستكم لهذا الملف المهمش ، ونفض الغبار عليه و إعطائه الأهمية المنوطة به دمتم في خدمة الوطن و المواطنين.

<u>نسخة موجهة إلى :</u>

- رئيس الجمهورية .
- وزير المجاهدين .
- روساء الكتل البرلمانية .
- جريدة الخبر و الشروق .

عن مفوضية ضحايا الألغام

طبّة التيجاني .

الملحق رقم 34: عمليات تطهير الأراضي الجزائرية من الألغام الفرنسية من طرف الجنود المختصين في إزالة الألغام بالجزائر 1970-1975[1].

الملحق رقم 35: لغم مضاد للأفراد من بقايا الإستعمار الفرنسي بالجزائر[2].

[1] - Amar boudjellal: op.cit, p. 153.

[2] - صورة من إلتقاط الطالبتين، جمعية 4 مارس1956، تبسة. ولاية تبسة، بلدية تبسة، 2024/3/5، على الساعة 11:01.

الملحق رقم 34: لغم مضاد للمجموعات من بقايا الإستعمار الفرنسي[1].

[1] - صورة من إلتقاط الطالبتين، جمعية 4 مارس1956، تبسة. ولاية تبسة، بلدية تبسة، 2024/3/5، على الساعة 11:02.

بيبليوغرافيا البحث

أولا: المصادر

01 -باللغة العربية

أ – الشهادات الحية

1. شهادة السيدة حشيشي بية حرم المعطوب مسعي لخضر بن سالم بن محمد: مقابلة شخصية بمنزلها العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/24، على الساعة 13:0.

2. شهادة المجاهد ضيف الله فاتح: مقابلة شخصية، بمقر نادي المجاهد، بلدية تبسة، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/3/5، على الساعة10:11.

3. شهادة المجاهد طرشان السعودي بن بوبكر بن عمار: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية بئر الذهب، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/3/13، على الساعة 13:00.

4. شهادة المجاهد عمار قصار الليل: مقابلة شخصية، بمنزله العائلي، بلدية تبسة، ولاية تبسة، 2024/3/16، على الساعة 16:15.

5. شهادة المعطوب أحمد شايب: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة10:22.

6. شهادة المعطوب بوعلاق نوار بن أحمد الصالح: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة12:30.

7. شهادة المعطوب سعود علي بن الطيب: مقابلة شخصية بمنزلة العائلي، دائرة بئر العاتر، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/19، على الساعة 11:04.

8. شهادة المعطوب صحرة محمد الوردي: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، ببلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة 11:12.

9. شهادة المعطوب صيفاوي عمر بن أحمد بن عباس: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/6، على الساعة 9:55.

10. شهادة المعطوب مسعي الملكي بن الحبيب بن العقون: مقابلة شخصية بمنزله العائلي، بلدية الماء الأبيض، ولاية تبسة، بتاريخ 2024/4/24، على الساعة11:24.

ب -الكتب

1. عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

2. أمقران آيت مهدي محمد: المسار الصعب واللامعقول لمقاتل، مذكرات وشهادات سيد أمقران1957-1962، تر: آيت موهوب مصطفى، تقديم رافار.

3. ايف بونو: مجازر إستعمارية الجمهورية الرابعة 1944-1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر: العيد دوان، وزارة المجاهدين، الجزائر،2000.

4. إيف سالفات: حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954-1962، تر محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر2001.

5. بجاوي المدني بن العربي: ذكرياتي بالمدرسة الحربيّة لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

6. بن التومي عمار: الجريمة والفضاعة الإستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1923-1954)، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، دار القصبة للنشر، الجزائر.

7. بوجلال عمار: حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية، تر زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

8. بورقعة لخضر: شاهد على إغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990.

9. تقية محمد: حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر.

10. جان لوك إينيو دي: مزرعة أمزيان تحقيق حول مراكز التعذيب إبّانة حرب الجزائر، تر: رابح حسين وآخرون، وزارة الثقافة، الجزائر.

11. رفائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة، تر: بكلي أمد وعال، وزارة المجاهدين، الجزائر.

12. الزبيري الطاهر: مذكرات اخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشوراتANEP.

13. الزبيري العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتّاب العرب.

14. سعيدوني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط2010، دار الأمة.

15. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومه، الجزائر،2013.

16. عبد القادر نور: حوار حول الثورة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ج1.

17.عزوي محمد الطاهر: ذكريات المعتقلين تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية .

18. خلال الثورة التحريرية من1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر.

19. الفرجي بشير: مختصر وقائع وأحداث ليل الإستعمار الفرنسي للجزائر1830-1862، وزارة المجاهدين.

20. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، 2013.

21. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية للنشر، الجزائر،2013.

22. ملاح عمار: قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

23. نزار خالد: يوميات الحرب الجزائر (1954-1962)، وزارة المجاهدين، الجزائر.

ج -الجرائد:

1. جريدة المجاهد: ج2، العدد 58، بتاريخ 1959/12/15.
2. جريدة المجاهد: ج2، العدد90، بتاريخ 27 فيفري1961.
3. جريدة المجاهد: ج2، ع24، 1958/12/24.

د -المصادر باللغة الفرنسية

المذكرات الشخصية:

1. Boudjellal Amar: les barrages de la mort 1957-1959 le front oublié, dépôt légal, 2006.
2. Challe Morice: notre révolte, presses de la cité, paris, 1968.
3. harbi Mohamed: les archives de la révolution Algérien, France, édition jeune Afrique, 1981.

التقارير:

1. programme des nations unies pour le développement (PNUD), projet appui des nations unies a l'algérie en matiére d'action anti-mines, algérie, novembre, 2006, p3. http://info.org
2. Rapport final du gouvernement de la republique algerienne democratique et populaire, rapport final sur la mise en œuvre par l'algerie de la convention d'ottawa relative aux mines antipersonnel, 2018.
3. Rapport national sur la mise en euvre par l'algerie de la convention d'ottawa relative aux mines antipersonnel, 2022.
4. Anne caplle : Document de référence sur les mines antipersonnel, l'action contre les mines et le développement international, organisé par Handicap International et l'Agence Canadienne de Développement, canada, 2007, p.3. http://bibliomines.org

ثانيا: المراجع

أولا: باللغة العربية

أ -الكتب

1. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956 -1962، دار هومه، الجزائر2009.
2. بزيان سعدي: جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17أكتوبر1961، ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009.
3. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر،2012.

4. بوبكر حفظ الله وآخرون: التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

5. بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التّاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

6. توماس إنكه: الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة بدائية الصنع" دليل السلامة"، الأمم المتحدة، 2016، ط2.

7. جبلي الطاهر: دورة القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2014.

8. جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة: أبطال جيش التحرير الوطني بالمنطقة الخامسة في مواجهة خط شال وموريس بالحدود الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.

9. شاطو محمد: الأسرى والمعتقلون وذاكرتهم بالولاية التاريخية الخامسة خلال الثورة التحريرية1954-1962، دار تاريخ كوكب العلوم.

10. شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

11. الصديق محمد صالح: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، دار هومه، الجزائر، 2009.

12. طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر.

13. قندل جمال: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية1962/1957، ط1، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، الجزائر،2006.

14. قندل جمال: خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، وزارة الثقافة.

15. كارين جبر وآخرون: القانون الدولي الإنساني دليل للبرلمانيين رقم 25، إصدار مشترك الإتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016.

16. لخميسي فريح: العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

17. مخلوف رانية: التموين والتسليح وتحديات العمل المسلح إبان الثورة التحريرية 1954-1962، دار الوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

18. المضمن نزهة: التنظيم القانوني للألغام البرية في القانون الدولي، دار الكتب العلمية، لبنان، 1971.

ب –المجلّات:

1. بعلوج سليم: التعذيب في فلسفة الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1954-1962-المبدئ أو الممارسة-، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد 3، جامعة مولود معمري، الجزائر، نوفمبر 2021.

2. بلال ريم، سوالمية نورية: رؤية نفسية للتعذيب الفرنسي في الجزائر، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2012.

3. بلفردي جمال: الدور الإنساني لجبهة التحرير الوطني في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع 10 مارس 2015، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

4. بلفردي جمال: مظاهرات 17 أكتوبر1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، جامعة حما لخضر، الوادي.

5. بن السيلت مصطفى، بلقاسم محمد: استراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال بالولاية الثانية (عملية الأحجار الكريمة انموذجا)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع01، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013.

6. بن ترار محمد، إيلال نور الدين: المخططات الصليبية الفرنسية لوأد الثورة الجزائرية بالجهة الغربية وتعامل الثورة معها (خط موريس أنموذجا)، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021.

7. بن ترار محمد، إيلال نور الدين: خط موريس وأثره على سكان المنطقة الحدودية خلال الثورة 1957-1962، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة البليدة02، عدد خاص جانفي 2022.

8. بن فاطمة سامية: سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية 1954-1962م، مجلة دفاتر المخبر، ع1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

9. بن فاطمة سامية: مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا، 17 أكتوبر 1961م وانعكاساتها على الثورة التحريرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الأول، ع04، ديسمبر 2017.

10. بوقريوة لمية: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحث والدراسات، عدد6جوان 2008، جامعة باتنة، قسم التاريخ، الجزائر.

11 بومالي أحسن: مراكز الموت البطيئ وصمة عار في جبين فرنسا الإستعمارية، ع8، جامعة الجزائر.

تازر أمنة: واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر دراسة في الممنوع، مجلة الدراسة والبحوث القانونية، العدد01، 2020/05/11.

12. تلي رفيق: اللاجئون الجزائريون بالمغرب الأقصى أثناء الثورة التحريرية ومواقف وردود فعل السلطات المغربية والفرنسية، مجلة عصور الجديدة، عدد 4 ديسمبر2020، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر.

13. جدايني زكية: مبادئ القانون الدولي الإنساني وآلياته، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد15، العدد3 جويلية 2023، الجزائر.

14. جلامة عبد الوحيد: الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد09، جامعة أبي بكر بلقايد.

15. خليفي عبد القادر (ابن البشير): أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة وهران،2019/06/30.

16. خميسي سعدي: المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها، جامعة المسيلة.

17. رميتة حنان: أثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد على التنمية المستدامة، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد28، جامعة باجي مختار، 02نوفمبر2021، الجزائر.

18. زغدود علي: 25 سنة من الحرية والتقدم، جريدة المساء، 4 جويلية1987.

19. زفزاف سعيدة: التنظيم الصحي في الثورة الجزائرية بين التحدي والعراقيل 1954-1962، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2022.

20. زنقوفي فوزية: وقائع مظاهرات وجرائم 8ماي1945 م، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020.

21. سامية رحال، فيصل عمور: إنفجار الألغام وإنعكاساته على الصحة النفسية لدى الجنود الصدمة النفسية أنموذجا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2021.

22. سيد علي أحمد مسعود: الولاية الرابعة بين سلم الشجعان وإنتفاضة11ديسمبر1960، مجلة التاريخ المتوسطي، ع2، جامعة المسيلة، جوان 2020.

23. شترة خير الدين: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري 1956-1962 النضال الكشفي أنموذجا، جامعة المسيلة، قسم التاريخ.

24. عثمان عبد الرحمان عبد اللطيف محمد: الألغام الأرضية والمسؤولية الدولية بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، العدد السابع والأربعون، 2011.

25. فكاير عبد القادر: الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة خميس مليانة، ع1جوان2018.

26. قندل جمال: خط موريس من خلال وثائق فرنسية (دراسة تقنية)، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 135.

27. كراغل محمد: جوانب إنسانية من الثورة الجزائرية 1955-1962 اللاجئون الجزائريون إلى تونس أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، العدد24، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف-2-، 2019.

28. ليتيم عيسى: جرائم الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر (1830-1962) إستحضار للذاكرة ودعوة للمحاكمة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.

29. نعمان نادية: المعتقلات والمحتشدات إبّان الثورة التحريرية (ولاية المدية أنموذجا)، مجلة تاريخ العلوم، العدد 7، جامعة خميس مليانة، مارس2017.

30. ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدّين: جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر"الإبادة الجماعية أنموذجا"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف02، ع2، ج1، 2018.

31. محمد قدور، حركة تمرد النقيب الزبير (الطاهر حمايدية) في الولاية الخامسة 1960/1959 من خلال تقارير ووثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسي، المجلة المغاربية للمخطوطات، العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، الجزائر، 2022.

32.أحمد مسعود سيد علي: حركة إحتجاج النقيب الزبير ديسمبر 1959فيفري1960 بالحدود الجزائرية المغربية من خلال وثائق أرشيفية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.

ج -الموسوعات والقواميس:

1. مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954.

د -الملتقيات:

1. الأسلاك الشائكة المكهربة: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.

2. أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ،2005.

3. الغالي غربي: سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية وتأثيرها في الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر.

4. قنطاري محمد: سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية وتأثيرها في الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر.

5. مناصرية يوسف وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.

ه -الرسائل الجامعية

1. جمال حفظ الله: سياسة التطويق الفرنسية وآثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة- قسم العلوم الإنسانية، 2017-2018.

2. رشيد زبير: جرائم الإستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02، 2012 /2013.

3. صياد جمال: زرع الألغام وإزالتها في أحكام الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، 2020/2019.

4. العقون ساعد: ضوابط سر الأعمال العدائية في القانون الدولي الإنساني، أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

5. نصر الله سناء: الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير شعبة القانون الدولي الإنساني، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011/2010.

6. وقاص ناصر: الحماية الدولية لضحايا الألغام المضادة للأفراد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.

02-باللغة بالفرنسية:

الكتب:

1. bouzaher hocine: algerie 1954 -1962 la guerre d'independance au jour le jour préface de benyousef benkhadda, editions houma, alger, 2004.

2. Pierre vidal-Naquet : Les crimes de l'armée française Algérie 1954-1962, édition la découverte, Paris, 2001.

3. Kaddache Mahfoud: ET L'ALGERIE SE LIBERA 1954-1962, editions paris-Méditerranée, paris, 2003.

الرسائل الجامعية:

1. Claude Franc: la ligne morice un procede tactique innovant en guerre revolutionnaire, les barrages au ceur de la tourment, école de guerre, 2016-2017.

المقالات:

1. Gerald C. Cauderay : Les mines antipersonnel, p. 296. http: //international-review.icrc.org

2. Jean marc Manach: Algérie la fronce révéle l' implantation de mines antipersonel posées pendant la guérre, in le monde , du le 22 October 2007 (site internet). https://www.lemonde.fr

ه -المو اقع الإلكترونية والحصص الإذاعية

1. اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة لألفراد وتدمير تلك الألغام، وحدة دعم تنفيذ . متاح على الرابط: https://www.icrc.org/

2. إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ص2، متاح على الرابط: www.apminebanconvention.org

3. دانيال فرجي: إتفاقية أوتاوا نحو عالم خال من الألغام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014/4/3، تم الإطلاع عليه في 2024/4/23، على 14:31، عبر موقع: www.youtube.com/@icrc_ar

4. موقع الأمم المتحدة: U.N" Audiovisual Library of international" http//:www.un.org/law/avl

5. وكالة الأنباء الجزائرية: أشغال الملتقى الدولي" من أجل إفريقيا آمنة وخالية من الألغام"، تاريخ النشر 2023/5/30،تاريخ لإطلاع 2024/5/3، 10:33، متاح على الموقع الإلكتروني" .www Youtube.com/@aps.dz".

6- سميحة صياد: حصة خاصة"الألغام ...حقول الإجرام"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، تاريخ النشر 19 ديسمبر2019، تاريخ الإطلاع 2024/5/2، على الساعة 16:35، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.entv.dz.

الملخص

منذ إندلاع الثورة التحريرية عمدت فرنسا إلى محاولة القضاء عليها بشتى الطرق والوسائل التي من أبرزها بناء السدود الشائكة المكهربة المتمثلة في خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، هذا المشروع الذي كان له الأثر البالغ على الثورة التحريرية إذ أصبحت عملية العبور عبر الحدود ليس بالأمر الهين، إلا أنّ المجاهدين حاولوا إيجاد طرق عديدة لإجتياز هذا الحاجز المميت، لكن ما زاد الأمور تعقيدا هو حقول الألغام المنتشرة بين الخطوط المكهربة، حيث جعلت من عمليات العبور صعبة جدا إن لم نقل مستحيلة ذلك لما خلفته من خسائر فادحة في صفوف جيش التحرير الوطني جراء محاولات العبور المتكررة، في مقابل ذلك ضلت هذه الألغام تلحق الضرر بالمدنيين حتى بعد الإستقلال، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تولي إهتماما كبيرا لمجال تطهير أراضيها من الألغام الفرنسية التي لطالما هددت حياة الجزائريين الأبرياء، والتوقيع كدولة طرف على إتفاقية حظر الألغام المضادة للافراد المعروفة دوليا باتفاقية "أوتاوا " والتي أكدت من خلالها الجزائر على إلتزامها بعمليات التطهير، وكذا التكفل الأمثل بضحايا الألغام المضادة للأفراد هذه الجريمة التي تبرهن على بشاعة المستعمر الفرنسي الذي تمادى في إرتكابه لأبشع الجرائم بالجزائر وإنتهاكه لمبادئ القانون الدولي في سبيل الإبقاء على الجزائر الفرنسية.

Summary

Since the outbreak of the liberation revolution, France has tried to eliminate it in various ways and means, the most prominent of which is the construction of the electrified barbed wire dams represented by the Maurice and Chall lines on the eastern and western Algerian borders. This project had a profound impact on the liberation revolution, as the process of crossing the borders became not an easy matter. However, the Mujahideen tried to find many ways to cross this deadly barrier, but what made matters more complicated were the minefields spread between the electrified lines, which made crossing operations very difficult, if not impossible, due to the heavy losses they caused among the ranks of the National Liberation Army as a result of attempts to Repeated crossings. In contrast, these mines continued to harm civilians even after independence. This is what made the Algerian state pay great attention to the field of clearing its lands of French mines that have always threatened the lives of innocent Algerians, and to sign as a state party the Convention Banning Anti-Personnel Mines, known internationally as the “Convention.” "Ottawa", through which Algeria affirmed its commitment to the clearance operations, as well as optimal care for the victims of anti-personnel mines. This crime demonstrates the ugliness of the French colonialists, who went so far in committing the most heinous crimes in Algeria and violating the principles of international law in order to maintain French Algeria.